د. أحمد فايق دلول

أكاديمية دراسات اللاجئين
A.R.S
Academy Of Refugee Studies

فلسطين
جغرافيا وتاريخ

2021

فلسطين
جغرافيا وتاريخ

د. أحمد فايق دلول

1442 هـ - 2021م

جدول المحتويات

الجـــغرافيا الطبيــعيـة والسياسية لفلســطين 11

المبحث الأول: موقع فلسطين: 12
المبحث الثاني: الحدود السياسية لفلسطين: 31
المبحث الثالث: أهمية موقع فلسطين: 42
المبحث الرابع: التوزيع الديمغرافي داخل الأراضي الفلسطينية 58

تطور تاريخ فلسـطين السياســي 69

المبحث الأول: فلسطين منذ فجر التاريخ حتى عام 1882م..... 70
المبحث الثاني: فلسطين منذ عام 1882م حتى عام 1948م 84
المبحث الثالث: فلسطين منذ عام 1948 حتى عام 1993م 97
المبحث الرابع: فلسطين منذ عام 1993م حتى عام 2006م... 119

المصادر والمراجع..... 135

لجنة إعداد الكتاب

إعـداد: د. أحمد فـايق دلـول

مراجعة وتحرير: د. محمد ياســر عمرو

تدقيق لغــوي: د. محمد ياســر عمرو

الإخـراج الفنــي: أ. سـعيد راشد اسليم

أكاديمية دراسات اللاجئين

بريطانيا: هاتف رقم: 00442084530978

البريد الالكتروني: info@refugeeacademy.org

www.refugeeacademy.org

حقوق الطبع والتوزيع محفوظة

البرنامج الوطني لدار الكتب الفلسطينية

بطاقة فهرسة أثناء النشر

وزارة الثقافة - الإدارة العامة للمكتبات والمخطوطات

دلول، أحمد فايق سليمان

فلسـطين جغرافيـا وتاريـخ/ أحمد فايق سـليمان.- لندن: أكاديمية دراسـات اللاجئين، 2021م.

(144) ص: 21*21 سم

رقم الإيداع: 2021/1528

إهداء

إلى وطني الأصغر ..
عـائلتي

إلى وطني الأكبر ..
فلسـطيـن

"سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ
لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ"

(الإسراء: 1)

مُقَدِّمَة

تعدُّ فلسطين واحدةً من أكثر بقاع الأرض قداسة وأهمية استراتيجية واقتصادية وسياسية وعسكرية على مر العصور والأزمان، وذلك بالنظر إلى موقعها الجيواستراتيجي في ملتقى قارات العالم القديم أو كحلقة وصلٍ بين جناحي الوطن العربي، ولقد كانت شاهداً على أغلب حضارات العالم منذ بدء الحضارة الكنعانية، وضمَّت في جنباتها العديد من المعالم الأثرية والحضارية وفيها جرى تشييد مدينة "أريحا" كأول مدينة في التاريخ منذ حوالي 8000 ق.م، كما شكَّلت محط أنظار وأطماع الغزاة على امتداد التاريخ، وتمتَّعت بمكانةٍ دينيةٍ كبيرةٍ، وفيها وُلد عيسى عليه السلام، ومنها انتشرت المسيحية نحو أصقاع الأرض، وحظيت فلسطين بمكانةٍ كبيرةٍ لدى قادة الدولة العربية الإسلامية، فجاءها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في عام 638م، يسير على الأرض حافياً وكأنَّه يجسِّد قول الله تعالى (فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى)[طه: 12].

يقدم هذا الكتاب موجزاً في جغرافيا فلسطين وتاريخها، حيث يقع في فصلين؛ يتناول الأول جغرافيا فلسطين ضمن أربعة مباحث: يتناول الأول موقع فلسطين، ويشرح الثاني الحدود السياسية، ويتحدث الثالث عن أهميتها الاستراتيجية والحضارية والتاريخية

والدينيـة، ويسـتعرض الرابـع تطـور التوزيـع الديمغرافي لفلسـطين. أمَّا الفصـل الثاني فيأتي ضمـن أربعـة مباحـث؛ يتنـاول الأول فلسـطين منـذ فجـر التاريـخ وحتـى 1882 مقدِّمـا تحليـلاً لسـبب التسـمية، ويسـتعرض الثاني تاريخ فلسـطين منـذ 1882 وحتى النكبـة، ويبحث الثالث في تاريـخ فلسـطين بعـد النكبـة وحتـى توقيـع اتفاقيـة أوسـلو 1993م، ويتكلـم الأخيـر عـن تطـورات المشـهد السياسـي بعـد تشـكيل السـلطة الفلسـطينية حتـى تنظيـم الانتخابـات التشـريعية الثانية عـام 2006م.

وتجـدر الإشـارة إلـى أنَّ هـذا الكتـاب هـو في الأسـاس فصـلاً مـن أطروحـة الدكتـوراه التـي تمَّـت مناقشـتها في جامعـة القـرآن الكريـم وتأصيـل العلوم في السـودان تحت عنـوان (دور المثقفيـن الفلسـطينيين في المصالحـة الوطنيـة الفلسـطينية: قطاع غزة والضفـة الغربية من 2006م 2017-م)، وبإشـراف الأسـتاذة الدكتورة وصال عبد الله محمد صالح؛ أسـتاذ ورئيس قسـم العلـوم السياسـية في الجامعـة، وتمَّـت المناقشـة العلنيـة للأطروحـة يـوم 20 يوليـو 2020م.

الفصل الأول

1

الجغرافيا الطبيعية والسياسية لفلسطين

المبحث الأول: موقع فلسطين:

يُعدّ الموقع الجغرافي مصطلحاً مهمً في علم الجغرافيا؛ وذلك بحكم أنَّه أكثر دقة من المكان، فالمكان عبارة عن مستوطنة بشرية سواء كانت مدينة أو بلدة أو قرية أو حتى موقع أثري، وغالبًا ما يتم وصف الموقع الجغرافي لكائن ما باستخدام خطوط الطول ودوائر العرض، وللموقع الجغرافي نوعان هما؛ الموقع المطلق، فعلى سبيل المثال يقع مبنى إمباير ستيت على بعد 40.7 درجة شمالًا من دائرة العرض، و 74 درجة غربًا من خط الطول، كما أنّه يقع عند تقاطع شارع 33، والجادة الخامسة في مدينة نيويورك، وهذا هو الموقع المطلق للمبنى[1].

يعرف الموقع الجغرافي بأنَّه مقدار إشراف الدولة على البحار أو عدمه، ومدى قربه من الموارد الحيوانية والأسواق الاستهلاكية ومدى اتساعه لتحقيق وتوفير العمق الاستراتيجي[2].

وثمَّة من يَعُدُّ الموقعَ الجغرافيَّ بأنه تحديد الموضوع الجغرافي في منظومة الإحداثيات الجغرافية، أو تموضع الموضوع بالنسبة إلى الموضوعات والظواهر الأخرى على سطح الأرض. والموقع في رأي «آلاييف» هو تحديد للموضوع وارتباطاته مع المحيط، وبعبارة أخرى هو موقع الموضوع في المكان الجغرافي[3].

(1) تعريف الموقع الجغرافي، موقع سطور، 5 مارس 2020م، انظر الرابط التالي: shorturl.at/isuK9

(2) صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكة، ط1، القاهرة: دار الصفا للنشر والتوزيع، 2000م، ص24.

(3) ممدوح الدبس، مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي-البشري، وأهميته كعامل في تحديد بنية الإقليم الاقتصادي وتخصصه ووظائف مراكزه العمرانية (إقليم الساحل السوري ومدنه نموذجاً)، مجلة جامعة دمشق، دمشق: جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 1+2 - 2014م، ص742.

وعند الحديث عن الموقع الجغرافي لأية دولة، يجب استعراض الموقع الفلكي والموقع الجغرافي على السواء.

أولًا: الموقع الفلكي:

يعرف الموقع الفلكي بأنَّه تحديدُ ووصْفُ الأماكنِ المتعلقةِ ببعضها في الفضاء عن طريق علم الفلك والعلوم الفيزيائية الأخرى، وذلك باستخدام علم الرياضيات وإعطاء كل موقع رقمًا معيناً يسمّى بالإحداثي، وهذا الإجراء يسمى بنظام الإحداثيّات، ولهذا النظام نقطة مرجعيّة واحدة أو أصل إطار مرجعي واحد، وهوَ عادةً ما يكون موقع الراصد أو مركز الأرض أو الشمس أو درب التبانة، وتسمّى أي مسافة أو مكان يقع بين الموقع ومنشؤه الرئيسيّ في الفضاء بمتجه الشعاع أو السهم[1]. وتقع فلسطين بين خطي طول 15/ 534 و 40/ 535 شرق خط جرينتش، وبين دائرتي عرض 30/ 529 و 15/ 533 شمال خط الاستواء[2]. وهذه المنطقة تقع في الجزء المتوسطي من آسيا.

ومن الواضح أنَّ موقع فلسطين الفلكي قد أدَّى إلى اختلافٍ مناخيٍ واضحٍ بين الأجزاء الشمالية والأجزاء الجنوبية لفلسطين، إذ تتمتع المناطق الشمالية بدرجات حرارة معتدلة نسبيًّا، وتسمى تلك المنطقة بـ»مصيف فلسطين»، في حين أنَّ منطقة الجنوب صحراوية جافة شديدة الحرارة صيفًا، وشديدة البرودة شتاءً، وهي ذات درجات حرارة متطرفة مقارنةً مع المناطق الشمالية.

---

(1) Astronomical Coordinate Systems, look the link: https://goo.gl/pbDa5S

(2) حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، ط2، عمان: جامعة القدس المفتوحة، 2007، ص11.

وينعكس التباين الفلكي على الواقع المناخي لفلسطين من حيث:

1. تنوّع التربة.
2. تباين النبات الطبيعي.
3. توزيع المياه بشكل غير عادل.
4. تنوع الإنتاج الزراعي.
5. توزيع السكان على المناطق الجغرافية بشكل مختلف.
6. تشجيع الحركة السياحية (الداخلية والخارجية)، فتصلح أراضي الجنوب والأغوار الدافئة لتكون مشاتي، وأراضي المرتفعات والساحل لتكون مصايف[1].

ثانيًا: الموقع الجغرافي:

ويُعَدُّ الموقعُ الجغرافيُّ عامِلا مهمًّا لأي دولة، إذ يحدِّد مكانتَها بين الدول، ويوضح شخصيتَها. ولا يختلف الأمر بالنسبة لفلسطين، إذ تقع على الساحل الغربي لقارة

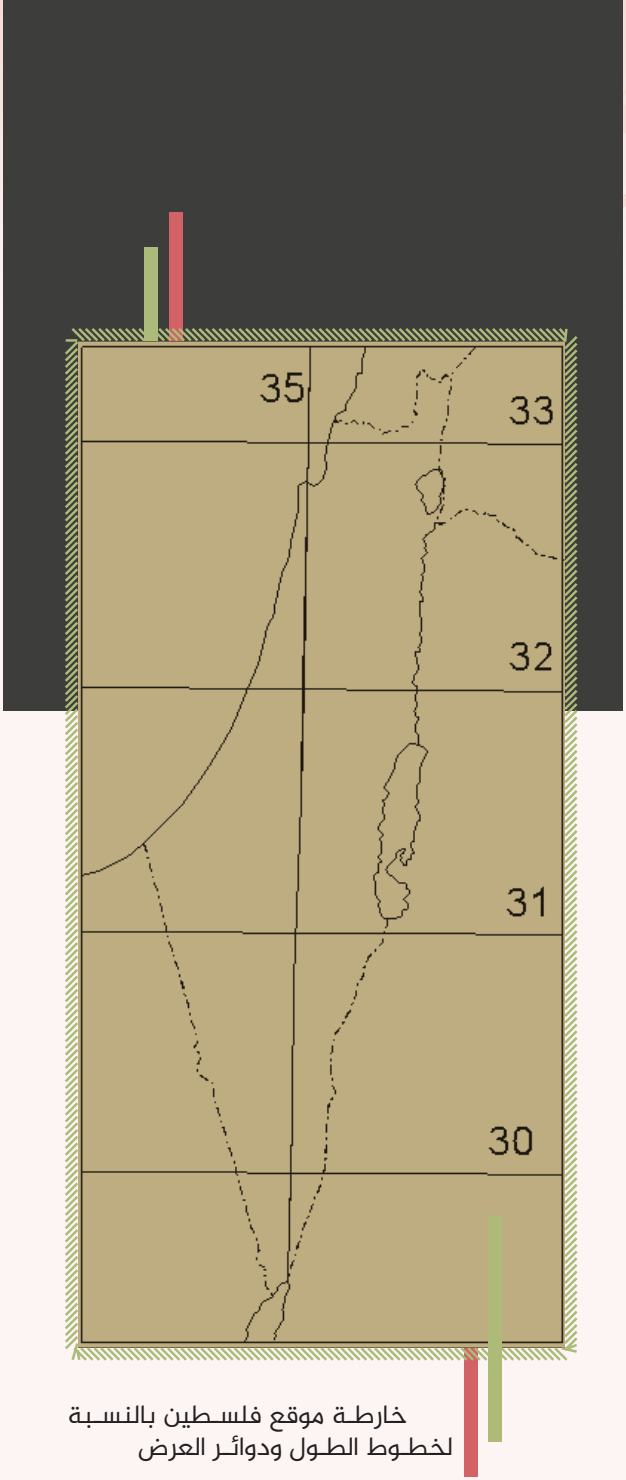

خارطة موقع فلسطين بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض

(1) حسن عبد القادر صالح، موقع فلسطين، ط1، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984، ص399.

آسيا المواجهة للبحر المتوسط، وتطل عليه بساحل طوله 224 كم، كما تطل على البحر الأحمر بساحل طوله 10.5 كم، وتجاورُها لبنان في الشمال بحدود طولها 79 كم، وسوريا في الشمال الشرقي بحدود طولها 70 كم، وتَحدُّها في الشرق الأردن 360 كم، ويَحدُّها في الجنوب مصر بحدود طولها 240 كم[1].

وفق خارطة العالم، فلَسطين إحدى دول قارة آسيا، ويشكِّل موقعُها الجغرافيُّ ملتقى ثلاث قارات هي: آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، فهي تقع في الجزء الجنوبيّ الغربيّ لقارة آسيا، على الساحل الجنوبّي الشَّرقيّ للبحر المتَوَسّط، وتقع قرْبَ الجزء الشَّماليّ الشَّرقيّ لقارة إفريقيا. أمّا بالنسبة لقارة أوروبا، فموقع فلَسطين على البحر المتَوَسّط جعله جسرًا بحريًّا يصل بين فلَسطين وقارة أوروبا. ووفق خارطة الوطن العربي، تقع فلَسطين في الجناح الآسيوي من الوطن العربي، ضمن المنطقة المعروفة ببلاد الشام التي تضُمّ دوَلَ: فلَسطينَ، والأردن، وسوريا، ولبنان، إذ تقع فلَسطين في الجزء الجنوبيّ الغربيّ من بلاد الشام، بين البحر المتَوَسَّط غربًا، ونهر الأردن شرقًا، وهذا المَوقع جَعل فلَسطين حَلقةَ وصلٍ بينَ الجَناح الآسيوي والجَناح الإفريقي في الوَطن العَربي.

ومِن الملاحَظ -وفق خارطة الوطن العربي- أنَّ أرض فلسطين تشكِّل برزخًا أرضيًّا يربط بين البحر المتوسط ذي المياه المعتدلة في الغرب والبحر الأحمر ذي المياه الدافئة في الجنوب، ولعل هذا الالتقاء قد أكسَبَ فلسطين أهمية كبيرة عبر العصور كمعبر يربط الجنوب بالشمال[2].

(1) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ط2، بيروت: دار الطليعة، 1973م، ص 15-16.

(2) مصطفى مراد الدباغ، موسوعة بلادنا فلسطين، مصدر سابق، ص15.

وأيًّا ما كانت الأمور، يتميَّز الموقع الجغرافي لفلسطين بمجموعة من الخواص على النحو التالي:

1) يعد التوجّه الجغرافي لموقع فلسطين بريًّا أكثر منه بحريًّا، إذ إنَّ طول الحدود البرية 750 كيلومتر في حين أنَّ الحدود البحرية تبلغ 235 كيلومتر، وهذا يعني أنَّ نسبة الحدود البرية تساوي 75% من إجمالي أطوال (محيط) فلسطين، مقابل 25% للحدود البحرية، وهذا يعني في التمثيل النسبي أنَّ الحدود البحرية 1:3 مقابل للحدود البحرية[1].

2) تطل فلسطين على البحر من ناحيتين، الأولى طويلة من الناحية الغربية على البحر المتوسط بمسافة 224 كم، والأخرى قصيرة من الناحية الجنوبية بمسافة 10.5 كم على البحر الأحمر، وهذا جَعَلَ السواحل الغربية

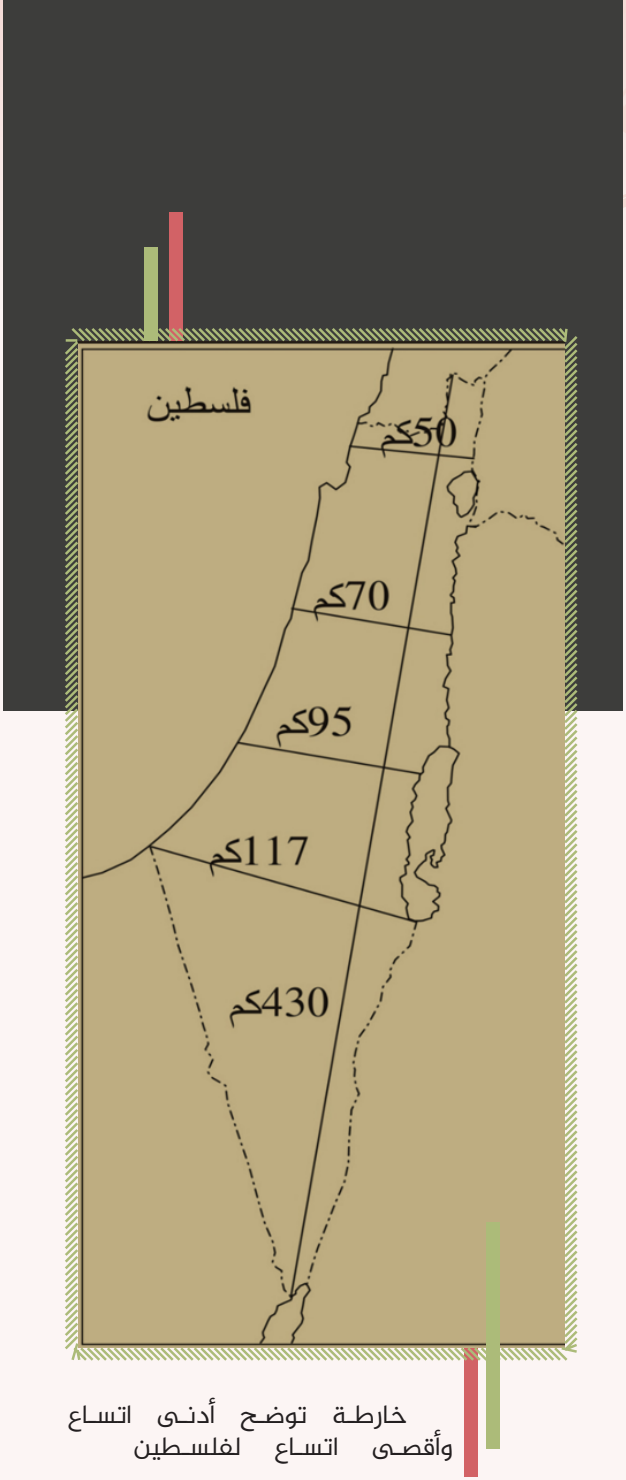

خارطة توضح أدنى اتساع وأقصى اتساع لفلسطين

(1) حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، مصدر سابق، ص 12.

المشرفة على البحر المتوسط ذات أهميةٍ استراتيجيةٍ وتجاريةٍ كبيرةٍ مع دول حوض البحر المتوسط.

3) تأخذ فلسطين شكلًا طوليًّا كما يتضح في الخارطة، إذ يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب حوالي 430 كم، أما اتساعها فتتفاوت الأبعاد بين 50-70 كم في الشمال، والوسط 70-90 كم، ويبلغ أقصى اتساع لفلسطين بين رفح والبحر الميت حوالي 117 كم. ومن المعلوم بالضرورة وفق معطيات الجغرافيا العسكرية[1] أنَّ الشكل الطويل يمثِّل نقطة ضعف استراتيجي لها، وهي بالتالي تشكِّل عبئًا عسكريًّا يعيق حركة الدفاع عنها بسهولة، لأنها تفتقر إلى العمق الاستراتيجي[2]. وينعكس شكل الدولة سلبًا أو إيجابًا على مستقبل الدولة، ويحدِّد توجهاتِها السياسية والعسكرية، فإما يمنحها قوةً عسكريةً أو يضْعِف قوَّتَها ويهدِّد صمودَها ووجودَها، وتصنَّف أشكال الدول إلى: طولي، متراصّ، مجزَّأ، محتوى، غير منتظم، مغلق[3].

4) يتميز موقع فلسطين الجغرافي بأهمية إستراتيجية على مدار التاريخ، إذ تشكِّل فلسطينُ حصنَ الدفاع الأول لمصر من الناحية الشرقية عبر التاريخ، إذ شكَّلت ممرًّا للغزاة القادمين من شرق الوطن العربي لاحتلال مصر أو لاحتلال بلاد الشام، لذلك شهدت

(1) الجغرافيا العسكرية: هي أحد فروع الجغرافيا السياسية الذي يبحث في العلاقة بين العمليات العسكرية والعناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية. كما تعرف الجغرافيا العسكرية بجغرافيا الحرب أو الجغرافيا الحربية، وهي تلك الفرع من الجغرافيا السياسية، الذي يهتم في الأساس بالدور الحيوي الذي تلعبه العوامل المكانية والجغرافية في الحروب والنزاعات المسلحة (أحمد فايق دلول، الجغرافيا العسكرية لقطاع غزة وأثرها في تطور قدرات المقاومة الفلسطينية، مؤتمر التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو، غزة: الجامعة الإسلامية، 4-5 أكتوبر 2016م، ص473.

(2) حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، مصدر سابق، ص 12.

(3) أحمد فايق دلول، الجغرافيا العسكرية لقطاع غزة وأثرها في تطور قدرات المقاومة الفلسطينية، مصدر سابق، ص475.

الأراضي الفلسطينية عددًا كبيرًا من المعارك التاريخية المهمة مثل: مجدو واليرموك وحطين وأجنادين وعين جالوت[1].

ثالثًا: المساحة:

يُعَدُّ حجمُ الدولةِ أو مساحتُها من المعايير المهمة لقوَّتها وأهميتها، وغالبًا ما تكون العلاقة طردية[2].

وتلعب مساحة الدولة دورًا مهمًّا في العمليات العسكرية والحروب وتؤثِّر على مستقبل الدولة من حيث البقاء أو الفناء، ولعل هذا ما دَفَعَ خبيرُ العلاقات الدولية «جون هيرز» إلى أن يَرَى الدولة الصغيرة أو القزمية هشةً ضعيفةً تفتقر إلى مقومات الدفاع عن نفسها، ومن هنا فإن عناصر بقائها تكمن في طلب الحماية والعون من

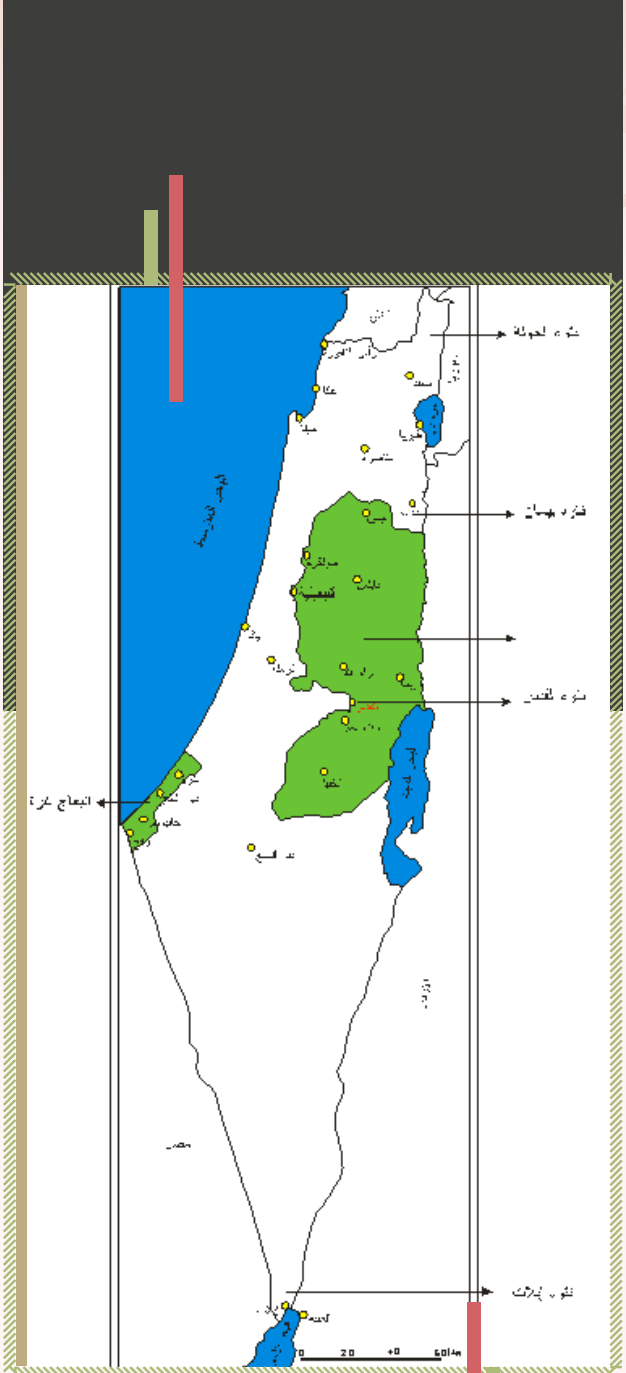

خارطة توضح قطاع غزة والضفة الغربية بعد حرب 1967م

(1) مصطفى مراد الدباغ، موسوعة بلادنا فلسطين، مصدر سابق، ص 33.

(2) صبري فارس الهيثي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكة، ط1، القاهرة: دار الصفا للنشر والتوزيع، 2000م، ص47.

جيرانها أو الارتباط بأحلاف وتكتلات عسكرية، وهو ما يعرف بمصطلح «العالمية في نظرية الدولة الإقليم»[1].

وتبلغ مساحة فلسطين الانتدابية 27027 كيلومترًا مربعًا منها نحو 704 كيلومترات مربعة أراضي مغمورة بالمياه، إلَّا أنَّ هذه المساحة المغمورة بالمياه تعرضت للنقصان بعد تجفيف بحيرة الحولة وجفاف الجزء الجنوبي من البحر الميت عام 1986م[2]. لقد سيطرت دولة الاحتلال «الإسرائيلي» عام 1948م على حوالي 2100 كم2 من مجموع مساحة فلسطين، وأعادت احتلال الباقي المتمثل في الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب يونيو 1967م[3]. وتشكل أراضي الضفة الغربية حوالي 5860 كيلومترًا مربعًا، أي حوالي 20.9% من مساحة فلسطين، منها حوالي 220 كم2 من البحر الميت، في حين يشكل قطاع غزة 365 كيلومترًا مربعًا، أي حوالي 1.3 % من مساحة فلسطين[4]. وبعد توقيع اتفاقية أوسلو في سبتمبر 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية و«إسرائيل»، قامت الأخيرة بتسليم المنظمةِ مناطقَ صغيرةً ومنعزلةً بعضها عن بعض من الضفة الغربية وحوالي 60% من قطاع غزة[5].

وعند الحديث عن مساحة فلسطين تجدر الإشارة إلى مصطلحين مختلفين يطفوان على السطح، الأول هو فلسطين الانتدابية بمساحتها الحالية، والآخر هو فلسطين

(1) أحمد فايق دلول، الجغرافيا العسكرية لقطاع غزة وأثرها في تطور قدرات المقاومة الفلسطينية، مصدر سابق، ص475.
(2) محمد سلامة النحال، فلسطين أرض وتاريخ، ط1، عمان: دار الجليل للنشر، 1984م، ص 31.
(3) جامعة القدس المفتوحة، فلسطين والقضية الفلسطينية، ط2، عمأن: جامعة القدس المفتوحة، 2008م، ص63.
(4) عادل محمود رياض، الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها وسكانها، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991م، ص 116.
(5) جامعة القدس المفتوحة، فلسطين والقضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص64.

التاريخية بمساحة 27000 كم2 فقط وفق الأرشيف العثماني. يمْكِن القول، تراوحت مساحة فلسطين بين التوسع والانكماش عبر التاريخ، وذلك وفق المعطيات السياسية والعسكرية التي شهدتها، إذ تعرَّضت للغزوات الخارجية الكثيرة بحكم أهمية موقع البلاد وقدسيتها من جهة وخصوبة أرضها من جهة أخرى، ولذلك قد تعرَّضت إلى غزوات كثيرة، منها الغزوات الآشورية والكلدانية والفارسية واليونانية، ثم غزاها الرومان الذين حكموا فلسطين فترة طويلة من الزمن إلى أنْ فتحها المسلمون في عهد «عمر بن الخطاب». وشكَّلت فلسطين جزءًا من بلاد الشام خلال 1300 سنة هجرية من تاريخ الدولة الإسلامية بمسميات مختلفة[1].

وتُقسَّم فلسطينُ في العادة إلى ثلاثة قطاعات طولية رئيسية هي: السهل الساحلي، المرتفعات الجبلية الوسطى، والأخدود الأردني.

وفيما يلي استعراض هذه القطاعات:

أولًا: السهل الساحلي:

يُعَدُّ السهل الساحلي امتدادًا طبيعيًّا لساحل سيناء، وهو سهل متواصل يمتد بمحاذاة شاطئ البحر المتوسط ما بين رأس الناقورة شمالًا ورفح جنوبًا، ويَقطعه نتوء جبلُ الكرمل، وهو سهل واسع مقابل مدينة غزة يصل إلى 45 كم، ويضيق شمالًا ليصل إلى أقل من نصف كيلومتر مقابل جبل الكرمل، ثم يتسع مرة أخرى مقابل مرتفعات

(1) المصدر السابق، ص63.

الجليل بين 8-10كم، ثم يضيق ليلتقي بالبحر عند رأس الناقورة[1].

ويشكل السهلُ الساحليُّ مثلَّثًا، رأسه يقع ما بين قواعد مرتفعات الجليل ومياه البحر المتوسط في الشمال، وقاعدته تجاه الحدود المصرية في الجنوب، وعلى الرغم من الاستواء النسبي لسطح هذا السهل، فهو يرتفع مع مياه البحر المتوسط نحو الداخل، ليبدو كسهلٍ مرتفعٍ، تحفّ به قواعد مرتفعات وسط فلسطين من الشرق، إذ يُعرَف محليًّا باسم سهل «سارونة»، وينفرد هذا القسم من أراضي فلسطين -فضلًا عن استوائه- بميزات جغرافية هامة، لعل أهمها مناخه البحري الذي يتصف باعتدال حرارته، فهو مِن أدفأ مناطق فلسطين شتاءً وأدناها حرارة في فصل الصيف. والأهم من ذلك عنصر الأمطار الشتوية الوفيرة، إذ تتلقى منحدرات سفوح الكرمل في الشمال 800 ملم من الأمطار مما يُدخِلُ النصفَ الشماليَّ من هذا السهل ضمن المناخ الرطب، بيد أنَّ معدلات الأمطار تتضاءل بالاتجاه جنوبًا بحيث لا يسقط على رفح في المعدل أكثر من 150 ملم سنويًّا[2].

ويضيق السهل الساحلي بمحاذاة جبل الكرمل عند حيفا إلى 200 متر، ويتسع جنوبًا ليزيد عرضه عن ثلاثين كيلومترًا في منطقة غزة، وهو منطقة تركُّزٍ سكانيٍّ واقتصاديٍّ كبيرٍ. وفي الوقت الحالي يتركز حوالي ثلاثة أرباع سكان فلسطين فيه، وفضلًا عن النشاط الاقتصادي للموانئ وخصوصًا حيفا، فإنه يُعَدُّ من المناطق الزراعية المهمة وخصوصًا للحمضيات.

(1) محمد سلامة النحال، فلسطين أرض وتاريخ، مصدر سابق، ص 36.

(2) صلاح الدين بحيري، أرض فلسطين - الأردن: طبيعتها، وحيازتها، واستعمالاتها، ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1974م، ص20-23.

ثانيًا: مرتفعات وسط فلسطين

تمتد مرتفعات فلسطين من الحدود اللبنانية شمالًا حتى مرتفعات النقب جنوبًا، وتنحصر بين إقليم حفرة الانهدام شرقًا وإقليم السهول الساحلية غربًا، وتنحدر تدريجيًّا نحو الغرب لتأثرها بعوامل التعرية حيث الأمطار الغزيرة على السفوح الغربية، وتنحدر بشدة شرقًا في اتجاه حفرة الانهدام نظرًا إلى حدوث الصدع العظيم الذي أوجد إقليم حفرة الانهدام، كما أن عوامل التعرية ضعيفة التأثير لقلة الأمطار لوقوعها في ظل المطر[1].

وتنقسم هذه المرتفعات إلى قسمين، ففي الشمال تمتد مساحة كبيرة من الأراضي التلية، تُعرَف باسم السلسلة الفقرية لمرتفعات وسط فلسطين، وفي أراضٍ تتميز بشدة تعقُّد بنْيَتِها، التي يعبِّر عنها انطواءُ قوسيٌّ مركَّبٌ، بامتداد محوَرٍ عامٍّ يزيد طوله على 210 كيلومترات ما بين تلال الجليل في الشمال ومرتفعات الخليل في الجنوب، وفضلًا عن وضوح قوى الطي والتصدع، التي نجم عنها عدد من البنيات المحدَّبة كجبل حلحول في الخليل بارتفاع 1020 مترًا، وأخرى مقعَّرة كجبل جرزيم وعيبال في نابلس بارتفاع 940 مترًا، فإن عوامل التعرية المائية أسهمت في شدة تعقد المظهر الطبوغرافي، إذ تمزق السطح أعداد من الأودية الخانقة السحيقة، أعطت هذا القسمَ مَظهرًا جبليًّا على الرغم من تواضُع المَناسِيب، فمن ذرى المرتفعات تنبع العديد من الأنهار الدائمة، والأودية السيلية، فتنحدر قنواتها على الجانبين، منتهية إلى البحر المتوسط في الغرب، وإلى نهر الأردن

(1) عبد القادر عابد، فلسطين: الموضع والموقع، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984م، ص99.

والبحر الميت في الشرق، ومن أشهر الأنهار نهر المقطع ونهر الأزرق على الجانب الغربي، ووادي الفارعة ووادي البيرة في الشرق[1].

وتشمل مرتفعات وسط فلسطين كلًّا من جبال نابلس وجبال الخليل وهضبة النقب، ويبلغ ارتفاع جبالها إلى حوالي ألف متر، فيصل جبل حلحول إلى 1020 مترًا، في حين يصل ارتفاع جبل جرزيم وعيبال إلى 940 مترًا. وفي سلسلة جبال الجليل شمال فلسطين تقع أعلى قمم جبال فلسطين، إذ يرتفع جبل الجرمق إلى 1208 أمتار[2].

لقد نشأ في هذه المرتفعات عددٌ من حواضر فلسطين المُهمة مثل القدس ونابلس والخليل وبيت لحم ورام الله. وظلَّت هذه المناطق منذ آلاف السنين مراكز للعمران القروي على الرغم من وعورة السطح، إذ تغطي الكثيرَ من السفوح تربةٌ صالحةٌ للزراعة، استَخدمها الفلاحون الفلسطينيون في زراعة الحبوب والبقوليات والخضراوات وأشجار الزيتون وكروم العنب واللوزيات، كما استخدموها في الرعي وتربية المواشي.

في حين أنَّ «هضبة النقب» صحراوية قليلة الإمكانات باستثناء مَشارفها الشمالية، على الرغم من أنَّ مساحتها تصل إلى 10 آلاف كيلومتر مربع، أما أجزاؤها الأخرى فلا يصيبها سِوَى 50 ملم أو أقل من الأمطار سنوية، وهي أقل مناطق فلسطين كثافةً سكانيةً[3].

(1) صلاح الدين البحيري، جغرافية فلسطين، ضمن: المدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير: جواد الحمد، سلسلة دراسات، رقم 21، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997م، ص25.

(2) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1): فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص19.

(3) المصدر السابق، ص25.

ثالثًا: الأخدود الأردني

يمتد الأخدود الأردني مسافة 460 كم من قواعد جبل الشيخ في أقصى شمال فلسطين إلى خليج العقبة في أقصى جنوب فلسطين، وعلى طول الحدود الأردنية الفلسطينية، ويجري نهر الأردن في جزئه الشمالي، ليَدخل في بحيرة طبرية ثم يَخرج منها ليصبَّ في البحر الميت على منسوب يقل عن 395 مترًا تحت سطح البحر. أما البحر الميت فينتشر على مساحة 940 كيلومترًا مربعًا، ومياهه أشد ملوحةً من أي بحر أو بحيرة أخرى على وجه الأرض، وتنعدم فيه كل مظاهر الحياة البحرية. علمًا بأنَّ منطقة غور الأردن والبحر الميت هي أكثر المناطق انخفاضًا عن سطح البحر من أي مكان آخر على وجه الأرض، وتتميَّز هذه المناطق بحرارتها طوال العام، ويَزرع سكانها النخيل والموز والخضراوات. وفي هذه المنطقة من الجانب الفلسطيني تقع أقدَم مدينة في التاريخ وهي مدينة أريحا، التي نشأت حوالي سنة 8000 قبل الميلاد. وإلى الجنوب من البحر الميت يستمر هذا الأخدود أكثر من 150 كم، وهو ما يطلَق عليه وادي عربة، غير أنه كلما اتَّجَه جنوبًا زاد ارتفاعًا، ثم يبدأ بالانخفاض من جديد إلى أن يصل إلى مستوى سطح البحر على شاطئ خليج العقبة[1].

وفيما يتعلق بمناخ فلسطين، فهو مناخ البحر المتوسط عمومًا، وهو حارّ جافّ صيفًا دافئ ممطر شتاءً، وتتراوح معدلات نزول الأمطار من 600 - 800 ملم سنويًّا في مرتفعات الجليل ونابلس والخليل. وفي السهل الساحلي تتضاءل كمية الأمطار كلَّما اتجهنا جنوبًا،

(1) المصدر السابق، ص25. وكذلك: صلاح الدين البحيري، جغرافية فلسطين، مصدر سابق، ص28.

إذ تبدأ منطقة الكرمل بحوالي 800 ملم، حتى تصل في منطقة رفح إلى حوالي 150 ملم سنويًّا. أما في منطقة غور الأردن فيَصل معدل الأمطار إلى 200 ملم سنويًّا، وفي النقب 50 ملم سنويًّا[1].

لقد لعب هذا الموقع دورًا رئيسيًّا في رسم ملامح المناخ الفلسطيني من حيث تأثير الساحل الشرقي للبحر المتوسط وصحراء سيناء والصحراء الأردنية، وهذا يجعلها تَخضع للمؤثرات البحرية والصحراوية بالإضافة إلى تعرُّضها للإشعاع الشمسي، كما لعبت تضاريس فلسطين دورًا مهمًّا في رسم هذه الملامح. تتميز فلسطين بتنوع أقاليمها المناخية على الرغم من صغر مساحتها، فهي تَتْبع لإقليم البحر المتوسط المعتدل، وبها المناخ المداري والمناخ الصحراوي وشبه الصحراوي. فكان للبحر المتوسط أثرًا بارزًا في تنوع مناخها الذي تؤثر فيه الرياح الغربية المرافقة للمنخفضات الجوية خاصة في المناطق الشمالية من فلسطين، ويعد مناخ فلسطين مناخًا معتدلًا مقارنةً مع منطقة الشرق الأوسط، ولكن يوجَد اختلافٌ واضحٌ في مناخ فلسطين بين جنوبها وشمالها وبين السهول الساحلية والأغوار. ونتيجة لوقوع فلسطين بعيدًا عن مناطق تمركز المنخفضات الجوية حول جزيرة قبرص، تكونت صحراء النقب والتي تتناقص فيها كميات الأمطار إلى حوالي 50 ملم في السنة، وتُعَدُّ المناطق الواقعة في ظل الأمطار على السفوح الشرقية وإقليم حفرة الانهدام مناطق صحراوية قليلةَ الأمطار، كما تختلف عناصر المناخ الأخرى من منطقة إلى منطقة نتيجة عوامل متعددة:

(1) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1): فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص26.

1) الموقع:

بحُكْمِ أنَّ فلسطين تقع شرق البحر المتوسط يجعلها على يمين المنخفضات الجوية المؤثرة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط شتاءً، فتسقط أمطار غزيرة على شمال فلسطين وتتناقص كميات الأمطار في اتجاه الجنوب، إضافة إلى استمرار عمل البحر المتوسط على اعتدال درجات الحرارة صيفًا وشتاءً، وارتفاع نسبة الرطوبة في المناطق الساحلية، كما أن موقع فلسطين في نصف الكرة الشمالي وتحديدًا على الساحل الشرقي للمتوسط جعلها تتأثر بنطاقات مراكز الضغط الجوي المرتفع الآزوري والسيبيري ومنخفضات البحر المتوسط ومنخفض البحر الأحمر.

2) التضاريس:

تُعَدُّ تضاريس فلسطين من أكثر العوامل الجغرافية تأثيرًا على التباين المكاني لعناصر المناخ، حيث يأخذ توزيع الأمطار والحرارة والرطوبة شكل نطاقات طولية تمتد من الشمال إلى الجنوب وتتطابق حدودها مع حدود التضاريس وتمتد في نفس الاتجاه. فتؤثِّر التضاريس في معدلات درجات الحرارة التي ترتفع في المناطق المنخفضة كالأغوار وتنخفض في المناطق المرتفعة، وتؤثِّر التضاريس في تبايُن كميات المطار، حيث تقل الأمطار في مدينة بئر السبع (250 ملم) بينما تزداد لتصل إلى (595.9 ملم) في مدينة الخليل التي تقع في المرتفعات الجبلية إلى الشرق من مدينة الخليل ويزداد كلَّما اتجهنا شمالًا حيث مدن الوسط ليصل إلى 624.3 ملم في مدينة القدس مرورًا بمدن الشمال حيث كميات الأمطار تصل إلى 660.1 ملم في مدينة نابلس.

3) البحر المتوسط:

يؤثِّر البحر المتوسط في مناخ فلسطين تأثيرًا واضحًا، فالمناطق الساحلية أكثر اعتدالًا وأكثر مطرًا من المناطق الداخلية باستثناء مناطق المرتفعات الجبلية. فمدينة غزة الساحلية تنخفض فيها درجات الحرارة صيفًا مقارنةً مع مدينة بئر السبع الواقعة إلى الشرق منها، وفي الشتاء تكُون درجات الحرارة في غزة أعلى منها في بئر السبع، وكذلك الأمطار التي تتناقص كلما ابتعدنا عن الساحل.

4) مراكز الضغط الجوي[1]

- المرتفع الآزوري[2]: يؤثِّر المرتفع الآزوري في مناخ فلسطين في فصل الشتاء حيث يتزحزح المرتفع نحو الجنوب ليغطي الصحراء الكبرى الإفريقية، مما يتيح الفرصة لتَكَوُّنِ كُتَل هوائية دافئة تتحرك في اتجاه حوض البحر المتوسط لتلتقي فوقه بالكتل الهوائية الباردة القادمة من أواسط أوربا وسيبيريا لتُكَوِّنَ منخفضاتِ البحر المتوسط. لكن في فصل الصيف نتيجة حركة الشمس الظاهرية يتزحزح الضغط المرتفع السيبيري شمالًا ليغطي حوض البحر المتوسط، مما يَمنع مِن تَكَوُّنِ منخفضاتٍ جويةٍ تؤثِّر في فلسطين وتَكُونُ السماء صافيةً غيرَ ممطرة.

---

(1) كامل سالم أبو ضاهر وفوزى سعيد الجدبة، جغرافيـــة فلسطين: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، غزة: الجامعة الإسلامية، 2013م، ص56-57.

(2) يؤثر المرتفع الآزوري في مناخ الشام في فصل الشتاء حيث يتزحزح المرتفع نحو الجنوب ليغطي الصحراء الكبرى الإفريقية، مما يتيح الفرصة لتكون كتل هوائية دافئة تتحرك باتجاه حوض البحر المتوسط لتلتقي فوقه بالكتل الهوائية الباردة القادمة من أواسط أوربا وسيبيريا لتكون منخفضات البحر المتوسط. لكن في فصل الصيف نتيجة حركة الشمس الظاهرية يتزحزح الضغط المرتفع السيبيري شمالاً ليغطي حوض البحر المتوسط، مما يمنع من تكون منخفضات جوية تؤثر في فلسطين وتكون السماء صافية خالية من الأمطار (أنواع المنخفضات الجوية، المركز السوري للطقس والمناخ، انظر الرابط: https://f24.link/yN1PV.

- المرتفع السيبيري[1]: يَصل إلى بلاد الشام والعراق جزء من المرتفع السيبيري، الذي يَمنع حركة المنخفضات الجوية في اتجاه الشرق، كما أن السماء تَكُونُ صافيةً والحالة الجوية هادئة، وتسُود رياح شرقية وشمالية شرقية جافة شديدة البرودة حينما يؤثِّر على المنطقة في فصل الشتاء. أما في فصل الصيف فيتراجع المرتفع السيبيري نحو الشمال ولا يؤثِّر في مناخ المنطقة.

- الأخدود الأوروبي[2]: يتكوَّن فوق قارة أوروبا في فصل الشتاء مرتفعٌ جويٌّ تتكوَّن فيه كتل هوائية باردة تتحرك في اتجاه البحر المتوسط، ويُعَدُّ هذا المرتفع الجوي امتدادًا للمرتفع السيبيري، وتتميز الكتل الهوائية القادمة من المرتفع الأوروبي والسيبيري بأنها كتل باردة وباردة جدًّا.

- جبهة البحر المتوسط[3]: تتكوَّن فوق البحر المتوسط جبهة تتكوَّن فيها المنخفضات الجوية حيث تلتقي الكتل الهوائية الباردة القادمة من الشمال مع الكتل الهوائية الدافئة القادمة من الجنوب من الصحراء الكبرى. وتتحرك المنخفضات الجوية من

(1) يصل إلى بلاد الشام والعراق جزء من المرتفع السيبيري، الذي يمنع حركة المنخفضات الجوية باتجاه الشرق، كما أن السماء تكون صافية والحالة الجوية هادئة، وتسود رياح شرقية وشمالية شرقية جافة شديدة البرودة حينما يؤثر على المنطقة في فصل الشتاء. أما في فصل الصيف فيتراجع المرتفع السيبيري نحو الشمال ولا يؤثر في مناخ المنطقة (أنواع المنخفضات الجوية، المركز السوري للطقس والمناخ، انظر الرابط: https://f24.link/yN1PV).

(2) يتكون فوق قارة أوروبا في فصل الشتاء مرتفع جوي تتكون فقه كتل هوائية باردة تتحرك باتجاه البحر المتوسط، ويعتبر هذا المرتفع الجوي امتداداً للمرتفع السيبيري، وتتميز الكتل الهوائية القادمة من المرتفع الأوروبي والسيبيري بأنها كتل باردة وباردة جداً (أنواع المنخفضات الجوية، المركز السوري للطقس والمناخ، انظر الرابط: https://f24.link/yN1PV).

(3) تتكون فوق البحر المتوسط جبهة تتكون فيه المنخفضات الجوية حيث تلتقي الكتل الهوائية الباردة القادمة من الشمال مع الكتل الهوائية الدافئة القادمة من الجنوب من الصحراء الكبرى. وتتحرك المنخفضات الجوية من الغرب باتجاه الشرق مع الرياح الغربية وتتمركز في الغالب فوق جزيرة قبرص حيث تؤثر في مناخ المنطقة فينخفض الضغط الجوي وتهب الرياح الشرقية ثم الجنوبية الغربية والغربية، وتتساقط الأمطار وتتزايد كلما اتجهنا شمالاً (أنواع المنخفضات الجوية، المركز السوري للطقس والمناخ، انظر الرابط: https://f24.link/yN1PV).

الغرب في اتجاه الشرق مع الرياح الغربية وتتمركز في الغالب فوق جزيرة قبرص حيث تؤثِّر في مناخ المنطقة فينخفض الضغط الجوي وتهبّ الرياح الشرقية ثم الجنوبية الغربية والغربية، وتتساقط الأمطار وتتزايد كلَّما اتَّجهنا شمالًا.

- منخفض البحر الأحمر[1]: يُعَدُّ منخفض البحر الأحمر منخفَضًا حراريًّا ينشأ فوق البحر الأحمر ليَفْصِل بين مرتفعيْن جويَّيْن فوق صحراء جزيرة العرب والصحراء الكبرى. ويؤثِّر في جنوب فلسطين حيث تنشأ حالة عدم استقرار نتيجة تمدُّده في اتجاه الشمال مما يعمل على سقوط أمطار غزيرة في بعض الأحيان مصحوبةً بعواصف رعدية شديدة وتتركز أمطار منخفض البحر الأحمر في الجنوب.

- المنخفضات الجوية[2]: لا تؤثِّر جميع المنخفضات الجوية التي يتعرض لها الحوض الشرقي من البحر المتوسط على فلسطين، والسبب في ذلك أن بعض تلك المنخفضات تسلك مسارات شمالية أو شمالية شرقية، بحيث يقتصر تأثيرها على تركيا وقبرص وشمال غربي أوروبا ولا تتأثر بها فلسطين. كما أن بعض المنخفضات يكُون ضعيفًا ويقتصر سقوط الأمطار الخفيفة المرافقة لها على بعض الساحل الشرقي والشمالي لحوض المتوسط.

---

(1) يعتبر منخفض البحر الأحمر منخفض حراري ينشأ فوق البحر الأحمر ليفصل بين مرتفعين جويين فوق صحراء جزيرة العرب والصحراء الكبرى. ويؤثر في جنوب فلسطين حيث تنشأ حالة عدم استقرار نتيجة تمدده باتجاه الشمال مما يعمل على سقوط أمطار غزيرة في بعض الأحيان مصحوبة بعواصف رعدية شديدة وتتركز أمطار منخفض البحر الأحمر في الجنوب (أنواع المنخفضات الجوية، المركز السوري للطقس والمناخ، انظر الرابط: https://f24.link/yN1PV).

(2) لا تؤثر جميع المنخفضات الجوية التي يتعرض لها الحوض الشرقي من البحر المتوسط على فلسطين، والسبب في ذلك يرجع إلى أن بعض تلك المنخفضات تسلك مسارات شمالية أو شمالية شرقية، بحيث يقتصر تأثيرها على تركيا وقبرص وشمال غربي أوروبا ولا تتأثر بها فلسطين. كما أن بعض المنخفضات يكون ضعيفاً ويقتصر سقوط الأمطار الخفيفة المرافقة لها على بعض الساحل الشرقي والشمالي لحوض المتوسط (أنواع المنخفضات الجوية، المركز السوري للطقس والمناخ، انظر الرابط: https://f24.link/yN1PV).

ويقدَّر المعدل السنوي لعدد المنخفضات الجوية التي تؤثِّر على الحوض الشرقي للبحر المتوسط بنحو 28 منخفَضًا جويًّا، في حين يقدَّر عدد المنخفضات الجوية الماطرة التي تعرضت لها فلسطين بحوالي 24 منخفَضًا جويًّا في السنة، وهذا يعني أنَّ نحو 85% من المنخفضات الجوية المؤثرة على الحوض الشرقي للبحر المتوسط ماطرة[1].

وفيما يتعلق بدرجات الحرارة، فمن الواضح أنَّ المناخ معتدل نسبيًّا عمومًا، فمعدَّل درجة الحرارة الدنيا لأبرد الشهور في القدس هو في يناير 8 درجات مئوية، وفي أغسطس 25 درجةً مئوية وهو أعلاها حرارة، وفي السهل الساحلي لا يتدنى معدل الحرارة عن 19 درجةً مئوية، ولا يزيد (المعدل الأدنى) عن 26 درجةً مئوية في أغسطس. أم النهايات القصوى للحرارة فتنخفض إلى الصفر في الشتاء، خصوصًا في المرتفعات الجبلية، وتَصل إلى 40 درجةً في الصيف خصوصًا في مناطق غور الأردن[2].

(1) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، جغرافيا فلسطين، رام الله: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/u79Uww

(2) المصدر السابق. للمزيد حول جغرافية فلسطين، انظر: صلاح الدين البحيري، جغرافية فلسطين، ضمن: المدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير: جواد الحمد، سلسلة دراسات، رقم 21، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997م، ص15-24.

المبحث الثاني: الحدود السياسية لفلسطين:

ثمَّة مَن يَنظر إلى الحدود السياسية على أنها أبْعَدُ حدٍّ للمنطقة التي يعيش فيها الناس والتي يمكن أن يحصلوا على احتياجاتهم الضرورية من الطعام، بينما يرى آخرون أنَّها حدُّ الدولة أو ذلك الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس علية الدولة مظاهر سيادتها، في حين يَنظر آخرون إلى الحدود السياسية على أنها خطٌّ وهميٌّ يَفْصِل قطعتين من الأرض إحداهما عن الأخرى.

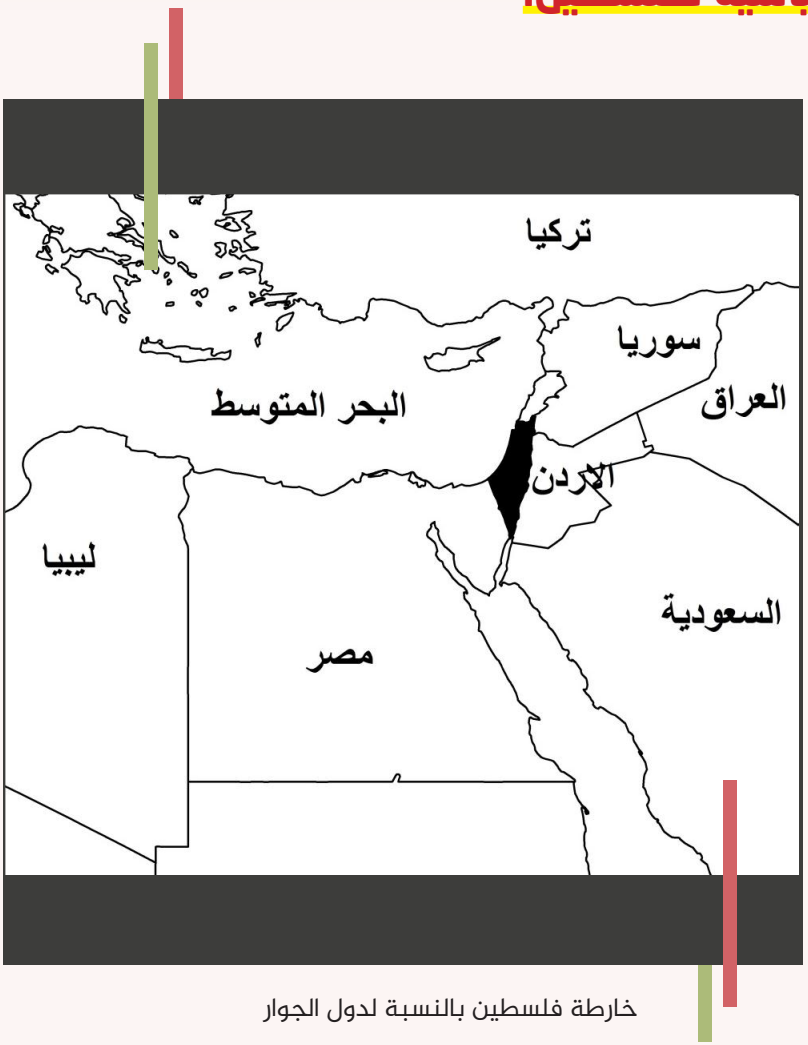

خارطة فلسطين بالنسبة لدول الجوار

وتُرسَم كخطوط متصلة أو متقطَّعة على الخرائط باستخدام الصور الجوية لتبيان الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تتمتع فيها هذه الدولة وحدها بحق الانتفاع والاستغلال، وذات خصائص معينة مثل اللغة والأفكار والميول والاتجاهات

والعملة التي يستعملونها. وبفضل تقدُّم فن تقنية رسم الخرائط، أصبحت غالبية الحدود السياسية في العالم والتي تَفْصِل دولة عن أخرى واضحةَ المَعالم ومحدَّدةً بدقة.

وقبل الحديث عن الحدود السياسية لفلسطين يجب ملاحظة الأمور التالية في ترسيم حدود فلسطين[1]:

1) جاء ترسيم حدود فلسطين نتيجة الصراعات بين القوى السياسية المختلفة في المنطقة ممثَّلة في بريطانيا وفرنسا والحركة الصهيونية والخلافة العثمانية، ولم يكُنْ هناك أي دورٍ لأهل الشام وفلسطين في ترسيم حدود بلدانهم.

2) تتميز حدود فلسطين بالتنوع، فهي حدود تسِير مع خطوط تقسيم المياه كالحدود مع لبنان، وحدود تسِير مع الظواهر الطبيعية كالحدود مع مصر، وبعضها يسِير في وسط الأنهار وعلى ضفافها والأودية الجافة، والبعض الآخر يسِير على ضفاف البحيرات، وجزء منها يسِير وسط البحر الميت، وحدود تسِير بشكلٍ هندسيٍ فلكيٍ منتظمٍ.

3) انعكست اتفاقات رسم الحدود بين فلسطين والدول العربية المجاورة سلبًا على سكان المناطق الحدودية، إذ نتج عنها تقسيم المزارع والقبائل والمدن والقرى، لأنَّ هذه الاتفاقات لم تُرَاعِ الظروفَ البشريةَ في المنطقة، وقُسمت رفح إلى مدينتين واحدة في فلسطين والأخرى في مصر، وفُرِّقَتْ بعضُ العائلاتِ بين فلسطين وكل من مصر والأردن ولبنان.

(1) كامل سالم أبو ضاهر وفوزى سعيد الجدبة، جغرافيـــة فلسطين: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، غزة: الجامعة الإسلامية، 2013م، ص15-16.

4) جاءت الحدود السياسية التي أقرَّها الانتداب البريطاني سنة 1923 مخيبةً لآمال الحركة الصهيونية الراغبة في التوسع في المنطقة العربية.

وعلاوةً على ما سبق، جاء رسم الحدود الفلسطينية استجابةً للمعايير التالية[1]:

1) المعيار الاستراتيجي: بهدف حماية قناة السويس من السيطرة التركية والدول المساندة لها (ألمانيا) التي كانت ترغب في السيطرة على قناة السويس.

2) المعيار الاقتصادي: إذ لعبت المياه دورًا بالغ الأثر في رسم حدود فلسطين الشمالية مع سوريا ولبنان، وضم الأراضي الخصبة والثروات المعدنية وشبكات النقل والموانئ. كما تأثرت بالصراع بين الدول الاستعمارية في السيطرة على البترول في العراق والخليج العربي، مما جعل بريطانيا تغيِّر سياستَها في ترسيم الحدود خاصة الحدود الشمالية.

3) المعيار الصهيوني: إذ رغبت الحركة الصهيونية في إقامة وطن لليهود على أرض فلسطين وعملت على توفير مقومات الاقتصادية لقيام الدولة واستمرار بقائها.

4) المعيار الاستيطاني الاستعماري: إذ مهدَّت بريطانيا الطريقَ لتكوين رقعة من الأرض كافية للاستيطان اليهودي في فلسطين، متوفرة فيها مقوِّمات الدولة، للاستفادة منها كدولة وظيفية حاجزة لتلعب دورًا محوريًّا في خدمة الدول الاستعمارية في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

(1) عادل محمود رياض، الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها وسكانها، ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991م، ص 60. وكذلك: كامل سالم أبو ضاهر وفوزى سعيد الجدبة، جغرافية فلسطين: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، غزة: الجامعة الإسلامية، 2013م، ص19-20.

5) معيار الصفقات: أجرِيَت صفقات لتعديل الحدود بعد إقرارها عام 1920م، إذ تنازلت بريطانيا عن منطقة جنوب جبل الدروز بقراه الجنوبية، والنصف الشرقي من بلدة بوكمال في العراق لفرنسا، في مقابل أخذ بريطانيا لوادي اليرموك الأدنى.

أولًا الحدود الفلسطينية السورية اللبنانية:

هي الحدود الشمالية وجزء من الحدود الشمالية-الشرقية لفلسطين. إذ عُيِّنَت الحدودُ بين فلسطين من جهة ولبنان وسوريا من جهة أخرى بموجب الاتفاق الفرنسي البريطاني عام 1920م.

فيما يتعلق بالحدود مع لبنان، فإنه حسب اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م بين فرنسا وبريطانيا، اتُّفِقَ على تقسيم مناطق النفوذ بينهما، من قرية الزيب على البحر المتوسط جنوب رأس الناقورة

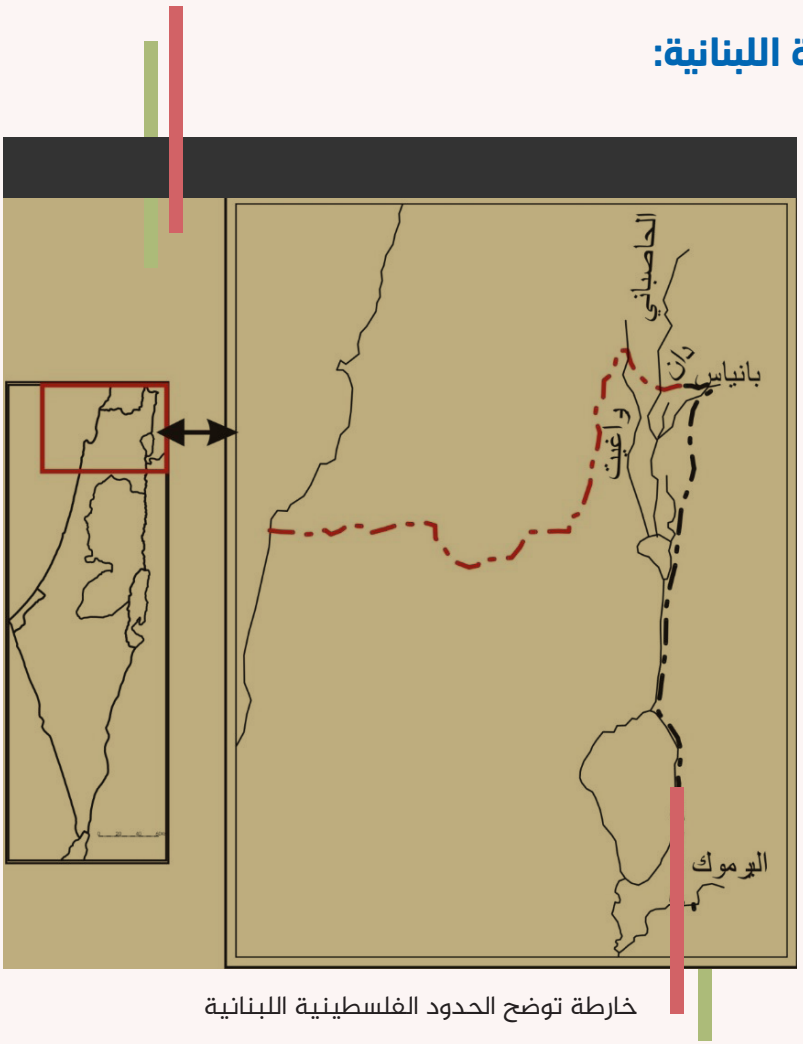

خارطة توضح الحدود الفلسطينية اللبنانية

إلى قرية الطابغة (مستوطنة كفار ناحوم)، ثم إلى قرية الحمة شرقي بحيرة طبريا، أي أن المنطقة الواقعة شمال هذا الخط منطقة نفوذ لفرنسا والواقعة جنوبه منطقة نفوذ لبريطانيا.

ونتيجة وجود مستوطنات يهودية شمال هذا الخط، ووجود أغلب مصادر المياه في الشمال، طالبت الحركةُ الصهيونيةُ بزحزحة خط حدود سايكس بيكو في اتجاه الشمال ليَضمن مَصادِرَ المياه حسب وعد بلفور عام 1917م[1].

وعُدِّلَت تلك الحدودُ في عامي 1922م1923-م، فأُدخِلَت ضمن حدود فلسطين بعضُ الأراضي القريبة من نهري بانياس والحاصباني وبعض القرع القريبة من الحدود اللبنانية، وبالتالي صارت تسِير الحدود من رأس الناقورة غربًا في اتجاه الشرق على شكل خط شبه مستقيم يمر بالقمم الجبلية وخطوط تقسيم المياه ثم تتجه الحدود بشكلٍ فجائيٍ نحو الشمال بزاوية قائمة على هيئة مستطيل يسمى (إصبع الجليل)[2] بعمق 12 كم شمالًا عند قرية المطلة ثم يتجه خط الحدود حتى بانياس السورية[3].

(1) عبد القادر عابد، فلسطين: الموضع والموقع، دمشق: الموسوعة الفلسطينية، قسم الدراسات الجغرافية، 1984م، ص17.

(2) إصبع الجليل: هو مصطلح سياسي جغرافي يَرجع تاريخه إلى نتائج ترسيم الحدود بين حكومتي الانتداب البريطاني على فلسطين والفرنسي على سوريا ولبنان عام 1923، عقب سبع سنوات من المحادثات الثنائية امتدت بين عامي 1916 و1923، للاتفاق على صيغة مشتركة لترسيم الحدود بينهما وتحديد مناطق نفوذ كل منهما كدولتي انتداب. يُطلَق المصطلحُ على منطقة المسار الحدودي الشمالي الشرقي للأراضي الفلسطينية المحتلّة، وذلك نسبة لشكلها الذي يُشْبِه «الإصبع». ويضُم الإصبع هذه الأيام أكثر من 25 مستوطنةً «إسرائيليةً» منها الحدودية على الأراضي اللبنانية كالمطلة وكفار جلعادي وتل هاي بشمال غرب هذه البقعة، إضافةً لمنطقة مرج الحولة الواقع شمال بحيرة طبريا على مسار نهر الأردن، ويضمّ مستوطنتي كريات شمونة القائمة على أراضي بلدة الخالصة الفلسطينية، وحتسور هجليليت في الجزء الجنوبي من المرج (المصدر: محمد إشتية، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، ط1، عمان: دار الجليل للنشر والتوزيع والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2011م، ص57-58).

(3) نعيم سليم بارود ورائد أحمد صالحة، جغرافيا فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية، 2016م، ص51. نعيم بارود، الجغرافيا الطبيعية لفلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية، 2010م، ص45.

أمَّا الحدود مع سوريا فيبدأ خط الحدود من بانياس شمالًا متجهًا نحو الجنوب بمحاذاة الحافة الشرقية لسهل الحولة حتى يصل إلى جسر بنات يعقوب، ثم تسير الحدود بمحاذاة الضفة الشرقية لنهر الأردنّ في اتجاه الجنوب حتى بحيرة طبريا، ثم يتجه خط الحدود إلى الجنوب أيضًا، وهذه المرة على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا يظل كذلك حتى مسافة 10 كم تقريبًا حتى يصل إلى الحمة، ثم يبتعد الخط عن البحيرة جهة الشرق حتى يلتقي بنهر اليرموك الذي يتماشى معه جنوبًا مسافة 10 كيلو مترات إذ تصبح العشرة كيلو مترات الأخيرة من نهر اليرموك واقعةً في الجانب الفلسطيني[1].

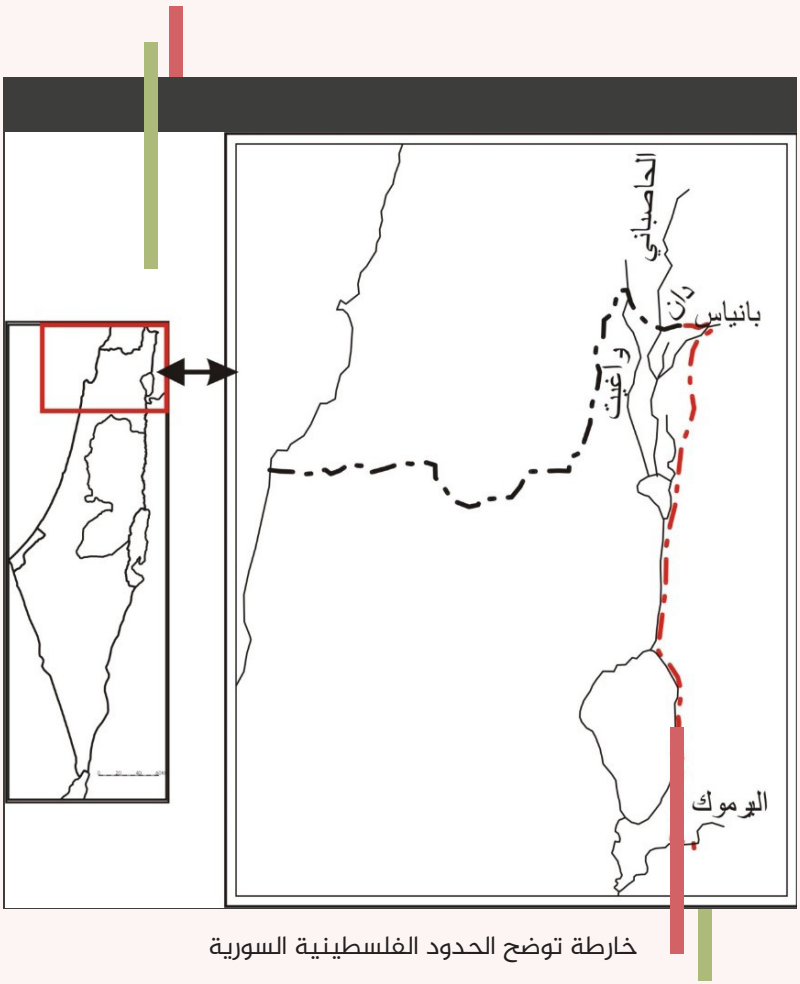

خارطة توضح الحدود الفلسطينية السورية

لقد ارتبط تعديلُ الحدودِ مع سوريا بعامل المياه بوضوحٍ على النحو التالي:

(1) كامل أبو ضاهر، محاضرات في جغرافيا فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية، 2014م، ص18. أشرف شقفة، الأقاليم الطبيعية في فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية، 2015م، ص47.

1. أُدخِلَت بحيرةُ طبريا والحولة في حدود فلسطين لتصبحا بحيرتين فلسطينيتين.

2. ضُمَّ الجزء الشرقي من الأراضي الواقعة شرقي جنوب بحيرة طبريا، حتى أصبحت قرية الحمة قرية فلسطينية، وذلك للمشاركة في مياه اليرموك.

3. أُدخِلَت بعضُ الأراضي الواقعة حول نهر بانياس والحاصباني في فلسطين.

ثانيًا: الحدود الفلسطينية-الأردنية:

هي الحدود الشرقية لفلسطين والأطول على الإطلاق 360 كم، وقد تدخلت الحركة الصهيونية تدخُّلًا مباشرًا لدى بريطانيا في رسم تلك الحدود، إذ طالبت بأن تكون الحدود إلى الشرق من نهر الأردن مباشرة، كي يتسنَّى لهم السيطرة على النهر والأراضي الزراعية الخصبة المحاذية له من الناحيتين الشرقية والغربية، كما طالبوا بضم منطقة النقب ليكُون لفلسطين مَنفَذًا بحريًّا على البحر الأحمر.

عَيَّنَ المندوبُ السامي البريطانيُّ الحدودَ بين فلسطين وإمارة شرق الأردنّ (الأردنّ لاحقًا)، لتكُون فاصلًا بين منطقتَي النفوذ البريطاني، الأُولى في فلسطين كمنتدبة، والثانية على شرق الأردن كمسيطرة، وكانتا تحت إدارة مندوب سامي واحد مقره في القدس.

وعُيِّنَ الحدُّ الفاصلُ تدريجيًّا منذ عام 1922م حتى عام 1929م، وقد عُرِف الحدُّ الجنوبيُّ من خط الحدود في وادي عربة بأنه الخط الواصل بين أكثر النقاط انخفاضًا في المنطقة

الواقعة بين أم الرشراش والبحر الميت، أما القطاع الأوسط من الحدود فقد امتد في وسط البحر الميت بحيث يقسمه إلى نصفين بين المنطقتين، أما القطاع الشمالي فقد عُدَّت الضفةُ الشرقيةُ لنهر الأردن على أنها الحد الفاصل بين المنطقتين، وكذلك الضفة الجنوبية لنهر اليرموك.

وقد عُيِّنَ الحدُّ الفاصلُ بين الأردنّ وفلسطين على النحو التالي[1]:

1. منطقة وادي عربة في الجنوب: إذ يسِير الخط من أم الرشراش على خليج العقبة في اتجاه الشمال حتى البحر الميت، مارًّا بأكثر المناطق انخفاضًا. وعندما يَصل خطُّ الحدود إلى البحر الميت يَظل متجهًا شمالًا ولكن هذه المرة في منتصف البحر الميت ليبقَى الجزء الشرقي منه ضمن الحدود الأردنية والجزء الغربي منه ضمن الحدود الفلسطينية.

2. مجرَى نهر الأردن: إذ كان قرار المندوب السامي البريطاني أن يَظل الحد الفاصل هو الخط الذي يَخرج مِن منتصف البحر الميت في اتجاه الشمال مارًّا بمنتصف نهر الأردن على غرار البحر الميت، ولكن الحركة الصهيونية رَفضت ذلك وطالبت بأن يتجه خط الحدود إلى شرق الضفة الشرقية لنهر الأردن كي يضمن الصهاينة الانتفاع بكل مياه النهر.

3. رافد نهر اليرموك: سارت الحدود من منتصف النهر حتى منطقة الحمة وهي نهاية الحدود مع الأردن، إذ مكَّن ذلك الأمرُ الاحتلالَ الإسرائيليَّ من تحويل مياه نهر اليرموك في اتجاه بحيرة طبريا[2].

(1) نعيم سليم بارود ورائد أحمد صالحة، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق، ص52.

(2) كامل أبو ضاهر، محاضرات في جغرافيا فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية، 2014م، ص14.

ثالثًا: الحدود الجنوبية:

اهتمت دولة الخلافة العثمانية بحدود فلسطين بعد أن حفرت قناة السويس[1] عام 1869م، وخافت بريطانيا في حينه على مصالحها في ضوء العلاقات بين تركيا وألمانيا، وأرادت بريطانيا دفع الحدود بعيدًا عن قناة السويس، ولم تكُنْ في تلك الفترة أهمية لصحراء سينا[2]. وجاء اهتمام بريطانيا بالحدود بالشكل التالي:

- عرف اللورد كرومر عام 1892م الحدود بين مصالح بريطانيا في مصر والحكم العثماني في فلسطين بأنها الخط الممتد بين العريش والعقبة على البحر الأحمر.

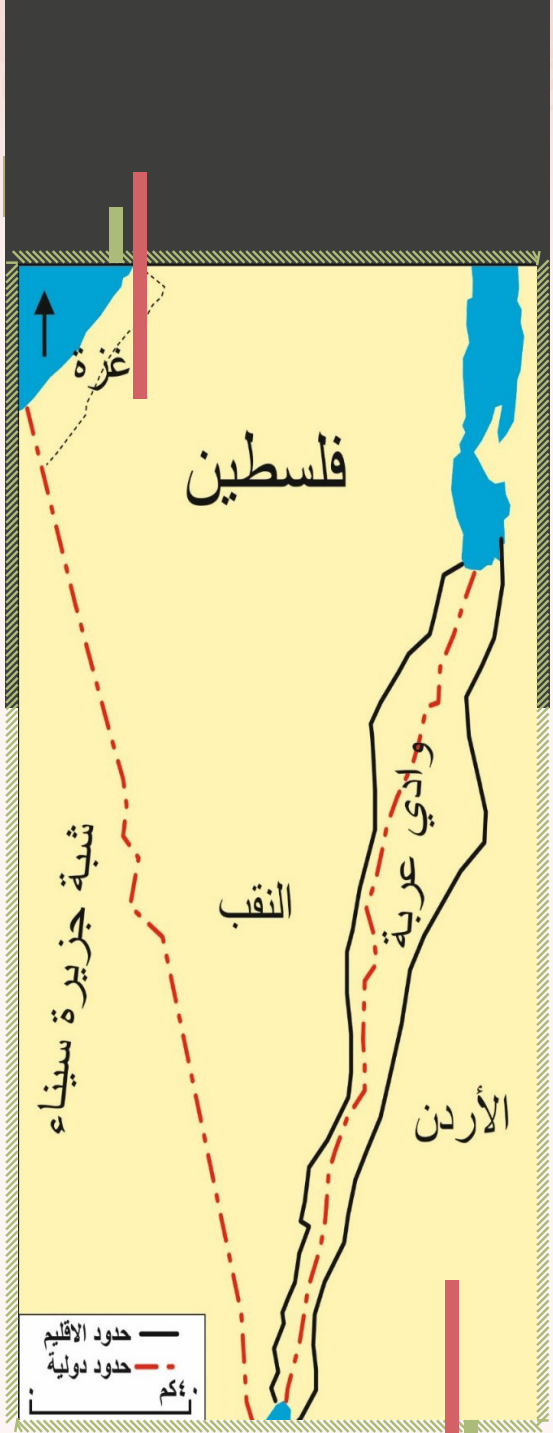

خارطة توضح حدود الجزء الجنوبي من فلسطين المحتلة

(1) قناة السويس: هي ممر مائي اصطناعي ازدواجي المرور في مصرافتُتِحَ في (17 نوفمبر 1869م)، يبلغ طولها 193 كم وتصل بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، وتنقسم طوليًا إلى قسمين شمال وجنوب البحيرات المرّة، عرضيًا إلى ممرين في أغلب أجزائها لتسمح بعبور السفن في اتجاهين في نفس الوقت بين كل من أوروبا وآسيا، وتعتبر أسرع ممر بحري بين القارتين وتوفر نحو 15 يومًا في المتوسط من وقت الرحلة عبر طريق رأس الرجاء الصالح (المصدر: أعد الملف: سمير الشحات، 145 عامًا على افتتاح قناة السويس وحفر المصريين بدمائهم شريانا جديدًا للحياة، بوابة صحيفة الأهرام، 17 نوفمبر 2014م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/ypt2YV)

(2) عبد القادر عابد، فلسطين: الموضع والموقع، دمشق: الموسوعة الفلسطينية، قسم الدراسات الجغرافية، 1984م، ص10.

- في عام 1905م زادت مخاوف بريطانيا من الدولة العثمانية نتيجة مد خط سكة حديد الحجاز من العقبة، وبالتالي ضغطت على تركيا بدفع الحدود شرقًا في سيناء، وقد قررت بريطانيا الحدود من منطلق ثلاث أبعاد:

1. إبعاد القوات العثمانية في النقب الفلسطيني أكثر ما يُمْكن شرقًا.
2. أن يكون الخط بين رفح والعقبة مستقيماً ليكون أقصر ما يمكن.
3. أن يمر الخط شرق آبار وينابيع المياه دائمة العطاء، وبذلك توفير مياه الشرب للقوات البريطانية على الحدود، والتحكم في القوات العثمانية التي يَنقصها الماء في هذه الصحراء.

عُيِّنَت الحدودُ بين مصر وفلسطين بموجب «اتفاقية طابا» الموقَّعة عام 1906م[1] بين مصر والدولة العثمانية، على أن يكُون هو الخط المستقيم الممتد من العقبة على البحر الأحمر حتى رفح على البحر المتوسط بمسافة 240 كيلومترًا[2].

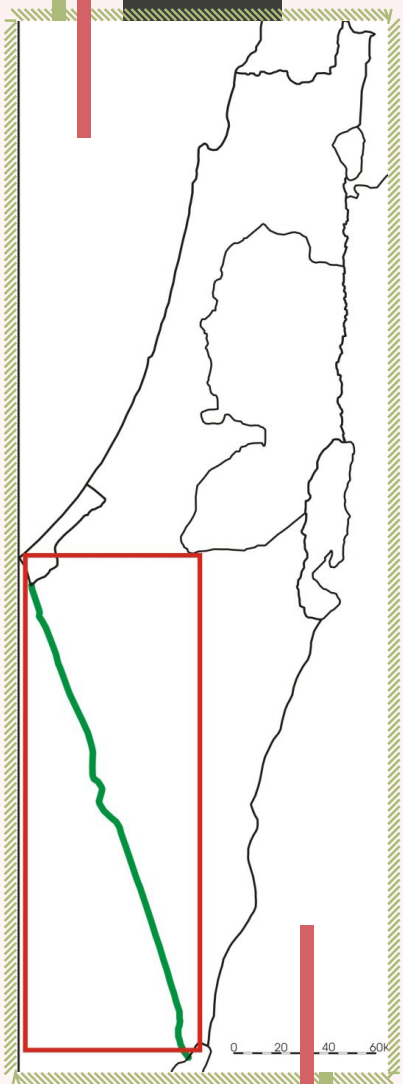

خارطة توضح الحدود الفلسطينية-المصرية

(1) للمزيد من التفاصيل انظر: حدود مصر الشرقية، موقع المعرفة، على الرابط التالي: https://goo.gl/o7TNGz

(2) نعيم سليم بارود ورائد أحمد صالحة، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق، ص 52. كرم أحمد، شبه جزيرة سيناء: دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، 2013م، ص22.

خارطة توضح جغرافيا فلسطين
في مشروع التقسيم

ورُسِمَت الحدود بين فلسطين ومصر من رأس طابا على خليج العقبة في أقصى الجنوب حتى تل الخرائب غربي رفح على ساحل البحر المتوسط. واتفق الطرفان على إقامة أعمدة من الحجارة (الخرسانة المسلحة) في نقاط بارزة على امتداد خط الحدود، بحيث يمكن من نقطة الحدود رؤية النقطة السابقة واللاحقة. ويتمشى هذا الحد في القطاع الجنوبي له من الحافة الانكسارية الغربية للأخدود الذي يشغله وادي عربة وخليج العقبة، ويمر خط الحدود بالقمم الجبلية التالية، هوجين ونيشف وسحوب، ويتراوح ارتفاعها بين 300-800 متر فوق سطح البحر، ويبدأ خط الحدود في الانخفاض التدريجي كلما اتجهنا شمالًا خاصةً بالقرب من قطاع العوجا إذ لا يزيد المنسوب عن 200 متر.

المبحث الثالث: أهمية موقع فلسطين:

على الرغم من صغر مساحة فلسطين وغياب عمقها الاستراتيجي على العكس من كثير من دول العالم، إلا أنها تحظى بأهمية استراتيجية كبيرةٍ، فهي تقع في قلب العالم القديم، وبين البحار والمحيطات التي تُعَدُّ من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، بوصفها مناطق تقاطع وفصل بين الدول والقارات، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أولًا: أهمية فلسطين الاستراتيجية:

كانت فلسطين محط أنظار المستعمرين، وكان البحر المتوسط يمثّل الشريان الحيوي للاستعمار وهو ملتقى طُرق العالم، وعليه، فإن من يسيطر على فلسطين يسيطر على منطقة مُهمة من العالم[1]، وكان لهم ما أردوا، فزَرعوا الاستعمارَ الصهيونيَّ على أرض فلسطين، ومِن قبلهم غزوات الشعوب من بابليون وأشوريين وعبرانيين وحبشيين وفرس ويونان ورومان والإسلام والفرنجة والتتار، مرورًا بالانتداب البريطاني وحاليًّا الاحتلال الإسرائيلي، ومما يؤكد الأهمية الاستراتيجية عبر العصور التاريخية تعرُّضُ فلسطين للعدوان مرورًا بالغزوات الحربية عبر أراضيها نحو البلدان المجاورة أو بغرض السيطرة على فلسطين، وأصبحت فلسطين ذات طابع خاص لإدارتها وُضِعَ بمعرفة الدول الثلاث

(1) هذا الرأي قريب من «نظرية قلب العالم» التي وضعها العالم الجغرافي الإنجليزي هالفورد ماكندر (1861-1947) وظهر أول بحث له في هذا الموضوع عام 1904م، ويرى ماكندر بأن الأراضي التي تقع في أوربا الشرقية تمثِّل قلب العالم. أوراسيا وأفريقيا تشكل «جزيرة العالم». والقوة التي يمكن التحكم في «قلب العالم» سوف تصبح ما نسميه الآن الدولة العظمى. تلخيص أفكار ماكندر في ثلاث جمل من شأنها أن ترمز إلى الجيوبولتك: -1 من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب العالم. -2 من يسيطر على القلب يسيطر على الجزيرة العالم. -3 من يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم. (المصدر: حسين وحيد عزيز الكعبي، نظرية ماكندر، موقع جامعة بابل، 27 ديسمبر 2015م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/TzT1dx)

«بريطانيا - فرنسا - روسيا» الموقّعة على الميثاق الخاص بأملاك الدولة العثمانية «اتفاق سايكس بيكو» عام 1916م[1].

على الرغم من طول امتداد الساحل الفلسطيني على البحر المتوسط، إلا أن التوجيه الجغرافي البري لفلسطين ظلَّ نشيطًا طوال العصور التاريخية. ومما يؤكد الأهمية الاستراتيجية للموقع عبر العصور التاريخية تعرُّضُ فلسطين للعدوان متمثلًا في مرور الغزوات الحربية عبر أراضيها نحو البلدان المجاورة أو بغرض الاستيلاء على هذه الأراضي للسيطرة على فلسطين[2].

ولم يكُنْ غريبًا أن يتنازع على فلسطين مختلف القوَى في العالم القديم. فمنذ حوالي 4500 ق.م إلى 500 ق.م كانت كل من مصر والعراق تتنازع السيطرة على فلسطين كمعبر حيوي بالنسبة لكل منهما. وقد كانت لمصر مصالح دائمة في فلسطين، وعلى سبيل المثال كانت فلسطين جزءًا من إمبراطوريتها في الألف الثانية قبل الميلاد، ثم انكمشت تلك الإمبراطورية ولكنها ظلت محافظة على ثغور أمامية على حدود فلسطين الجنوبية[3]. أما بالنسبة للحضارة العراقية فقد تطلعت دومًا لأنْ تضم فلسطين إليها فتقدَّم البابليون والآشوريون غربًا لاحتلال فلسطين، كما أن الغزو المغولي لفلسطين قد انطلق أيضًا من العراق عبر الأراضي السورية والأردنية[4].

(1) عبد العظيم مشتهى ومنصور نصر علي اللوح، جغرافية فلسطين الطبيعية، ط1، غزة: جامعة الأزهر، 2013م، ص23.

(2) حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، مصدر سابق، ص9.

(3) المصدر السابق، ص8.

(4) نعيم سليم بارود ورائد أحمد صالحة، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق، ص54. وكذلك: حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، مصدر سابق، ص8-9.

وأيًّا كانت الأمور، ليس بخافٍ أنَّ فلسطين قد شكّلت مرتكزًا أساسيًّا لسائر القوَى العالمية التي كانت تَرغب في السيطرة على العالم وسيادته، وكان من الواضح أنَّ تلك القوَى قد بذلت جهدًا كبيرًا لأنْ تَجعل من فلسطين مركزًا لوجودها في الشرق، ومنطلَقًا للسيطرةِ وبسطِ النفوذ على مختلف أقاليمه، وهذا ما بدا واضحًا من عهد الإسكندر المقدوني الأكبر سنة 333 ق.م حتى هذه الآونة[1].

وظلَّ الموقع الاستراتيجي لفلسطين يجذب تطلعات المستعمرين ويلامس عواطف الحضارات التي ظلت تتطلع دائمًا للسيطرة عليها وضمها إليها. واستمرت الغزوات والحروب الموجهة لاحتلال فلسطين والسيطرة عليها على مدار التاريخ دون توقف حتى أواخر القرن الثامن عشر، حين تعرضت فلسطين لحملة عسكرية صليبية صهيونية بقيادة «نابليون بونابرت» وبمساعدة اليهود، من أجل احتلالها بل واحتلال بلاد الشام كلها، إلا أن تلك الحملة فشلت في تحقيق أهداف وأطماع الصهيونية آنذاك، بسبب مقاومة أهل عكا وبسالة قائدها أحمد باشا الجزار[2]. وفي أواخر القرن الثامن عشر الميلادي تعرَّضت فلسطين لحملة «نابليون بونابرت» التي استهدفت السيطرة على بلاد الشام، ولكن آمال بونابرت تحطمت على أسوار عكا عندما فشل في احتلال عكا بفضل مقاومة أهالي فلسطين بقيادة والي عكا «أحمد الجزار»، وعاد إلى مصر يجرُّ أذيال الخيبة والندم[3].

(1) رياض محمود الأسطل، الفلسطينيون: الهوية السياسية والانتماء الحضاري، ط1، غزة: جامعة الأزهر، 1999م، ص43.

(2) نعيم سليم بارود ورائد أحمد صالحة، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق، ص54. نقلًا عن: جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية. 1997م، ص261.

(3) حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، مصدر سابق، ص9.

أما في القرن العشرين، فقد تأكد للاستعمار الأوروبي وخاصة بريطانيا وفرنسا أن المحافظة على المصالح الاستعمارية في المنطقة العربية لا تتم إلا من خلال السيطرة على فلسطين، ما دفعهم إلى دعم تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين لحفظ مصالح بريطانيا في الخليج العربي وقناة السويس، ولمنع قيام أي وحدة عربية تسمح بالنهضةِ العربيةِ وتقدُّمِ الأمةِ العربيةِ بين الأمم[1].

وفي خلال الحرب العالمية الأولى تعرضت فلسطين لعدوان بريطاني أدَّى إلى طرد العثمانيين من البلاد، واحتلالها تحت اسم الانتداب البريطاني على فلسطين. واستفادت بريطانيا ودول الحلفاء من موقع فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية، إذ عملت بكل خداع وظلم لإقامة الاحتلال الصهيوني على أرض فلسطين في 15 مايو 1948م لتكُون فلسطين قاعدة للدول الاستعمارية في المنطقة وإسفينًا في جسم الأمة العربية والإسلامية يَفصل مشرقها عن مغربها، وكي تحبط أي فرصة لقيام فلسطين بدورها في قيادة الأمة العربية والإسلامية، وكي تَطمس كذلك كلَّ مقومات النهضة والتنمية، لأن بريطانيا تدرك تمامًا بأنه إذا نهضت فلسطين فسوف تنهض بكل الأمة العربية والإسلامية لما تملكه فلسطين من مقومات استراتيجية تؤهلها لذلك[2].

يتضح لنا مما سبق أن مستقبل فلسطين يَعتمد على أهمية موقعها الاستراتيجي الذي يتضح من خلال جيوبوليتيك فلسطين، كما أنَّه يرتبط بمصير كل بلاد الشام ومصر، إذ إنَّ الدفاع عن البلاد المجاورة إنما يَبدأ من فلسطين على الأقل. وواضح أنَّ كل مَن يسيطر

(1) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق.

(2) نعيم سليم بارود ورائد أحمد صالحة، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق، ص55. حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، مصدر سابق، ص9.

مِن المستعمرين على سوريا أو مصر كان يندفع تلقائيًّا إلى السيطرة على فلسطين كما فعل الصليبيون من اتجاه ونابليون من الاتجاه الآخر. أمَّا آخِر مثال هو الإنجليز حين تقدموا من مصر إلى فلسطين والأردن خلال الحرب العالمية الأولى[1].

ثانيًا: أهمية موقع فلسطين الحضاري والتاريخي والعقائدي:

تُعَدُّ فلسطينُ أرضًا مقدَّسةً لأصحاب الديانات السماوية الثلاث الإسلامية والمسيحية واليهودية، وتتميز بأنها مهبط لبعض الديانات السماوية، ومكان لنشوء الحضارات. وفيها المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة أُولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. وتُعَدُّ مدينةُ القدس مِن أَقدَسِ الأماكن لمسلمي العالَم، وذلك بسبب وجود المسجد الأقصى الذي عرج منه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماء السابعة، قال تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)(سورة الإسراء: 1)[2].

لقد حَمَلَت فلسطينُ منذ فجر التاريخ الأهمية المرتبطة بالصراع العقدي الحضاري العالمي، لقد اتسمت فلسطينُ بموقع مركزي في الصدام بين رسالات السماء من جانب والإفساد من جانب آخر (بين الإيمان والكفر). ومن هنا لم يَعرِف التاريخُ صراعًا استراتيجيًّا اقتصاديًّا سياسيًّا عسكريًّا إلا وكان متضمِّنًا في الصراع الأشمل، إنه صراع العقيدة والثقافة

(1) المصدر السابق، ص10.

(2) عبد العظيم مشتهى ومنصور نصر علي اللوح، جغرافية فلسطين الطبيعية، ص22. كذلك: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق.

والحضارة[1]. كذلك هي الأرض المباركة، (بيت المقدس وأكناف بيت المقدس في رباط إلى يوم الدين)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم:(إذا فسد أهل الشام فسدت الأمة). وقال تعالى: (وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ) (سورة البقرة: 143). وتكاد تكون لجميع الأنبياء والرسل الذي وَرَدَ ذِكرهم في القرآن الكريم صلةٌ بفلسطين، فنبيٌّ يمر بها ونبيٌّ يدعو فيها ونبيٌّ يُدفن فيها وعيسى عليه السلام رَفَعَه اللهُ إليه منها[2].

وهي موطن لأقوام عربية متعددة قَدِمَت مِن جزيرة العرب إلى فلسطين وما جاورها وعلى رأسهم الكنعانيون والعموريون والفينيقيون والآراميون. كذلك فهي موطن الكثير من الحضارات، منها الكنعانية والفينيقية، فاختَرع الكنعانيون الكتابة وأقاموا المدن التي حملت أسماءهم، ونشر الفينيقيون العلم والمعرفة والصناعة في بلاد اليونان[3].

وليس من قبيل الصدفة أن يكون فيها ضريح أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام، وليس من قبيل الصدفة أيضًا أن تكُون أرضَ نوح ولوط وإسماعيل وإسحق، ثم صارت الأرضَ التي سعى إليها كليم الله موسى -عليه السلام- ، ثم كانت مهدَ المسيح عيسى -عليه السلام- ومنطلَقَ دعوتِه، ثم لم تكُنْ مصادفةً أن تكُون أُولى القبلتين وثالثَ الحرمين

(1) نعيم سليم بارود ورائد أحمد صالحة، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق، ص56.

(2) عبد العظيم مشتهى ومنصور نصر علي اللوح، جغرافية فلسطين الطبيعية، مصدر سابق، ص22.

(3) المصدر السابق، ص22.

وأرضَ الإسراء والمعراج، ولذلك خرج سيدنا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- الذي فُتِحَت الدنيا كلها جمعاء في عهده ولم يخرج لاستلام مفاتيح أي مدينة إلا بيت المقدس فتسلَّمها شخصيًّا من بطريرك النصارى، وقد دخلها حافيًا، ولم يكُنْ ذلك إلا رمزًا لمسئولية الإسلام في إبقاء فلسطين وعاصمتها بيت المقدس إسلاميةً وإيذانًا منه -رضي الله عنه- بسيادية الإسلام على ربوع الكرة الأرضية قاطبة[1].

ومِن الملاحَظ أنَّ الحروب الصليبية في الشام وفلسطين أَخذَت طابعًا دينيًّا حضاريًّا صليبيًّا للصراع فوق أرض فلسطين وأكنافها بما يعزِّز مركزيةَ فلسطين في الاستراتيجية الدولية عقَديًّا وحضاريًّا كما عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا.

ثالثًا: الأهمية الجغرافية لفلسطين:

كانت لموقع فلسطين الجغرافي والفلكي أهميةُ على مر العصور، حيث الساحل الممتد من رأس الناقورة شمالًا حتى رفح جنوبًا، والامتداد العرضي الضئيل «70-50 كم» أهمية تكمن في:

أ- يشكِّل الساحلُ الفلسطينيُّ على البحر المتوسط ما نِسبته 35% من ساحل بلاد الشام، وما يَرتبط به من نشأة المدن الساحلية.

ب- تشكِّل فلسطينُ الجسرَ البريَّ الذي يَربط آسيا بإفريقيا وما لذلك من تداعيات المَنفذ البري للتجارة بين الشمال والجنوب وحلقة الوصل الرئيسية بين دول وسكان المنطقة المحيطة.

(1) نعيم سليم بارود ورائد أحمد صالحة، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق، ص56.

ت- يشجّع حركة التنقل للسكان والنشاط التجاري والعسكري منذ فجر التاريخ، بالإضافة إلى ذلك مَنفذها على الجنوب على خليج العقبة والبحر الأحمر.

ث- تكمُنُ أهمية الموقع في مناخ البحر المتوسط الدافئ الممطر شتاءً والحار الجاف صيفًا، الأمر الذي كان مَصدر جذب لسكان شبه الجزيرة العربية الواقعة على الحدود الجنوبية الفلسطينية، وهو ما يعلل انحدارَ سكان فلسطين القدامى من شبه الجزيرة العربية غالبًا.

ج- إنَّ تعدُّد مَظاهر سطحها واختلاف ظروفها المناخية تَبِعَهُ تعدُّدُ ثرواتها وكثرة خيراتها، حيث ينمو فيها النخيل والحمضيات والزيتون والخضار والمحاصيل الحقلية، وأشكال مختلفة من الفاكهة[1].

ح- أدى الموقع الفلكي إلى تباين مناخيّ بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من فلسطين، فمنطقة الجنوب منطقة صحراوية جافة، ذات درجات حرارة متطرفة مقارنة بالمناطق الشمالية، بمعنى أنها شديدة الحرارة في الصيف وشديدة البرودة في الشتاء، ويعود ذلك إلى اتجاه المؤثرات البحرية من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي ومن الغرب إلى الشرق، وهذا يصبّ في مصلحة الشمال.

خ- لقد انعكس التباين المناخي على تنوع التربة والنبات الطبيعي وتوزيع المياه والإنتاج الزراعي وتوزيع السكان.

د- كما ساعد التباين المناخي في تشجيع الحركة السياحية (الداخلية والخارجية)،

(1) عبد العظيم مشتهى ومنصور اللوح، جغرافية فلسطين الطبيعية، مصدر سابق، ص21.

فتَصلح أراضي الجنوب والأغوار الدافئة لتكون مشاتي، وأراضي المرتفعات والساحل لتكون مصايف[1].

وعلى الرغم من التقدم العلمي التكنولوجي وتقدم شبكة الاتصالات العالمية، إلا أن فلسطين ما زالت تحتل المكانة الأولى والمؤشر الحقيقي للسياسات الدولية والعالمية بحكم موقعها الاستراتيجي، ويَبقى استقرار العالَم مروهنًا باستقرارِ المنطقة وحلٍّ مشكلة فلسطين والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس[2].

(1) أشرف شقفة، جغرافيا فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية، 2011م، ص25.

(2) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق.

رابعًا: الأهمية التجارية لفلسطين:

شكَّلت فلسطين عبر التاريخ إحدى الطرق المهمة التي تربط بين مَواطن الحضارات في وادي النيل وجنوب الجزيرة العربية من جهة، ومَواطن الحضارات في بلاد الشام والعراق من جهة ثانية، لذلك ظلت فلسطين معبرًا لمرور القوافل التجارية قبل الإسلام وبعده، إذ سارت إليها القوافل العربية من الجزيرة العربية إلى بلاد الشام وبالعكس صيفًا وشتاءً كجزء من رحلة الشتاء والصيف التي وَرَدَ ذِكرها في القرآن الكريم. كما كانت معبرًا لمرور هجرات القبائل العربية التي قدمت من الجزيرة العربية في طريقها لبلاد الشام أو شمالي إفريقيا. واستقر بعضها في فلسطين بينما استقر بعضها الآخر في المناطق المجاورة[1].

وتكتسب فلسطين أهميتها التجارية كونها تقع في قلب العالم الإسلامي، وكانت موانئ فلسطين على البحر المتوسط نقطة انطلاق إلى جنوب أوروبا بالإضافة إلى طرق القوافل المتجهة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب.

كما كانت فلسطين معبرًا لمرور هجرات القبائل العربية التي قَدِمَت من الجزيرة العربية في طريقها لبلاد الشام، وشمال أفريقيا[2].

ولعبت فلسطين دورًا بحريًّا مهمًّا في تنشيط حركة التجارة بينها وبين العالم الخارجي، إذ أَسْهَمَ الفينيقيون وقبائلُ البلستا الذين استقروا على ساحل فلسطين في تنشيط حركة التجارة مع بلاد حوض البحر المتوسط، كما كان لخليج العقبة شأن في التجارة

(1) نعيم سليم بارود ورائد أحمد صالحة، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق، ص57. حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، مصدر سابق، ص7.

(2) حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، ط2، عمان: جامعة القدس المفتوحة، 2007م، 8.

البحرية أثناء حكم الملك داود، كما بنَى الرومان أثناء احتلالهم لفلسطين طريقًا بريًّا رئيسيًّا يَربط خليج العقبة وبلاد الشام، وذلك من أجل تسهيل التجارة، وقد مر موقع فلسطين التجاري بمراحل عديدة من الازدهار والتراجع.

وكان لخليج العقبة شأن عظيم في تجارة البحر أثناء حكم الملك داود ومن بعده الأدوميين والأنباط لجزء من فلسطين. وقد بنَى الرومان أثناء حُكمهم فلسطين طريقًا بريًّا رئيسيًّا يَربط بين خليج العقبة وبلاد الشام، واستخدمت تلك الطريق للأغراض التجارية وغيرها آنذاك.

وفي العصرين الأموي والعباسي ازدادت الأهمية التجارية لموقع فلسطين. وقد تأثرت سواحل فلسطين كممر للتجارة بين الشرق والغرب أثناء الحروب الصليبية وأثناء الغزو المغولي، وعلى الرغم من هذا الانحطاط، فقد احتفظت فلسطينُ بعلاقات تجارية مع أوروبا في فترة الحروب الصليبية[1].

وفي عصر المماليك ازدهرت التجارة العالمية بين الشرق والغرب عبر سواحل بلاد الشام عامة والساحل الفلسطيني بخاصة. واستمرت الطرق التجارية تشهد حركة نشطة في العصور الوسطى حتى كشف البرتغاليون رأس الرجاء الصالح فأصيبت بنكسة لمدة ثلاثة قرون.

خلال الخلافة العثمانية على فلسطين عادت أهمية فلسطين التجارية إلى الصدارة،

(1) نعيم سليم بارود ورائد أحمد صالحة، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق، ص57، وكذلك: حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، مصدر سابق، ص7.

لِما كانت تتمتع به الخلافة العثمانية من علاقات تجارية مميزة مع موانئ أوروبا ومصر عبر البحر، فشهدت موانئ عكا ويافا وغزة حركةً تجاريةً مزدهرة، كما ازدهرت العلاقات بين موانئ فلسطين وموانئ بلاد الشام ودول حوض البحر المتوسط مثل اليونان وألبانيا[1]. وإذا كان العصر العثماني قد شهد تحوُّلَ تجارةِ المرور العالمية عن الموانئ الفلسطينية وغيرها من موانئ الشام ومصر، فإن التوجيه البحري لم ينقطع تمامًا، وإنما انتقل من الحالة العالمية إلى الحالة الإقليمية. وبمعنى آخر ازدادت العلاقات بين موانئ فلسطين من جهة وموانئ مصر وبلاد الشام وتركيا واليونان وألبانيا وغيرها من موانئ الشرق الأدنى من جهة ثانية.

لعب الموقع التجاري لفلسطين دورًا مهمًّا خلال فترة الانتداب البريطاني، إذ أَسْهَمَ في خدمة حركة التجارة بين فلسطين ودول الجوار وبريطانيا من جهة أخرى، إذ كانت البضائع تُنقَل عبر الأراضي الفلسطينية إلى البلدان العربية في: الشام ومصر والعراق (تجارة الترانزيت والعبور)، كما ظلت موانئ فلسطين تقدِّم خدمات تجارية لظهيرها الشرقي سوريا الأردن العراق.

وكانت تجارة الأردن الخارجية تَعتمد اعتمادًا كبيرًا على هذه الموانئ. كذلك كان النفط العراقي يتدفق في أنابيب من حقل كركوك بشمال العراق إلى مصفاة حيفا ليُكَرَّرَ فيها، ومن ثم يُصَدَّرَ إلى الخارج. وظلت موانئ فلسطين حتى عام 1948م بوابةً تجاريةً لسوريا والأردن والعراق، وتبرز أهميتها الحالية في خط تصدير البترول الذي أُوقِفَ بفعل تمزيق

(1) نعيم سليم بارود ورائد أحمد صالحة، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق، ص58. جميل السحار، جغرافيا فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية، 2015م، ص16.

الجسد العربي من خلال احتلال فلسطين وسيطرة اليهود على معظم أراضيها، فقد كان خط كركوك العراق يصل إلى حيفا على ساحل فلسطين عبر الأردن، وخط التابلاين الذي امتد من الجزيرة العربية جنوبًا حتى صيدا في الشمال[1].

لقد سلكت التجارة بين الشرق والغرب عبر المشرق العربي ثلاث طرق رئيسة من بينها طريق شبه الجزيرة العربية الذي كان يتجه نحو موانئ الشام عامةً والموانئ الفلسطينية خاصةً، وهي على النحو التالي[2]:

أ- طريق الشام: يسميه البعض بـ«الطريق الأوسط» بحكم موقعه، إذ يربط بين شرق آسيا والهند، والحوض الشرقي للبحر المتوسط، إلى جنوب أوروبا، حيث مدن جنوة والبندقية، وذلك عبر المحيط الهندي إلى البحر العربي والخليج العربي ثم عبر القوافل إلى بلاد الرافدين حتى تَصل القوافل إلى الساحل الشرقي للبحر المتوسط، حيث ميناء انطاكية وطرابلس وبيروت وصور وعكا ويافا، وتُشحَن بالسفن إلى جنوب أوروبا.

ب- طريق أواسط آسيا: يَربط هذا الطريق ما بين شرق آسيا والهند مرورًا بأواسط آسيا عبر السلسلة الجبلية مرورًا ببحر آورال وقزوين إلى البحر الأسود والمتوسط، إلى الجناح الأفريقي جنوبًا. ومِن الملاحَظ أنَّ موقع فلسطين على البحر المتوسط جَعَل منها نافذةً

(1) المصدر السابق، ص8. وكذلك: عبد العظيم مشتهى ومنصور نصر علي اللوح، جغرافية فلسطين الطبيعية، مصدر سابق، ص24. وكذلك: صلاح الدين البحيري، جغرافية فلسطين، ضمن: المدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير: جواد الحمد، سلسلة دراسات، رقم 21، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997م، ص8.

(2) حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، ط2، عمان: جامعة القدس المفتوحة، ص7-8. د. عبد العظيم مشتهى ومنصور نصر علي اللوح، جغرافية فلسطين الطبيعية، مصدر سابق، ص24-25.

مُهمةً تطل منها على جنوب أوروبا وغرب آسيا وشمال أفريقيا مما زاد من أهميتها تجاريًّا، بالإضافة إلى أهمية البحر المتوسط، ومناخه المعتدل الأمر الذي شجع على الاستيطان البشري على سواحله، وجَعَلَ منها مكانًا للاستراحة والاستزادة.

ت- طريق مصر- أوروبا: يَربط بين جنوب شرق آسيا وأوروبا مرورًا بفلسطين ومصر حيث تُنْقَل البضائع من جنوب شرق آسيا مرورًا بالمحيط الهندي ثم البحر الأحمر، ومنه إلى مصر وفلسطين، ثم يُنْقَل ما يتبقَّى من بضائع عبر المحيط المتوسط إلى أوروبا.

وثمَّة أسباب أدَّت إلى ازدهار الحركة التجارية في فلسطين، منها ما يلي:

- غِنَى فلسطين بالإنتاج الزراعي، إذ كانت المحاصيل المصرية ترد إلى سهول فلسطين الجنوبية وسواحل يافا وعسقلان وغزة وتُستبدل بزيت الزيتون، وقد كان يَجتمع في فلسطين أيضًا رجال القوافل السورية الذين كانوا يوثِّقون الروابط التجارية بين بلاد نهر العاصي وبلاد فلسطين، مما أدى إلى انتشار السلع والصناعات بين مصر وفلسطين وسوريا والعراق.

- وجود كميات كبيرة من المعادن على سواحل البحر الميت مثل: البوتاس والمغنيسيوم والصوديوم، بالإضافة إلى العديد من المعادن المنتشرة في كل أرجاء فلسطين، مما شجع على الحركة التجارية في فلسطين.

- اشتُهرت فلسطين بالعديد من الصناعات التي حققت الاكتفاء الذاتي وساهمت في التصدير، مثل: صناعة الملابس وأدوات الطبخ والسجاد والفخار والزجاج والمنتجات الصوفية

والصابون والمنسوجات القطنية، وقد قامت بريطانيا بإجراء إحصاء للصناعات القائمة في فلسطين في عام 1927 فذكرت أنَّه توجد فيها 1215 منشأة صناعية كانت قائمة قبل الحرب العالمية الأولى[1]. ومنذ بدء موجات الهجرة حتى صدور قرار تقسيم فلسطين من الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947م، اعتَقد الفلسطينيون بأنهم يشكلون أغلبية السكان في فلسطين، إلا أنَّه قد هاجر من اليهود في الفترة 1919ـ1948 نحو 483 ألف يهودي. وحسب المعلومات التي ذكرتها لجنة الأمم المتحدة التي أوصت بالتقسيم فإنَّ عدد السكان العرب بلغ 1237374 نسمةً، وهو ما يشكل 67.05% من إجمالي سكان فلسطين، في حين بلغ عدد السكان اليهود نحو 608225 نسمة، أي نحو 32.95% من إجمالي سكان فلسطين، وهي أرقام تستند إلى الإحصائيات البريطانية لسنة 1946م.

وتشير المصادر إلى أنه في المنطقة التي قضَى التقسيم بإعطائها لليهود 54% من الأرض أي نحو 14580 كيلومترًا مربعًا، كان يعيش 498 ألف يهودي و 497 ألف عربي، وفي المنطقة التي قضَى بإعطائها للعرب 45% من الأرض أي نحو 12150 ألف كيلومتر مربع، كان يعيش 725 ألف عربي و 10 آلاف يهودي فقط، بينما تَقرَّرَ وَضْعُ منطقة القدس (1% من الأرض، أي نحو 270 كيلومترًا مربعًا) تحت إشراف دولي حيث يسكنها 105 آلاف عربي، و 100 ألف يهودي. وحسب دراسة إحصائية قامت بها «جانيت أبو لغد» فإنَّ عدد الفلسطينيين العرب في نهاية سنة 1948 كان مليونًا و 398 ألفًا، أما تقديرات سلمان أبو ستة للسنة نفسها فهي مليون و 441 ألفًا.

(1) نعيم سليم بارود ورائد أحمد صالحة، جغرافيا فلسطين، مصدر سابق، ص59. الموسوعة الفلسطينية: المجلد 1: 1990م، ص555.

لقد رَفَضَ العربُ قرار التقسيم لأنَّ بريطانيا وَضَعَت جميعَ مَصادر المياه، مثل بحيرة طبريا والحولة ونصف البحر الميت، من نصيب اليهود، وكذلك معظم المناطق الساحلية من عكا حتى عسقلان، ومعظم صحراء النقب خريطة[1].

وعلى النحو المشار إليه في المبحث الأول، سيطر اليهود، نتيجة انتصارهم في حرب 1948م، على نحو 77% من مساحة فلسطين الانتدابية، ولم يتبقَّ من فلسطين سِوَى الضفة الغربية (5876 كم2)، وقطاع غزة (363 كم2). وقد دَمَّرَ الاحتلالُ «الإسرائيليُّ» معظمَ القرى الفلسطينية التي وَقعَت تحت سيطرته وهَجَّرَ أهلَها، وبلغت القرى المدمرة على 478 قرية من أصل 585 قرية كانت قائمة في الأرض المحتلة سنة 1948م. وبنَى اليهودُ مستعمراتٍ جديدةً في الأرض المحتلة سنة 1948م حتى بلغت 756 مستعمرة سنة 1985م. كما استولَوْا على ممتلكات من بقي من العرب فاستولَوْا على 62 قرية أخرى وشردوا سكانها، وطردوا الآلاف من بدو النقب وصادروا أكثر من 2 مليون دونم من أراضيهم، كما صادروا معظم الأوقاف الإسلامية ووضعوها تحت تصرفهم. ولم يتبقَّ تحت تصرف أبناء فلسطين العرب في الأرض المحتلة سنة 1948م سِوَى نحو 4% من الأرض، ما زال اليهود يحاولون انتزاعها بالتدريج وبشتى الوسائل[2].

(1) عادل عبد السلام، مصدر سابق، ص 115. الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص558-560. محمود ميعاري، التركيب السكاني، ضمن: في دليل إسرائيل العام، تحرير صبري حريس وأحمد خليفة بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م، ص42.

(2) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1): فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص35.

للمزيد من التفاصيل انظر: غازي السعدي، من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (2): مجازر وممارسات 1936-1983، ط1، عمان: دار الجليل، 1984م، إبراهيم أبو جابر، المجتمع العربي في إسرائيل، ضمن: المدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير: جواد الحمد، سلسلة دراسات، رقم 21، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997م، ص427، وص457-459.

المبحث الرابع: التوزيع الديمغرافي داخل الأراضي الفلسطينية

التوزيع الديمغرافي في عهد الانتداب البريطاني

منذ مطلع القرن الماضي حتى أواخر 2017م، جرى في فلسطين 9 تعدادات سكان، إذ أُجْرِي التعداد الأول عام للسكان في أكتوبر 1922م في عهد الانتداب البريطاني، وكان عدد السكان 757182 نسمة[1]. وأُجْرِي التعداد الثاني في 18 نوفمبر 1931م، وبلغ عدد السكان في حينه نحو 1.035.821 نسمة. وأُجرِيَتْ التقديرات الرسمية للسلطات البريطانية في عام 1944م وبلغ عدد السكان في حينه حوالي 1.739.624 نسمة.

الجدول التالي يوضِّح تعداد سكان فلسطين في أول تعداد سكاني عام 1922م[2]:

طبيعة السكان	العدد/نسمة	النسبة المئوية
مسلمون	590890	78%
يهود	83704	11.1%
مسيحيون	73024	9.6%
دروز	728	0.1%
بهائيون	265	0.03%
سامريّون	163	0.02%
شيعة	156	0.02%
آخرون	1662	1.13%

(1) for more information about census 1922 look: J.B. BARRON, PALESTINE REPORT AND GENERAL ABSTRACTS OF THE CENSUS OF 1922. PTDM AT GREEK CONVENT PRESS - JERUSALEM.

(2) ibid.

الجدول التالي يوضِّح تعداد سكان فلسطين في ثاني تعداد في (18 نوفمبر 1931م):

طبيعة السكان	العدد/نسمة	النسبة المئوية
مسلمون	759712	73.3%
اليهود	174610	16.86%
مسيحيون	91398	8.8%
دروز	9148	0.9%
بهائيون	350	0.03%
سامريّون	182	0.02%
آخرون	421	0.04%
آخرون	1662	1.13%

الجدول التالي يوضح التقديرات الرسمية لأعداد السكان للسلطات البريطانية في عام 1944م:

طبيعة السكان	العدد/نسمة	النسبة المئوية
مسلمون	1.061.277	615%
اليهود	528.702	30.4%
مسيحيون	135.547	8%
آخرون	14.098	0.8%

وفي تقديرات لاحقة للسكان بتاريخ 31 مارس 1947م، ظَهَرَ فيها أنَّ عدد سكان فلسطين وَصَلَ إلى 1.977.626 نسمة. وفي تلك الفترة يمْكِن ملاحظة الزيادة المطّردة في أعداد عدد اليهود، إذ شكّلوا في عام 1914م ما نِسبته 8% من مجموع السكان في فلسطين لتصل إلى 31.5% في عام 1948م قبل أيام من حدوث النكبة، وذلك على حساب السكان العرب الأصلانيين الذي تراجعت نسبتهم من 92% في عام 1914م إلى 68.5% في عام 1948م[1]. وهذا ما أدّى إلى تغير التركيبة الديمغرافية بسبب تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ويمْكِن توضيح أعداد المهاجرين اليهود من دول العالم إلى فلسطين[2]:

الجدول التالي يوضِّح تقديرات السكان بتاريخ (31 مارس 1947م):

طبيعة السكان	العدد/نسمة	النسبة المئوية
مسلمون	1.201.363	60.7%
اليهود	614.239	31.1%
مسيحيون	146.162	7.4%
آخرون	15.649	0.8%

يبدو من الواضح أنَّ أعداد المهاجرين اليهود قد وصلت إلى 493852 مهاجرًا، وتُعَدُّ الفترة 1932م1939-م الأعلى من حيث عدد المهاجرين، إذ وصل عددهم إلى 224784

(1) منصور الراوي، المالثوسية الجديدة والسياسة السكانية لإسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني الخصائص السكانية للشعب العربي الفلسطيني، ط1، بيروت: دار النضال، 1985م، ص39.

(2) نبيل السهلي، التحولات الديموغرافية للشعب الفلسطيني، مجلة صامد الاقتصادي، عمان: مؤسسة صامد، العدد 120، ص103. للمزيد من التفاصيل انظر: عبدالقادر صالح، الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني، دون تاريخ نشر أو دار نشر، ص287-300.

مهاجـرًا، فـي حيـن كانـت الفتـرة 1880م1903-م هـي الأقـل مـن حيـث أعـداد المهاجريـن، إذ هاجـر إلـى فلسـطين نحـو 2500، لكـن ما يميـز هذه الفتـرة أنها ضمَّت عـدد كبيرًا مـن الخبراء والفنييـن والمتخصصيـن في الزراعـة، وهـم مـن أنشـأوا مسـتوطنة «بتـاح تكفا» وعـددًا آخر مـن المؤسسـات الصهيونيـة التـي تحولـت إلى مؤسسـات دولـة بعد إعـلان قيام «إسـرائيل» يـوم 15 مايـو 1948م.

الجدول التالي يوضح حجم السكان العرب واليهود للفترة 1914-1948م[1]:

السنة	مجموع السكان	السكان العرب		السكان اليهود	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1914م	689.775	634633	92%	55.142	8%
1922م	157.182	673.388	88.9%	83.794	11.1%
1931م	1.035.820	861.211	83.14%	178610	16.86%
1944م	1.739.624	1.40.922	69.6%	528.702	30.4%
1947م	1.977.626	1.363.387	69%	614.239	31%
1948م (قبل النكبة)	2065000	1.415.000	68.5%	650000	31.5%

(1) حسن عبد القادر صالح، جغرافية فلسطين، ط1، غزة: برنامج التربية، 1996م، ص128.

الجدول التالي يوضِّح أعداد اليهود وفق موجات الهجرة الستة[1]:

الموجة	الفترة	عدد المهاجرين	جهة القدوم
الموجة الأولى	1880-1903م	2500	من روسيا وبولندا ورومانيا
الموجة الثانية	1904-1914م	34000	من روسيا وشرق أوروبا
الموجة الثالثة	1919 -1923م	35100	من مناطق بحر البلطيق وروسيا وبولندا
الموجة الرابعة	1924-1931م	78898	بولندا رومانيا الشرق الأوسط
الموجة الخامسة	1932-1939م	224784	ألمانيا أوروبا الغربية بولندا
الموجة السادسة	1940-1948م	118300	وسط أوروبا البلقان بولندا الشرق الأوسط

وبعد حدوث النكبة، شُرِّدَ 726 ألف فلسطيني من أرضهم حسب إحصاءات الأمم المتحدة، وزادت التقديرات بعد ذلك إلى نحو 900 ألف لاجئ، أي أن نحو ثلثي شعب فلسطين قد طُردوا من أرضهم، إذ ارتكب اليهود أبشع حالات التطهير العرقي في التاريخ الحديث. ثم عملوا على إحلال اليهود من شتى الأجناس والألوان مكان أبناء البلاد الأصليين، وفي عام 1967م احتل «الإسرائيليون» ما تبقَّى من فلسطين (الضفة الغربية وغزة) وشرَّدوا 330 ألف فلسطيني آخرين[2]. ومَنعت القواتُ الصهيونيةُ الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم،

(1) نبيل السهلي، التحولات الديموغرافية للشعب الفلسطيني، مجلة صامد الاقتصادي، عمان: مؤسسة صامد، العدد 120، ص103. عبدالقادر صالح، الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني، دون تاريخ نشر، دون دار نشر، ص287-300.

(2) صالح أبو يصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط1، بيروت: دار الفتح، 1970م، ص 349.

وبذلك ظلت أعداد هائلة من الفلسطينيين تزيد عن نصف العدد الكلي لاجئةً خارج فلسطين. ونتيجة لما سبق، توزع الشعب الفلسطيني على ثلاث تقسيمات جغرافية، هي: -1 أرض فلسطين المحتلة سنة 1948م، بنسبة حوالي 13 من الفلسطينيين %. -2 قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية نحو 36.48% من الفلسطينيين. -3 الفلسطينيون خارج فلسطين بنسبة 50.55% من الفلسطينيين[1].

الواقع الديمغرافي في الأراضي الفلسطينية:[2]

بناءً على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت أواخر 2017م، فقد بلغ عدد السكان حتى عام 2017 في الأراضي الفلسطينية 4.78 مليون نسمة، منهم 2.43 مليون ذكر و2.35 مليون أنثى، في حين بلغ عدد سكان الضفة الغربية 2.88 مليون نسمة، منهم 1.47 مليون ذكر و1.41 مليون أنثى. وبلغ عدد سكان قطاع غزة لنفس العام 1.90 مليون نسمة، منهم 963 ألف ذكرٍ و936 ألف أنثى.

وأظهرت النتائج أنَّ المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة فتيٌّ أكثر مما هو عليه الحال في الضفة الغربية في العام 2017م، إذ بلغت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة نحو 38.9% من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية، بواقع 36.9% في الضفة الغربية،

(1) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1): فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص48.

(2) أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان 11 تموز 2018م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 11 يوليو 2018م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/FbDyDk

ملاحظة: البيانات الواردة تحت هذا العنوان لا تشمل محافظة القدس بسبب عدم تمكّن السلطة الفلسطينية من تنفيذ أي مسح إحصائي بناءً على القانون الإسرائيلي المشار إليه سابقًا.

و41.8% في قطاع غزة. ويلاحَظ -حسب المسح الإحصائي- انخفاضُ نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر، إذ بلغت نِسبتهم في نفس العام نحو 3.2% في الأراضي الفلسطينية، بواقع 3.6% في الضفة الغربية، و2.8% في قطاع غزة.

وكان واضحًا أنَّ الكثافة السكانية في قطاع غزة مرتفعة جدًّا مقارنةً بالضفة الغربية خلال عام 2017م، علمًا بأنَّ الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية مرتفعة عمومًا، وفي قطاع غزة تحديدًا. وبلغت الكثافة السكانية نحو 794 فردًا/كم2 في الأراضي الفلسطينية، بواقع 510 فردًا/كم2 في الضفة الغربية، مقابل 5,204 فردًا/كم2 في قطاع غزة.

ولم يكن خافيًا أنَ المرأة الفلسطينية المقيمة في قطاع غزة أكثر خصوبةً من نظيرتها في الضفة الغربية، إذ بلغ متوسط عدد الأبناء الذين سبق إنجابهم للنساء اللواتي سبق لهن الزواج للعام 2017 في الأراضي الفلسطينية 4.4 مواليد، في حين بلغ نفس المتوسط في الضفة الغربية 4.3 مواليد، مقابل 4.5 مولود للنساء في قطاع غزة.

وشهدت الأراضي الفلسطينية عمومًا مزيدًا من الانخفاض في متوسط حجم الأسرة، إذ أشار التقرير المذكور إلى أنَّ انخفاضاً في متوسط حجم الأسرة طرأ في الأراضي الفلسطينية مقارنةً مع عام 1997، إذ انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.1 أفراد عام 2017 مقارنةً مع 6.4 أفراد عام 1997م. ففي الضفة الغربية انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 4.8 فردًا عام 2017م مقارنةً مع 6.1 فردًا عام 1997م، وفي قطاع غزة انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.6 فردًا في العام 2017م، مقارنةً مع 6.9 في العام 1997م.

ويبدو أنَّ المرأة تتكفل بتلبية شئون نحو 10% من الأسر الفلسطينية، إذ تشير البيانات سابقة الذِّكر إلى أن 10.0% من الأُسَر ترأسها إناث في الأراضي الفلسطينية، بواقع 10.4% في الضفة الغربية و9.4% في قطاع غزة.

ومِن الملاحَظ أنَّ مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية جدًّا مقارنةً بالذكور خلال العام 2017م، إذ أشارت نتائج مسح القوى العاملة إلى أنَّ نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغت 45.3% من إجمالي القوة البشرية (الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) خلال العام نفسه (أي من بين كل 10 أفراد أعمارهم 15 سنة فأكثر هنالك 4 أفراد مشاركون في القوى العاملة). وجاء ذلك بواقع 45.3% في الضفة الغربية مقابل 45.1% في قطاع غزة. وتُعَدُّ نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنيةً مقارنةً مع الذكور، إذ لا تتجاوز نسبة مشاركتهن 19.0%، وذلك بواقع 17.3% في الضفة الغربية و21.8% في قطاع غزة، وبلغت هذه النسبة 70.9% بين الذكور، بواقع 72.5% في الضفة الغربية و68.2% في قطاع غزة.

ويعيش المشاركون في القوى العاملة مأساة البطالة والتعطُّل عن العمل خلال العام 2017م، وتشير البيانات إلى أن نسبة العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة في 2017م قد بلغت 27.7% في الأراضي الفلسطينية، بواقع 17.9% في الضفة الغربية، و43.9% في قطاع غزة. ووصلت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية بين الإناث المشاركات في القوى العاملة إلى 47.8%، مقارنةً بـ22.5% بين الذكور المشاركين في القوى العاملة.

ويوجد في الأراضي الفلسطينية نحو 8.4 %من الأفراد (15 سنة فأكثر) لم ينهوا أية مرحلة تعليمية[1]، وأشارت البيانات المذكورة على مستوى الأراضي الفلسطينية أنَّ نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى قد بلغت 17.3%، أما نسبة الأفراد الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية فبلغت 8.4%.

وكانت الأمية بين الإناث ثلاثة أضعاف مثيلتها بين الذكور، إذ يشير المسح المذكور إلى أنَّ نسبة الأمية بين الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية بلغت 3.3%، وتتفاوت هذه النسبة بشكلٍ كبيرٍ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 1.7%، في حين بلغت بين الإناث 5.0%.

ويعاني قطاع غزة من انخفاضٍ ملحوظٍ في الإنفاق الشهري للفرد خلال عام 2017 مقارنةً بعام 2011م، إذ ارتفع إنفاق الفرد في الضفة الغربية في عام 2017 مقارنة بالعام 2011م، من 188 دينارًا أردنيًّا[2] لعام 2011 إلى 220 دينارًا أردنيًّا عام 2017م، أي بزيادة مقدارها 17.0%، بينما انخفض في قطاع غزة من 110 دينارًا أردنيًّا عام 2011 إلى 91 دينارًا أردنيًّا عام 2017م في ظل الارتفاع العام للأسعار، أي بتراجع مقداره 17.3%. وعلى مستوى نوع التجمع السكاني، فقد بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري 170 دينارًا أردنيًّا في التجمعات الحضرية مقابل 196 دينارًا أردنيًّا في التجمعات الريفية و122 دينارًا أردنيًّا في المخيمات خلال عام 2017.

(1) تُقسَّم المراحل التعليمية في فلسطين إلى ثلاث مراحل هي: المرحلة الابتدائية 6 سنوات للعمر 6 – 12 سنة، المرحلة الإعدادية 3 سنوات للعمر 13-15، وأخيرًا المرحلة الثانوية لمدة 3 سنوات للعمر 16-18 سنة.

(2) الدينار الأردني يساوي 1.4 دولار أمريكي، والدولار الأمريكي يساوي 0.7 دينار أردني.

وبلغ خط الفقر للأسرة المرجعية (المكونة من خمسة أفراد، بالغين اثنين وثلاثة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2017 حوالي 2,470 شيقلًا إسرائيليًّا جديدًا[1] أي (حوالي 671 دولارًا أمريكيًّا)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية حوالي 1,974 شيقلًا إسرائيليًّا جديدًا (حوالي 536 دولارًا أمريكيًّا). وبلغ معدل الفقر بين الأفراد في الأراضي الفلسطينية وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري 29.2%، (بواقع 13.9% في الضفة الغربية و53.0% في قطاع غزة). كما تبيَّن أنَّ حوالي 16.8% من الأفراد في الأراضي الفلسطينية عانوا من الفقر المدقع، وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري، (بواقع 5.8% في الضفة الغربية و33.8% في قطاع غزة).

ويتبيَّن من المسح أنَّ عدد الأفراد المؤمَّن عليهم صحيًّا في الأراضي الفلسطينية بلغ 4582273 فردًا، يشكلون 78.9% من مجمل سكان الأراضي الفلسطينية، منهم 31.7% لديهم تأمين صحي حكومي، و 15%، لديهم تأمين وكالة، و1.7% لديهم تأمين خاص، في حين أن 28.6% لديهم تأمين حكومي ووكالة، و0.2% لديهم تأمين حكومي وخاص، و0.7% لديهم تأمين وكالة وخاص، و0.7% لديهم تأمين إسرائيلي، من مجمل سكان فلسطين، و0.3% لديهم تأمينات أخرى.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنَّ وسائل الإعلام العربية قد تحدثت عن أنَّ آخر تعداد سكاني للأراضي الفلسطينية قد كان مزعجًا للغاية بالنسبة لدولة الاحتلال «الإسرائيلي، بلغ عدد الفلسطينيين داخل حدود عام 1967 نحو 4.78 مليون نسمة، بجانب نحو 1.5

(1) الشيكل (الشيقل) هو العملة «الإسرائيلية» الحالية، وهو عملة الكنعانيين الأوائل، وسعر صرف الشيكل حوالي 3.7 شيكل لكل 1 دولار أمريكي.

مليون داخل الخط الأخضر (الأراضي المحتلة عام 1948م)، أي بزيادة نحو 1 مليون فلسطيني خلال السنوات العشر الأخيرة، وهي أرقام تفزع الاحتلال الإسرائيلي الذي يزعم أنَّ له الأغلبية ويدعو ليهودية «إسرائيل».

وكان تقريرٌ للإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي عُرِضَ على لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست قد كشف عن تساوي عدد السكان العرب واليهود في فلسطين التاريخية غرب نهر الأردن، إذ إنَّ نحو 5 ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة لنحو 1.5 مليون يعيشون داخل الخط الأخضر، في مقابل أنَّ عدد اليهود داخل فلسطين المحتلة مساوٍ لمجموع هذا العدد، إذ يصل إلى 6.5 ملايين نسمة[1].

ومِن الملاحَظ أن الاحتلال «الإسرائيلي» يبدي تخوفاتٍ كبيرةً مما يسمى بـ«القنبلة الديمغرافية الفلسطينية»، إذ يَرَى أنَّ فناء دولة «إسرائيل» سيكُون بسبب هذه القنبلة الديمغرافية، وهذا السبب هو ما جَعَلَ «إسرائيل» تَرفض (حل الدولتين) و (حل الدولة الواحدة ثنائية القومية)، إذ تَرَى أن حل الدولتين سيسمح للفلسطينيين بالتسلح داخل دولتهم، في حين أنَّ حل الدولة ثنائية القومية سيقود الفلسطينيين إلى نقلة نوعية ويوفر لهم حياة اقتصادية أكثر رفاهية، وهو ما يجعلهم يزيدون من التفكير في القضاء على دولة «إسرائيل» حتى وإن كان ذلك من خلال الزيادة السكانية الكبيرة. وهو ما جَعَلَ رئيسَ الوزراء «الإسرائيلي» الأسبق (إسحق شامير) يؤكد على أنَّ حكومة بلاده ستمنح الفلسطينيين «دون الدولة وفوق الحكم الذاتي».

(1) آخر تعداد فلسطيني والأرقام تفزع إسرائيل، الدوحة: الجزيرة نت، 29 مارس 2018م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/qLr4Gs

الفصل الثاني

2

تطور تاريخ فلسطين السياسي

المبحث الأول: فلسطين منذ فجر التاريخ حتى عام ١٨٨٢م

ربطت العديد من الكتب المتخصصة في تاريخ المشرق العربي القديم اسم فلسطين بأحد الأقوام المعروفة باسم «شعوب البحر»، وذلك استنادًا لما ورد في النقوش المصرية، إذ تمكنت هذه الشعوب من غزو أجزاء كبيرة من الإقليم تقريبًا في نهاية الألف الثاني قبل الميلاد، إذ استطاع بعضُ علماءِ الآثارِ المصريين قراءةَ مجموعةٍ من النقوش القديمة التي تعود إلى الملك زمن رمسيس الثالث (1193ق.م - 1162ق.م)، وهي نقوش تؤكد أنّ مصر بقيادته قامت بدحر هذه الشعوب وأوقفتهم عند مصب نهر النيل من الناحية الشمالية، كما قرأ أيضًا العديد من المختصين اسم «فلّستو» و «فلستو» في بعض النقوش الآشورية، والتي تعود إلى عهد أدد نيراري الثالث[1].

غالبًا ما اشتق اسم فلسطين في الأصل من كلمة «فلستيا»، والتي وردت في السجلات الآشورية، كما ترد متشابهة في العهد القديم باسم «أرض الفلستينيين»، أما عند «هيرودوت» فإن صيغة التسمية ترتكز على أسس آرامية «بالستاين»، كما استُخدِم اسم فلسطين في العهد الروماني بكثرة خاصةً عندما يشار إليه دائمًا في تقارير الحُجاج المسيحيين[2].

كما سميت هذه البلاد بـ «أرض كنعان»، أو «كنعان»، إذ وُجدت أول إشارة لهذا الاسم في حفريات «تل العمارنة»، والتي يرجع أصلها إلى خمسة عشر قرنًا قبل الميلاد، إذ

(1) منى زياد، مقدمة في تاريخ فلسطين القديم، ط1، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000م، ص45.

(2) شوقي شعث (محرر)، دراسات في تاريخ وآثار فلسطين: وقائع الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية، المجلد الرابع، ط1، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، 2001م، ص10-11.

تَذكر هذه الحفريات اسم «كيناهي»، أو «كيناهنا»، وأصله «كنعان»[1]، كما ذُكِرت تسمية فلسطين في الكتاب المقدس حيث يقول: «وماذا أنتن لي: يا صور، ويا صيدون، ويا جميع دائرة فلستيا؟»[2].

وخلال حقب زمنية مختلفة، أُطلِقت على فلسطين أسماء أخرى، شاعرية ورمزية، مثل البلاد المقدسة، والبلاد الموعودة، وبلاد التوراة، وبلاد الآباء. وبعد انقسام الدولة اليهودية عقب وفاة سيدنا سليمان -عليه السلام- انقسمت فلسطين إلى قسمين، أما القسم الشمالي قد أصبح يعرف بـ «إسرائيل» (أو إفرائيم، أو سامريا)، كما عرف القسم الجنوبي بمصطلح «يهوذا»[3].

لقد عاش الإنسان الأول في أرض فلسطين منذ عصور موغلة في القدم كما دلت على ذلك الحفريات الأثرية، وقد شهدت أرضها مراحل التطور الإنساني الأولى في التحول من حرفة الرعي إلى حرفة الزراعة، كما أنّ أول مدينة تمَّ تشييدها في التاريخ هي مدينة «أريحا» الفلسطينية، الواقعة شمال شرقي فلسطين، وذلك في حوالي 8000 ق.م على نحو ما يذكر بعض علماء الآثار[4].

ويتفق العديد من المؤرخين -وكذلك في التوراة- أنّ الكنعانيين هم سكان فلسطين

(1) ظفر الإسلام خان، تاريخ فلسطين القديم منذ أول غزو يهودي حتى آخر غزو صليبي 1220 ق.م- 1259م، ط1، بيروت: دار النفائس، 1993م، ص16.

(2) سفر يوئيل، الإصحاح 3:4، ص3.

(3) ظفر الإسلام خان، تاريخ فلسطين القديم منذ أول غزو يهودي حتى آخر غزو صليبي 1220 ق.م- 1259م، مصدر سابق، ص22.

(4) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1): فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط1، كوالالمبور: بدون دار نشر، 2002م، ص11.

الأوائل، وهم أول من بنَى حضارةٍ على أرضها، كما أعطوها اسمهم «أرض كنعان»، التي كانت تشمل فلسطين كلها، وقسمًا كبيرًا من سوريا الحالية، وبنوا فيها مدن عديدة، مثل أريحا، وأشدود «أسدود»، وعكو «عكا»، وغزة، والمجدل، ويافي «يافا»، ويبوس «القدس» التي بناها اليبوسيون، وهم فرع من القبائل الكنعانية، وشكيم «نابلس» التي كانت عاصمة أرض كنعان[1]. ويرى المؤرخ العربي «الطبري» أنَّ «كنعان» هو أحد أبناء النبي نوح -عليه السلام- والذي تسميه العرب «يام» أيضًا، لكن الطبري يقول في مكان آخر أنَّ كنعان هو ابن حام بن نوح[2]، ومن الثابت تاريخيًّا أنَّ الكنعانيين من القبائل السامية التي هاجرت إلى فلسطين من شبه جزيرة العرب[3]، وهي بلد المنشأ والموطن الأول والطبيعي للعرب، وللشعب السامي الأول[4]، لكن يسود الخلاف بين المؤرخين حول الفترة الزمنية التي جاؤوا فيها، بعضهم يقدرها بحوالي 2500 ق.م، أي حوالي 600 سنة قبل مجيء النبي إبراهيم -عليه السلام- إلى فلسطين في الفترة الزمنية الواقعة بين 200 ق.م- 1900 ق.م. في حين يبتعد بعض المؤرخين أكثر من ذلك، ويقدرها بحوالي 7000 ق.م[5].

جاء «إبراهيم» -عليه السلام- نحو 1900 ق.م ونشر رسالة التوحيد بها، وعاصر حاكمها «ملكي صادق» وكان صديقًا ومقرَّبًا منه، وتوفي في مدينة الخليل ودفن فيها، ثم جاء

(1) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الأول، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1965م، ص420-641.

(2) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، ط1، القاهرة: دار المعارف، 1960م، ص191-202.

(3) Philip K. Hitti, «History of Syria: including Lebanon and Palestine» (London: Macmillan, 1951), p. 61.

(4) Werner Keller, «the bible as History: Historiography the Ancient world and the Origins of Biblical History», (New Haven: Yale University Press, 1983), p. 159.

(5) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1): فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص18.

ابنه يعقوب (إسرائيل) بعده واستقر في فلسطين، وكان له اثنا عشر ولدًا وهم المعروفون ببني إسرائيل الذين هاجروا إلى مصر. ثم جاء أحفادهم من مصر بعد سنوات مع ملكهم (يوشع بن نون) نحو 1190 ق.م، واستطاع الأخير السيطرة على بعض أجزاء الشمال الشرقي من فلسطين، ثم جاء داود -عليه السلام- نحو 1040 ق.م، ومن بعده ابنه سليمان نحو 963ق.م923- ق.م، إذ ازدهرت فلسطين وشهدت حركةً عمرانيةً وتجاريةً واسعةً، قبل أن تتفكك وتنقسم إلى شطرين بعد وفاة سليمان -عليه السلام-، فنشأت مملكة السامرة في شمال فلسطين، ومملكة يهوذا جنوب فلسطين التي اعتراها الضعف وسقطت تحت النفوذ الخارجي كفرعون مصر «شيشق»، ومن ثم الفلسطينيين والآشوريين، وأخيرًا البابليين بقيادة «نبوخذ نَصَّر» الذي هزمهم ودمّر هيكلهم وسباهم إلى بابل[1].

كما جاء الحكم الفارسي بعد ذلك، وسمح ملك الفرس لليهود بالعودة إلى فلسطين، فعادت قلة منهم وخضعت فلسطين للحكم الفارسي في الفترة (539 ق.م- 332 ق.م)، ثم تلاه السيطرة الهللينية الإغريقية على فلسطين من 332ق.م - 63 ق.م، وقد تمكّن الرومان بعد ذلك من السيطرة على فلسطين سنة 63 ق.م، وأخضعوها لحكمهم المباشر حتى سنة 6م، وقد ظل أهل البلاد الأصليون من كنعانيين ومن اختلط بهم من قبائل العرب مستقرين في البلاد قبل قدوم بني إسرائيل أثناء وجودهم، وظلوا مستمرين كذلك حتى اليوم[2].

(1) المصدر السابق، ص13.

(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ج1، ط1، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990م، ص238.

كما حكم البيزنطيون فلسطين من سنة 330 إلى سنة 640م تقريبًا، وفي العهد البيزنطي عمَّم الرومان الاسم التاريخي «فلسطين»، الذي كان يطلَق على الساحل الغربي من أرض كنعان، وأصبحت بذلك تسمى جميع القبائل والقوميات المختلفة التي كانت تسكن في فلسطين دون النظر عن ديانتهم أو انتماءاتهم العرقية بـ «الفلسطينيين»، وهذا لا يعني أنَّ جميع سكان فلسطين هُم مِن الفلسطينيين الأصليين القادمين من جزيرة كريت. ولمّا انتهى العهد الروماني البيزنطي في القرن السابع الميلادي على يد الفتوحات العربية الإسلامية أصبحت فلسطين جزءًا من الدولة العربية الإسلامية[1].

مع بداية القرن السابع الميلادي أخذت الأوضاع تتهيأ لدخول العرب مسرح التاريخ كقطبٍ رئيسيٍ، وذلك بعد أن كانوا على مدار سنوات محدودي الأثر في الأحداث الجارية، وبدخولهم فلسطين سنة 636م، أسسوا حضارة عالميةً وروحيةً كان الإسلام هو مرتكزها وحافزها، إذ انطلقت الجيوش الإسلامية من الحجاز إلى الأراضي الفارسية والرومانية وأعلنت الإسلام دِينًا فيها ودخل الآلاف من أبنائهم في دين الإسلام، واهتم النبي محمد بن عبد الله -عليه الصلاة والسلام- ببلاد الشام، إذ أنفذ في حياته جيش ابنه بالتبني (زيد بن حارثة) إلى الشام، وقد وصل مؤتة في أغسطس 629م، واصطدم بمقاومة القبائل العربية واستُشهد زيد بن الحارثة، وجعفر بن أبي طالب. قاد النبي بنفسه غزوة تبوك سنة 630م، وجاءته القبائل وصالحهم على الجزية، ثم أرسل النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- عَمْرًا بنَ العاص إلى ذات السلاسل في شهر أبريل 633م، ثم جاء الخلفاء الراشدون

(1) عثمان أحمد محمود عثمان، أسطورة الحقوق الدينية في فلسطين: قراءة نقدية في مبررات وجود إسرائيل، مجلة العلوم الإنسانية، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، العدد 23، صيف 2014م.

وأرسلوا الجيوش إلى فلسطين وباقي بلاد الشام من خلال معركة أجنادين في 30 يوليو 634م[1]، ثم اليرموك بقيادة خالد بن الوليد، وبأوامر من خليفة المؤمنين أبو بكر الصديق، والتحم بها الجيشان وانتصر «خالد» على «هرقل» ملك الروم في هذه المعركة[2]، كذلك أنفذ «أبو بكر الصديق» جيش «أسامة بن زيد» بعد أن جهَّزه النبي محمد قبل وفاته، وانتصر على الروم في الحدود الشرقية للأردن[3]، ثم فتحت بيت المقدس بقيادة عمر بن الخطاب في فبراير 638م، عندما جاء من الحجاز إلى بيت المقدس وتسلَّم المفاتيح بيده من بطريرك القدس «صفرونيوس»، ووقَّع بعدها العهدة العمرية.

كان فتح بلاد الشام عمومًا وفلسطين خصوصًا، على أيدي العرب المسلمين، حدثًا بالغ الأهمية في التاريخ العالمي، إذ أضاف الفتح الإسلامي إليها بُعدًا جديدًا لأهميتها الدينية، علاوةً على موقع القدس المهم في التراثين المسيحي واليهودي، وأضفى عليها الإسلام هالةً من القدسية باعتبارها أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، ومنطلق رحلة المعراج إلى السماء السابعة وغير ذلك، كذلك يوجد في فلسطين مقامات عدد من الأولياء الصالحين وأضرحة الصحابة الأولين وبعض قادة الفتح، الأمر الذي أدّى إلى إطلاق كنية الأرض المقدسة على فلسطين كلها، وهذا الموقع الديني ظل عنصرًا ملازمًا لفلسطين عبر العصور اللاحقة[4].

(1) إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م، ص158.

(2) أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي، من فتوح الشام، ج1، القاهرة: المطبعة العثمانية المصرية، 1935م، ص9-10.

(3) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، ط3، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1986م، ص28-29.

(4) إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م، مصدر سابق، ص165.

لقد حكم المسلمون أرض فلسطين وفق الشريعة الإسلامية، وتلقَّى الفلسطينيون حقوقهم وأدَّوا واجباتهم بغض النظر عن كونهم مسلمين أم مسيحيين أم من أبناء الطوائف الأخرى، وكان واضحًا -على الأقل في فترة الخلفاء الراشدين- أنَّه لا فرق بين شخص وآخر، و «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى»، بجانب أنَّه «لا إكراه في الدين»، و «لكم دينكم ولي دين»[1].

وبعد أن استتبت الأمور لبني أمَّية في حكم فلسطين عام 661م، استقرت أوضاع بلاد الشام وازدهرت بما فيها فلسطين، حيث لم يُذكر أن هناك اضطراب قد حصل بها، وظلت فلسطين كذلك طوال عهد «معاوية بن أبي سفيان» ومن جاء بعده من أبنائه، إلى أن جاءت الفتنة التي حصلت وانتصر فيها (مروان بن الحكم)، حيث وقفت فلسطين مع (ابن الزبير) ضد (بني أمية)، وبعد انتصار (ابن الحكم) عادت فلسطين مرة أخرى موالية للأمويين.

لقد نعمت فلسطين في العهد الأموي بالرخاء والازدهار، فأقيمت فيها العمارات الجميلة والفخمة، وقد بَنى (عبد الملك بن مروان) قبة الصخرة المشرفة في القدس سنة 691م، وجاء ابنه (الوليد بن عبد الملك)، وبَنى المسجد الأقصى بجوار قبة الصخرة، ثم جاء (سليمان بن عبد الملك)، وبَنى مدينة الرملة ونقل عاصمة دولته إليها، وفي نواحي فلسطين أقام الأمويون المشاتي والقصور للاستراحة والاستجمام والصيد، وجاء هشام بن عبد الملك وبَنى قصر هشام في أريحا، وتميزت هذه المباني بفنها الجميل

(1) عبدالقادر ياسين، فلسطين في عهد الإسلام، ضمن: أحمد الدبش (محرِّرًا): موجز تاريخ فلسطين من أقدم العصور حتى القرن الحادي والعشرين، ط1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010م، ص410.

المعماري الذي تميز بالمزج بين التراث البيزنطي والعربي الشرقي[1].

وفي أواخر عهد الأمويين ساءت الأمور كثيرًا، وظهرت الدعوة العباسية في جنوب فلسطين في منطقة «الحميمة» وكانت سببًا في تلاشي حكم الأمويين وظهور الخلافة العباسية التي نَقَلت مقرها إلى العراق بعد أن همِّشت بلاد الشام وفلسطين[2]. لقد ارتبط العباسيون بفلسطين منذ عام 750م، وعرفوا أهلها وبقاعها قبل تسلُّمِهم السلطة، فجدُّهم هاشم بن عبد مناف كان يسافر لهذه البلاد ومات ودفن فيها، كما ومات الفضل (بن العباس بن عبد المبحث) في فلسطين بطاعون عمواس ودفن بها، وعندما آلت الخلافة إلى العباسيين عينوا «صالح بن علي العباسي» واليًا على فلسطين، وهو القائد الذي أخضع فلسطين للخلافة العباسية لسنوات طويلة[3].

وهناك من المؤرخين من يقول بأنَّ فلسطين لم تنعم بالاستقرار في العصر العباسي، بل كانت في حالة ثورات وغليان مستمرة، فثار أهل الشام وفلسطين في عهد الخليفة العباسي الرشيد، ثم ثاروا مرة أخرى في عهد الخليفة المعتصم، وكانت الثورات دائمًا ما يعود قيامها إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية وعدم الاهتمام العباسي بفلسطين، كذلك بسبب ولاء أهل فلسطين للدولة الأموية وغير ذلك، وهكذا عاشت فلسطين في العهد العباسي نوعًا من عدم الاستقرار خاصة وأن العباسيين لم يهتموا بالشام كما اهتموا

(1) المصدر السابق، 174-175.

(2) المصدر السابق، ص170-171.

(3) عودة سعيد الكرد، فلسطين في عهد الدويلات الإسلامية 264-492هـ/ 877-1099م، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، 2007م، ص23.

بالعراق، خاصةً في المجال الزراعي واستغلال الأراضي والعناية بالري[1].

عانت الخلافة العباسية في أواخر عهدها من الضعف والتفكك، مما أعطى الفرصة للولاة ليشكّلوا لأنفسهم سلطات محلية وراثية، كما حدث مع العائلة الطولونية التي حكمت مصر، ومن ثم استطاعت ضم فلسطين إليها 878م905-م، كما حذا الإخشيديون حذوهم بحكمهم مصر، قبل أن يضموا فلسطين إلى نفوذهم 935م969-م، حيث حكمت هذه الدويلات في ظل الخلافة العباسية الضعيفة[2].

تمكّنت الدولة الفاطمية التي تنتمي إلى المذهب الإسماعيلي من السيطرة على فلسطين سنة 358هـ، إذ خاضت صراعات كبيرة مع الدويلات المحلية من سلاجقة وقرامطة وأتراك للسيطرة عليها، لكن تمكَّن السلاجقة في نهاية المطاف من السيطرة على معظم أراضي فلسطين، ثم عاد الصراع ليحتدم بين السلاجقة أنفسهم تارة وبين السلاجقة والفاطميين تارة أخرى، وهو ما جعل الفاطميين ينتهزون هذه الفرصة ويسيطرون على صور سنة 1097م، وبيت المقدس سنة 1098م، وقد كان هذا الصراع بداية الحملات الصليبية على فلسطين، ما جعل الفاطميين يراسلون قادة الحملات الصليبية عارضين عليهم التعاون في قتال السلاجقة مقابل اقتسام مناطق النفوذ في فلسطين بينهم[3].

(1) ماهر الشريف، البحث في تاريخ فلسطين الإسلامي وأسئلته، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2016م، ص76-77.

(2) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1): فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص14.

(3) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، ج3، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984م، ص242-266.

لقد احتل الصليبيون فلسطين وسيطروا على مدينة القدس سنة 1099م، إذ خاضوا في بحرٍ من الدماء والقتل والإبادة الشاملة، وقتلوا في القدس وحدها أكثر من 70 ألف شخص، ولم يَنْجُ من المدينة سوى 300 شخص فقط وهم الحاكم الفاطمي لمدينة القدس وحراسه، وذلك عندما تأكد الحاكم الفاطمي للمدينة من حتمية السقوط طلب الصلح وخرج من المدينة مع حراسه إلى عسقلان، فوافق «ريموند» على ذلك مقابل دفع مبلغاً كبيراً من المال[1].

بعد نحو 88 سنة من الوجود الصليبي في فلسطين، قرر صلاح الدين الأيوبي (1138م1193-م) إنهاء الوجود الصليبي في فلسطين، حيث وَحَّدَ مصر والشام تحت رايته، وبعد وفاة «نور الدين محمود» عام 1174م التقى المسلمين بالصليبيين في فلسطين قرب بحيرة طبريا شمال شرق فلسطين في موقعة حطين الكبرى عام 1187م، حيث انتهت المعركة بانتصارٍ ساحقٍ للمسلمين، وقتلت الغالبية العظمى من الجيش الصليبي، الذي تمَّ دحر بقية وجوده من فلسطين وبلاد الشام بعدها بسنوات قليلة على يد الأيوبيين والمماليك[2]..

بعد وفاة الملك الصالح «نجم الدين أيوب» تولّى المماليك مقاليد السلطة، فما لبثوا أن بدأوا يثبتون أركان دولتهم حتى بدأ المغول (التتار) بالتوافد على المشرق الإسلامي في اتجاه بغداد، حاصروها ودخلوها 1258م، وخربوها وقضوا على الخلافة العباسية فيها، وبعد بغداد تقدموا إلى بلاد الشام، فاحتلوا حلب، وساروا إلى دمشق، ومن ناحية أخرى

(1) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج9، القسم الثاني، بيروت: دار الطليعة، 1975م، ص166.

(2) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص30-31.

جمَعَ سيف الدين قطز حاكم مصر شَمْلَ المسلمين، وكوَّن جيشًا كبيرًا لملاقاة المغول بمساعدة القائد «ركن الدين بيبرس»، واصطدم الأخير بطلائع المغول في مدينة غزة جنوب غرب فلسطين وقاتلهم وهزمهم، وتابع المسلمون سيرهم في منطقة «عين جالوت» بين مدينتي بيسان ونابلس، يوم 3 سبتمبر 1260م في فلسطين التقى الجيشان في معركةٍ شرسةٍ انتصر فيها المسلمون انتصارًا ساحقًا، وتمّ دحر المغول، وقد غيّرت هذه المعركة وجه التاريخ الإسلامي، واكتشف المماليك بعدها هذه المعركة أهمية بلاد الشام وفلسطين بالنسبة لمصر، حيث عزموا على تصفية الوجود المغولي والفرنجي منها[1].

بعد أن ساءت الأحوال العثمانية المملوكية قرر السلطان «سليم الأول» دخول سوريا ومواجهة المماليك في مرج دابق عام 1516م وانتصر عليهم، وسار إلى مصر مارًّا بفلسطين ثم سيناء وواجه المماليك مرة أخرى في مصر في معركة (الريدانية) سنة 1517م، وانتصر عليهم، ثم خضعت بعدها فلسطين لما يقرب من 400 عام للحكم العثماني، قبل أن تندلع الحرب العالمية الأولى (1914م1918-م) ويُنتَصَر على الأتراك وتتعرَّض تركيا للهزيمة[2].

كانت فلسطين تتمتع بالاستقرار والازدهار في أواخر عهد الدولة العثمانية، خاصةً في القرن السابع عشر، ونما الاقتصاد الفلسطيني وتميز بالاكتفاء الذاتي، وبرز اتساع المساحات المزروعة، قبل أن يعود الضعف من جديد في القرن الثامن عشر، إذ زادت الحركات الانفصالية من جديد، فقام في هذه الفترة (ظاهر العمر الزيداني) بحركةٍ انفصاليةٍ

(1) إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م مصدر سابق، ص225-226.

(2) تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، ط1، عمان: دار الشروق، 1998م، ص21.

دامت أكثر من ثلاثة عقود من الزمن في الفترة 1742م1775-م، إذ عمل خلال هذه المدة على تطوير عكا وتحسين مرافقها، مما جعلها تتحول في عهده إلى مقصد لآلاف التجار والسياح[1]، قبل أن يرسل إليه السلطان العثماني قواتٍ عسكريةً بحريةً وبريةً لمحاربته، وقد استطاعت هذه القوات هزيمة «ظاهر العمر» وقتله قرب عكا[2]، وبالتالي، انتهى طموح ظاهر العمر من السيطرة على فلسطين كلها وعلى دمشق[3]، وخلفه «أحمد باشا الجزار» الذي عّينه السلطان واليًا على صيدا، ثم على عكا، وقد لمع نجمه خلال التصدي لحملة «نابليون بونابرت».

كانت فلسطين على موعد مع الاحتلال الفرنسي، بعدما عزم «نابليون بونابرت» (1769م1821-م) على اجتياح سوريا سنة 1799م، وذلك بجيش قوامه 13 ألف مقاتلٍ، وقد دخل مدينة «غزة» متوجهًا نحو مدينة «عكا» ثم فرض حصاره عليها، وكان يريد كسب ودِّ اليهود، إذ كان يدرك جيدًا أنَّ بمقدور اليهود حول العالم تقديم خدمات جليلة له في احتلاله لبلاد الشام ومصر، والتي كانت موجهة في الأساس لضرب المصالح البريطانية في الشرق الأوسط، وقبل وصول حملته إلى مصر أعد وثيقةً سريةً لإقامة كومونولث يهودي في فلسطين، وذلك في حال نجاح حملته على المشرق[4].

(1) المصدر السابق، ص29.

(2) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص37.

(3) للمزيد من التفاصيل انظر: توفيق معمر، ظاهر العمر، ط1، الناصرة: مطبعة الحكيم، 1917م.

(4) L. Wolf, Noes on the Diplomatic History of the Jewish Questions, London: Cambridge, 1919, p 104.

وثمَّة مصادر تقول بأنَّ «بونابرت» كان معاديًا لليهود، مستندين في ذلك على سجلّه في فرنسا، ولم يكن ممكنًا الحديث في تلك الفترة عن وجود لوبي يهودي، أو صهيوني في فرنسا، لكن من الغريب أنَّه يعدُّ أول من دعا لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، في العصر الحديث، وأول غازٍ غربي للشرق العربي في العصر الحديث، ولعل ذلك كان نابعًا من إدراك بونابرت للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للبرجوازية الفرنسية[1].

لكن حملته فشلت فشلًا ذريعًا بسبب صمود أهل عكا في وجه حصاره من ناحية، ووحدة وقوة سكان جبل نابلس من ناحية ثانية، وحصانة أسوار عكا من ناحية ثالثة، فضلًا عن تزويد العثمانيين لسكان فلسطين بالعتاد والمؤن والسلاح، وغير ذلك[2].

كما وقعت فلسطين تحت حكم الألباني «محمد علي باشا» (1769م1849-م) (حاكم مصر) لمدة 9 سنوات، إذ تنكَّر السلطان العثماني له ورفض منحه جزيرة «كريت»، مما جعله يفكر في الانتقام من الدولة العثمانية، حيث أرسل ابنه «إبراهيم باشا» (1789-1848) الذي زحف بجيشه وسيطر على فلسطين دون مقاومة باستثناء عكا التي صمدت في وجهه لمدةٍ طويلةٍ، قبل أن يدخلها «إبراهيم باشا»، ووصل هذا الأخير إلى مشارف إسطنبول عاصمة العثمانيين، فاضطُّر السلطان العثماني لطلب النجدة من روسيا التي وقّع قيصرها معاهدة مع السلطان العثماني لحمايته مقابل شروط من ضمنها الحصول

(1) آمال خزامي، بونبارت والوعد الأول، ضمن: أحمد الدبش (محرِّرًا): موجز تاريخ فلسطين من أقدم العصور حتى القرن الحادي والعشرين، ط1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010م، ص587.

(2) محمد فريد بك المحامي، تحقيق: إحسان حقي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط1، القاهرة: دار النفائس، 1981م، ص184.

على مضيقي البوسفور والدردنيل وإعطاء روسيا حرية حماية المسيحيين في القدس[1].

شعرت الدول الأوروبية بضرورة إيقاف «محمد علي» وابنه «إبراهيم» عن انتصاراتهم ضد الدولة العثمانية، فعَقدت اجتماعًا لها في لندن وتوصَّلت لاتفاق عرف فيما بعد بـ»اتفاقية لندن لعام 1840م»، إذ قررت الدول الأوروبية عرضَ شروطٍ على «محمد علي» سيُحارَب إذا رفَضَها، ولكن «محمد علي» رفضها بالفعل، فجهَّزوا جيشًا كبيرًا واتجهوا لبلاد الشام وهزموه وابنه، قبل أن يَقبل بمنحه وذريته من بَعده الحُكمَ على مصر، ويتنازل عن سوريا وفلسطين لتعود إلى السلطان العثماني[2].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حدثت حوادث مهمة منها حصول إنجلترا على امتياز بناء على قناة السويس، إذ أصبحت تمتلك غالبية أسهمها بعد شرائها من مصر، مما جعلها تستحوذ على عنصر القوة من فرنسا، وفي عام 1882م أقدمت إنجلترا على احتلال مصر بسبب رغبتها تأمين طريق تجارتها إلى الهند، وقد انعكس الاحتلال الإنجليزي لمصر على فلسطين، إذ أرادت تأمين الجهة الشرقية من القناة وهي مناطق سيناء وفلسطين، وتوصل الفرنسيون والإنجليز إلى حلٍ يقضي بأن تغمض بريطانيا عينها عن أعمال فرنسا في مراكش (المغرب)، مقابل أن تغمض فرنسا عينها عن أعمال بريطانيا في كل من مصر وفلسطين[3].

(1) فلاديمير لوتسكي، ترجمة: عفيفة البستاني، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط8، بيروت: دار الفارابي، 1985م، ص25، ص128، ص129.

(2) تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، مصدر سابق، 43-44-45.

(3) صلاح العقاد، المغرب العربي (تونس، الجزائر، مراكش)، ط2، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1966م، ص241.

المبحث الثاني: فلسطين منذ عام ١٨٨٢م حتى عام ١٩٤٨م

في عام 1881م، قُتِل قيصر روسيا (ألكسندر الثاني)، وكان اليهود متهمين بالقتل، وبعدها بدأت موجة من الإجراءات القاسية بحقهم سميت بـ «اللاسامية»، أي العداء لليهود لكونهم يهود ينتمون للعنصر السامي، إذ أدَّى ذلك -بالتضافر مع عوامل أخرى- إلى نشوء المشكلة اليهودية، وأخذ ملايين من هؤلاء اليهود في روسيا يبحثون عن فرصة للخلاص مما هم فيه، وبدأت أعداد كبيرة منهم تهاجر إلى أوروبا الغربية والأمريكتين، وقد كانت هذه فرصة للحركة الصهيونية لإظهار الدعوة إلى حل المشكلة اليهودية بإنشاء كيانٍ آمنٍ مستقل لهم في فلسطين، وقد تعاطف الكثيرون من الأوروبيين مع هذه الدعوات لخلفياتهم الدينية من ناحية، أو تخلصًا من أعباء التدفق اليهودي على أراضيهم من ناحية ثانية[1].

بدأ اليهود بالتوافد على فلسطين وأنشأوا أول مستعمرة لهم في أراضي قرية «ملبس» العربية قرب يافا وهي مستعمرة «بتاح تكفا» أي مفتاح الأمل أو بوابة الأمل، وكان ذلك سنة 1882م، وقد عقد اليهود عدة مؤتمرات لتنظيم عملية تمويل المهاجرين اليهود وشراء أراضٍ جديدة، وقد لعب الإنجليز دورًا بالغ الأهمية في محاولة تجميع اليهود في فلسطين من مختلف دول العالم، وذلك لحماية قناة السويس، كوْنَ الإنجليز لا يثقون بالدولة العثمانية في حماية القناة، إذ شجعوا اليهود على الهجرة لفلسطين والاستيطان فيها[2]، ما جعل التكوين الفكري للاستيطان الصهيوني يبدأ تدريجيًّا في التحول إلى

(1) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1)، مصدر سابق، ص16.

(2) تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، مصدر سابق، ص62.

الشكل التنظيمي للهجرات الفعلية لفلسطين[1]، إذ أنَّ التاريخ الصهيوني يرى أن سنة 1882م هي بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وذلك بعد وصول أراد من «جمعية بيلو» الروسية، إذ بدأت العصابات الصهيونية بمعاملة السكان الأصليين بمزيج من الاستعلاء والتجاهل وإنكار حقوقهم، وذلك قبل اقتلاعهم من أرضهم[2].

بقيت الحركة الصهيونية مبعثرة وتفتقر إلى التنظيم الشامل والخطة الواضحة والجهاز القادر على تنفيذ الخطة في حال وجودها، حتى إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية، وانعقاد مؤتمرها الأول في بال بسويسرا (27-29 أغسطس 1897م) بزعامة «ثيودور هيرتزل»[3]، الذي حرص على إنجاز المشروع الصهيوني والتأسيس للدولة اليهودية من خلال الاتصالات الدبلوماسية مع القوى الكبرى والشخصيات الوازنة من اليهود حول العالم، وحاول تشجيع القوى الكبرى وخصوصًا بريطانيا، على تبنّ هذا المشروع، في ضوء المصالح والفوائد التي يمكن أن يجنيها الغرب الاستعماري، كما حاول «هيرتزل» إقناع الدولة العثمانية ببيعه فلسطين وإعطاء اليهود حكمًا ذاتيًّا فيها تحت السيادة العثمانية، وفتح أبواب الهجرة اليهودية إليها مقابل عروضٍ ماليةٍ مغريةٍ كانت الدولة العثمانية في أمس الحاجة إليها[4].

(1) عبد الوهاب كيالي، المطامع الصهيونية التوسعية، بيروت: مركز الأبحاث (منظمة التحرير الفلسطينية)، يوليو 1996م، ص11.

(2) نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992م، ص8.

(3) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط10، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990م، ص28.

(4) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1)، مصدر سابق، ص17.

صحيح أنَّ الدولة العثمانية كانت تعاني من الفقر والركود الاقتصادي وتشهد مجموعة من الأزمات، لكن السلطان «عبد الحميد الثاني» (1876-1909م) وقف سدًّا منيعًا ضد ذلك المشروع، وردَّ على من نقل هذا الاقتراح بقوله: «أنصحه بألا يسير في هذا الأمر، لا أقدر أن أبيع ولو قدمًا واحدًا من البلاد، لأنها ليست لي بل لشعبي، ولقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دماءهم، وقد غذَّوها فيما بعد بدمائهم، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحدٍ باغتصابها منا... ليحتفظ اليهود ببلاييهم، فإذا قسمت الإمبراطورية، قد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثتنا، ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان»[1].

كان للموقف الصلب الذي اتخذه السلطان «عبد الحميد الثاني» من الوجود اليهودي في فلسطين دور مهم في مشاركة اليهود في إسقاطه من منصبه، من خلال نفوذهم الواسع في «جمعية الاتحاد والترقي» التركية، إذ استطاعت هذه الجمعية بمساعدة اليهود الانقلاب على السلطان عبد الحميد، وإجباره على التنازل عن العرش، وذلك بعد أن حاول اليهود بكل قوة التأثير عليه للسماح بهجرة اليهود إلى فلسطين وتسكينهم هناك، لكنه رفض بشدةٍ، وجرت تنحيته عن العرش ثمنًا لهذا الرفض[2].

مارست بريطانيا ضغوطاتٍ كبيرةً على الدولة العثمانية لإجبارها على تشريع تمليك الشركات الأجنبية في فلسطين، وقامت الحكومة العثمانية بوضع «تصرف الأشخاص الحكمية» لعام 1910م والذي أعطي للشركات حق التملك بالممتلكات غير المنقولة، مما

(1) المصدر السابق، ص17.

(2) صالح أبو يصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط1، بيروت: دار الفتح، 1970م، ص33.

جعل المؤسسات الصهيونية تعمل بشكلٍ واسعٍ على استغلال العديد من بنود هذا القانون والتحايل غير المشروع على بعضها كي تشتري آلاف الدونمات من بعض العائلات الفلسطينية واللبنانية والسورية لمنحها لليهود للاستيطان فيها، وفي نفس السياق، نجحت بريطانيا في تغيير بعض القوانين العثمانية لتتيح المجال أمام المؤسسات الصهيونية لشراء الأراضي وتمليكها لليهود، خاصة بعد صدور قرار عثماني عام 1911م يمنح الأجانب حق التملك والتصرف بالأراضي كالعثمانيين تمامًا ما عدا منطقة الحجاز[1].

أدرك الفلسطينيون مبكرًا تلك المؤامرة التي ترعاها بريطانيا بحق الأرض الفلسطينية، وتصدوا للهجمة الاستعمارية التي تمثلت في الهجرة الصهيونية واستحواذ اليهود - شركات وأفراد- على الأراضي، إذ تأسست في فلسطين منتصف عام 1914م مؤسسات وطنية وخيرية في القدس بهدف مقاومة المد الصهيوني في فلسطين، ودعت لمساندة ودعم المنتجات الفلسطينية، وطالبت بنشر التعليم لمواجهة الأخطار التي تهدد الدولة.

وقد نشطت اللجان والمؤسسات الفلسطينية خلال تلك الفترة في العمل لمواجهة الخطر اليهودي، وقامت بإحراق وتخريب المؤسسات الأجنبية والصهيونية التي كان يقيمها اليهود هناك، وفي المقابل كان اليهود يشترون عن طريق المؤسسات البريطانية واليهودية السرية، الأراضي الفلسطينية ويوزعونها على المهاجرين القادمين إلى فلسطين[2].

(1) هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ط1، القاهرة: جامعة الدول العربية، 1998م، ص37-38.

(2) عيسى القدومي، فلسطين وأكذوبة بيع الأرض، ط1، نيقوسيا: مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، 2004م، ص32-33.

بـدأت الخطـط العمليـة مـن بريطانيـا للاسـتيلاء على فلسـطين، إذ أخذت المسـتوطنات اليهوديـة تنشـئ أنظمة للحراسـة المسـلحة أمام العـرب، وفي خلال الحـرب العالمية الأولى مـن سـنة (1914م1918-م) حاولـت بريطانيـا اسـتمالة العـرب لجانبهـا ضـد الدولـة العثمانيـة وقدمت الوعود لشـريف مكة «حسـين بن علي» باسـتعدادها لمنح البلاد العربية الاسـتقلال بعـد طـرد الحكـم العثمانـي، وفي نفـس الوقـت اتفقـت بريطانيـا وفرنسـا بموجـب اتفـاق «سـايكس- بيكـو» سـنة 1916م على تقسـيم الـدول العربيـة بينهمـا، وحصلـت فرنسـا على سـوريا ولبنـان، وفي حيـن حصلـت بريطانيـا على فلسـطين والأردن والعـراق. وفي العـام التالـي 1917م، أي قبـل احتـلال بريطانيـا لفلسـطين، أصدر «آرثر بلفـور» وزير خارجيـة بريطانيا

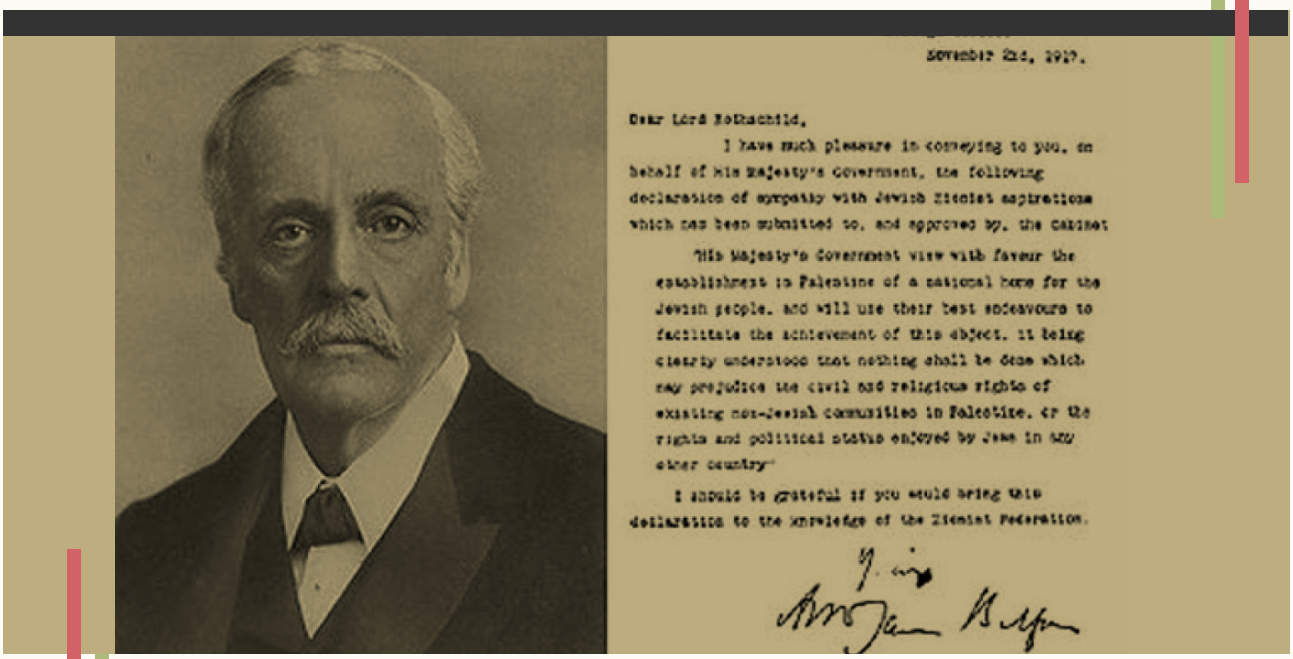

صورة لوزير خارجية بريطانيا «آرثر بلفور»

ما عرف بـ «وعد بلفور» وذلك على شكل رسالة إلى اللورد اليهودي «روتشيلد» وكانت الرسالة تقضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[1].

وقد جاء في متن الوعد: إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جليًّا أنه لن يؤتي بعمل من شأنه الإخلال بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين ولا بالحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى[2].

بدأ الصراع العربي الصهيوني منذ عام 1919م، وتفجرت على إثره الثورات والأحداث في فلسطين، وكانت ساحة «حائط البراق» مسرحًا للعديد من الأحداث بسبب رغبة العصابات اليهودية في السيطرة عليه، إذ يسميه اليهود بـ»حائط المبكى»[3]، وبدأ الشعب الفلسطيني يدفع الثمن غاليًا بعد ما عينت بريطانيا هيربرت صموئيل» كأول مندوب سامٍ في فلسطين، وهو اليهودي المتعصب والمتحمس لإنشاء وطنٍ قوميٍ لليهود أيًّا كان موقع هذا الوطن، وقد أخذت القوانين تصدر لصالح اليهود، وازدادت حدة المقاومة الفلسطينية، فأعدِم عشرات الفلسطينيين، وهدِمت مئات البيوت، وانتزِعت الأراضي من الفلاحين بالقوة. وعلى الرغم من الاحتجاجات والتظاهرات وأعمال المقاومة منذ 1920 و 1921 و 1929 و 1933 و 1935 و 1936م، لم تستجب حكومة الانتداب وارتفعت مستويات الهجرة

(1) أحمد زكي الدجاني، مأساة فلسطين بين الانتداب البريطاني ودولة إسرائيل، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999م، ص24-25.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر: إميل توما، جذور القضية الفلسطينية، الناصرة: المكتبة الشعبية، 1972م، 70-87.

(3) هنري لورنس، ترجمة: بشير السباعي، مسألة فلسطين، المجلد الثاني، الكتاب الثالث، ط2، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009م، ص208.

الصهيونية، إذ بلغت سنة 1935م نحو 62 ألف مهاجر، وازداد انتقال الأرض العربية من 544 ألف دونم إلى 1,3 مليون دونم سنة 1936م[1].

وشكَّل الاحتلال البريطاني لفلسطين مؤامرة كبيرة بحق الأرض والشعب الفلسطينيين، إذ حرم الفلسطينيون من بناء مؤسساتهم وحكم أنفسهم، وضيقت بريطانيا عليهم سبل العيش والرزق، وسعت لتعميق الانقسامات العائلية والطائفية من خلال إقالة بعض أبناء العائلات من مناصب عليا وتعيين غيرهم من عائلات أخرى، وفي المقابل شجَّعت الهجرة اليهودية وهيَّئت البيئة الملائمة لها، فزاد عدد اليهود من 55 ألف (8%) من السكان سنة 1918م، إلى 650 ألف (31%) من السكان سنة 1948م، وعلى الرغم من الجهود البريطانية الصهيونية للحصول على الأرض، فإنهم لم يتمكنوا من الحصول إلا على 6.5% من فلسطين بحلول العام 1948م، إذ كان معظمها إما حكومية أو أراضي باعها إقطاعيون غير فلسطينيين كانوا يقيمون في لبنان وسوريا وغيرهما مثل: آل سرسق، وتيان، وتويني، ومدور، أو من الإدارة العثمانية عن طريق المزاد العلني الذي تباع فيه أراضي الفلاحين الفلسطينيين العاجزين عن دفع الضرائب المترتبة عليهم، أو من بعض الملاكين الفلسطينيين ومعظمهم من النصارى أمثال عائلات روك، وكسار، وخوري وحنا. وقد غطت عمليات الشراء هذه نحو 93% من الأرض التي حصلوا عليها[2]، وقد بنى اليهود على هذه الأراضي ما يزيد عن 290 مستعمرة[3].

(1) أحمد زكي الدجاني، المصدر السابق، ص26-27.

(2) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط9، مصدر سابق، ص41-42.

(3) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1)، مصدر سابق، ص20.

محمد أمين الحسيني

صحيحٌ أنَّ عمليات بيع الأراضي كانت تتم بحماية بريطانيا، لكنها في المقابل جوبهت بمقاومة شديدة، خاصةً من قبل علماء الشعب الفلسطيني أمثال مفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني (1895م - 4 يوليو 1974م)، إذ أجرَى هؤلاء العلماء حملات توعوية كبيرة في جميع مدن وقرى فلسطين ضد بيع الأراضي لليهود، وعقدوا عدة اجتماعات ومؤتمرات، وطالبوا فيها بالتمسك بالأرض وعدم التفريط فيها أيًّا كانت الأسباب والظروف التي يعيشها بائعو الأرض، وأصدروا فتاوى تحرِّم بيع أي شبرٍ من الأرض لليهود أو من والاهم من مؤسسات بريطانية وأجنبية، وتمكَّن العلماء من إنقاذ قرى فلسطينية كاملة كنت مهددة بالبيع، وذلك بشرائها عن طريق المجلس الإسلامي الأعلى[1].

نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية كردٍّ فعلٍ على السياستين الصهيونية والبريطانية تجاه فلسطين، إذ أقام الفلسطينيون مؤتمرهم الأول تحت عنوان «المؤتمر العربي الفلسطيني» في (27 يناير - 10 فبراير 1919م) في القدس، ورفضوا من خلاله تقسيم بلاد الشام وفق المصالح الاستعمارية البريطانية والفرنسية، وطالبوا بتشكيل حكومة تمارس مهامها في فلسطين، وقد عقد الفلسطينيون سبعة مؤتمرات من هذا النوع حتى عام

(1) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981: ص294-296.

1928م، وبرز في قيادة الحركة الوطنية رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني «موسى كاظم الحسيني» (1853 - 1934)، الذي استمر في الزعامة الوطنية حتى وفاته عام 1934م، أما من الناحية الفعلية قد برز اسم الحاج «محمد أمين الحسيني» الذي أصبح مفتي القدس سنة 1921م، ورئيس المجلس الإسلامي الشرعي منذ تأسيسه سنة 1922م، وبوفاة «موسى كاظم الحسيني» أصبح الحاج «أمين الحسيني» زعيم فلسطين دُون منازع حتى نهاية الاستعمار البريطاني سنة 1948م[1].

في السنوات (1936 - 1939)، اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى -وتسمى بـ «ثورة عز الدين القسام»-، وامتدت لجميع أنحاء فلسطين، وكانت الأطول عمرًا قياسًا بالثورات والانتفاضات التي سبقتها[2]. ونتيجة للثورات والمقاومة الفلسطينية العنيفة ضد اليهود والبريطانيين على السواء، وبسبب إصدار بريطانيا الكتاب الأبيض 1930م، والكتاب الأبيض الثالث 1939م -وضعه مالكوم ماكدونالد وزير المستعمرات البريطاني آنذاك- وما تلاه من لجان دولية منحازة إلى اليهود كوسائل تسكين للهيجان العربي، خاصة ثورة 1936م، وذلك بعد الهجرات اليهودية المتزايدة إلى فلسطين، أدركت بريطانيا أنه آن الأوان لتسليح العصابات الصهيونية للوقوف في وجه الثورات العربية من ناحية، ولتحضيرها للاعتماد على نفسها من ناحية أخرى، إذ كان اليهود يهرِّبون الأسلحة في براميل ضخمة من الإسمنت، لتوزيعها على المستعمرات بقصد الدفاع عن نفسها ضد الفلسطينيين[3].

(1) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1)، مصدر سابق، ص20.

(2) إميل توما، جذور القضية الفلسطينية، ط1، الناصرة: المكتبة الشعبية، 1972م، 204-220.

(3) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص91.

بدأ الفلسطينيون في التراخي في خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، إذ كانوا أقرب إلى المهادنة منه إلى التمرد والثورة، وذلك لأنَّهم كانوا يأملون أن يتم تنفيذ الكتاب الأبيض الذي ادَّعت بريطانيا أنَّها قائمة على تنفيذه، وهو كوثيقة تخلَّت عن فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية. وتعهدت بتحديد عدد اليهود المسموح لهم بالهجرة إلى فلسطين في السنوات الخمس اللاحقة بـ 75 ألفًا (1940-1944)، بحيث تُقْبَل هجرة 10 آلاف يهودي سنويًّا ويتم زيادة هذا العدد ليصل إلى 25 ألفًا سنويًّا. وبعد سنة 1944م، تصبح هجرة اليهود مقرونة بموافقة الأغلبية العربية الموجودة في فلسطين. كما كانت هذه الوثيقة تحتوي على قيود على حقوق اليهود في شراء الأراضي من العرب. وعلى الأثر، قاوم اليهود نوايا بريطانيا في تنفيذ الكتاب الأبيض الذي يعيد بعضًا من حقوق الفلسطينيين، وهو أيضًا ما جعل اليهود أثناء الحرب يتقرَّبون من الولايات المتحدة ويجذبوا أنصاراً لهم من داخلها، وذلك لإدراكهم أنَّه سيكون لها شأن كبير بعد انتهاء الحرب، ثم استأنفوا ثوراتهم ضد الإنجليز لحملهم على تغيير سياستهم من الكتاب الأبيض[1].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ عدة آلاف من اليهود قد شاركوا مع بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، وبعد الانتهاء منها، شنَّت كل من عصابة «الهاغاناة» و«منظمة الأرغون» و«إيتسل» وعصابة «شتيرن» و«لحي»، هجماتها ضد المصالح البريطانية، وأقامت صلات وثيقة منذ 1940م بألمانيا -المسئولة عن الهولوكوست-، وذلك بزعم أنَّ بريطانيا تمثل الخطر الأكبر على المصالح اليهودية في فلسطين، وقامت تلك العصابات بهجمات عسكرية على

(1) المصدر السابق، ص149.

أهداف بريطانية في داخل فلسطين المحتلة سنة 1946م، وذلك عن طريق رسائل ورزم بريدية مفخخة، أو سيارات متفجرة، أو القيام بجلد وشنق عناصر من الجنود البريطانيين، أو زرع ألغام ضد أهداف مدنية كتفجير مؤسسات حكومية أو عقارات أو بيوت يمتلكها البريطانيون. وبلغت تلك الأعمال ذروتها بالهجوم على مقر حكومة الانتداب في (فندق الملك داود) في القدس المحتلة يوم (22 يوليو 1946م) قتل في خلاله 41 عربيًّا، و17 يهوديًّا و28 بريطانيًّا، مما جعل بريطانيا تفكر جديًّا في إنهاء الانتداب والرحيل عن فلسطين، خاصةً مع الضغوطات الأمريكية المستمرة عليها بالتخلي عن فلسطين[1]. وكثفت المنظمة الصهيونية في السنوات السابقة لقيام «إسرائيل» الاستيطان في السهل الساحلي بين حيفا (شمال غرب القدس) ويافا (غربًا)، كما تملكت مساحات كبيرة في القسم الشمالي من فلسطين وخاصة في سهل الحولة، وإلى الجنوب من بحيرة طبريا على طول نهر الأردن وعند مصبه.

وكان من الملاحظ أنَّ السياسة البريطانية الكولونيالية قد عملت طوال ثلاثة عقود من انتدابها (من أواخر سنة 1917 حتى سنة 1948) على تقويض أية كيانيةٍ فلسطينيةٍ واعدةٍ في مهدها، وعدم الاعتراف بالفلسطينيين كشعبٍ أو حتى بأي شكلٍ تمثيليٍ لهم، وإجهاض أي «وطنية فلسطينية» قد تتبلور طموحاتها نحو استقلال كلي وناجز، حتى لو كان ذلك الاستقلال على جزءٍ فقط من أرض فلسطين التاريخية وليس كلها، كما تضمَّنت تلك السياسية الاستعمارية التقويضية منع الفلسطينيين من إقامة أي بنية

(1) وليد الخالدي، عودة إلى قرار التقسيم 1947، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد9، العدد33، شتاء 1998م، ص5-6.

تحتية فلسطينية سياسية أو اقتصادية حقيقية ومستقلة أو شبه مستقلة وذاتية الاعتماد[1].

بالتوازي مع ما سبق، عملت السياسة البريطانية على بناء كيانيةٍ صهيونيةٍ مدعومةٍ بمأسسة سياسية واقتصادية وعسكرية بوصلتها تسهيل ودعم «بناء وطن قومي لليهود» تبعًا تصريح بلفور 1917م، ونص «صكّ الانتداب» 1922م، وهو النص الذي شدَّد بوضوح على أنَّ مسؤولية بريطانيا الرئيسية كدولةٍ منتدبةٍ على فلسطين هي العمل على بناء وطن لليهود فيها، وقد توافقت عملية تقويض الكيانية الفلسطينية التي بدأت مبكرًا في زمن الانتداب البريطاني مع أهداف وغايات الحركة الصهيونية من جهة، والأمير «عبدالله بن الحسين» حاكم شرق الأردن من جهة أخرى، والتقت هذه الأطراف الثلاثة على رفض قيام أي كيان فلسطيني مستقل في أجزاء فلسطين التي منحت للفلسطينيين بحسب مشروعات التقسيم، سواءً التي طرحت منذ اواسط الثلاثينيات، أو بحسب قرار التقسيم الذي اقترحته الأمم المتحدة في سنة 1947م[2].

ونتيجة لتخلِّي بريطانيا عن الملف الفلسطيني على النحو المذكور أعلاه، عيَّنت الأمم المتحدة يوم «15 مايو 1947م» لجنة «الانسكوب» "UNISCOP" للبحث في جميع المسائل والنتائج الخاصة بفلسطين، فقدَّمت اللجنة مشروعين مقترحين، هما: -1 إنهاء الانتداب على فلسطين وتقسيمها لدولتين عربية ويهودية وإعطاء القدس كيانًا منفصلًا لنظام

(1) خالد الحروب، بريطانيا الاستعمارية: تصنيع «أوسلو الانتدابية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 117، شتاء 2019م، ص114.

(2) المصدر السابق، ص114-115.

دولي تديره الأمم المتحدة، -2 إنهاء الانتداب البريطاني وإنشاء دولة اتحادية عربية ويهودية تكون القدس عاصمة لها.

أدركت جامعة الدول العربية أنَّ المجتمع الدولي مقبل على تقسيم فلسطين، فحاولت في سبتمبر 1947م توفير بعض الاحتياجات العسكرية للفلسطينيين، فشكلت «اللجنة العسكرية الفنية» لتقييم الوضع العسكري، وأكَّدت اللجنة أنَّ الفلسطينيين لا يملكون القوة ولا التنظيم الذي يمكّنهم من مجابهة اليهود، ودعت الدول العربية للتعبئة الكاملة. وكان رئيس اللجنة الفنية اللواء «إسماعيل صفوت» قد حذَّر من أن التغلبَ على القوات اليهودية بقوات غير نظامية أمرٌ مستحيلٌ، وأن العرب لن يتحملوا حربًا طويلة. وفي 19 نوفمبر 1947م قررت الأمم المتحدة تبني المشروع الأول مع إجراء تعديلاتٍ بسيطة عليه، وجرى تقسيم فلسطين على أساسه فيما يعرف بـ«قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين» (UN-181) الصادر يوم 29 نوفمبر 1947م، والذي نصَّ على تقسيم فلسطين إلى منطقة يهودية بقيمة 54% من مساحة فلسطين الانتدابية، ومنطقة عربية على مساحة 45%، ومنطقة دولية على مساحة 1% وتشتمل القدس[1].

وبعد نحو أسبوع، أعلنت جامعة الدول العربية أنَّ تقسيم فلسطين غير قانونيٍ، وفي الفترة 8- 17 ديسمبر 1947م، ووضعت مبلغ مليون جنيه إسترليني وعشرة آلاف بندقية وثلاثة آلاف متطوع بينهم نحو 500 فلسطيني تحت تصرف اللجنة العسكرية الفنية، فيما عرف بـ«جيش الإنقاذ»، ثم أرسلت جيوشًا من خمس دول عربية لخوض الحرب،

(1) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1): فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص166.

وذلك في خطوة أُولى لمجابهة ومنع قيام دولة «إسرائيل». ومع حلول يوم «14 مايو 1948م»، انتهى الانتداب البريطاني بمغادرة المندوب السامي أرض فلسطين، وأوكِلَ الملف الفلسطيني للأمم المتحدة، وفي نفس اليوم أعلن قادة الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية عن قيام «دولة إسرائيل»، وبهذا أصبحت إسرائيل حقيقةً على الأرض[1].

المبحث الثالث: فلسطين منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٩٣م

لقد مثَّلت الحرب العربية-الإسرائيلية (16 مايو 1948م - 10 مارس 1949م) أحد أكبر المآسي التي تعرَّض لها الشعب الفلسطيني في التاريخ المعاصر، إذ منيتْ كتائب الجيوش العربية (مصر، الأردن، العراق، سوريا، السعودية، لبنان، الفلسطينيين) بهزيمةٍ كبيرةٍ لأسباب مختلفة، منها قلَّة أعداد الكتائب العربية مقارنة بالجيش الصهيوني، وعدم دراية العرب بجغرافيا فلسطين، وعدم استعدادهم العسكري الكافي، وأزمة الأسلحة الفاسدة، وانسحاب الجيش الأردني من أراضٍ مخصَّصة للعرب وفق قرار التقسيم، وضعف المقاومة الفلسطينية، في مقابل التقنيات العسكرية والتدريب المتميز والأسلحة والمدد الكبير الذي تلقاه الجيش الصهيوني. وانتهت الحرب بسيطرة الاحتلال «الإسرائيلي» على نحو 77% من الأراضي الفلسطينية، إذ لم يكُن يسيطر حتى قبيل اندلاعها سوى على 7% من مساحة فلسطين، وذلك من خلال التمليك المباشرة من سلطات الانتداب البريطاني أو بالشراء

(1) أحمد حسن أبو جعفر، دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008م، ص23-24.

صورة من حرب العام 1948م

من بعض العائلات العربية الثرية. وعلاوةً على ما سبق، فقد شُرِّدَ أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني خلال هذه الحرب[1].

تأكيدًا لما سبق، احتُلّ 77% من أرض فلسطين، إلا أنَّ الضفة الغربية وقطاع غزة لم تكُونا داخل إطار الأراضي المحتلة، وعليه، قرَّر البرلمان الأردني ضمَّ الضفة الغربية إلى أرضه، وذلك بالإعلان عن قيام المملكة الأردنية الهاشمية في مايو 1950م، وهذا السلوك السياسي قضَى على حلم الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية

(1) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1)، مصدر سابق، ص166.

على الرغم من أنَّ الضفة الغربية وقطاع غزة كانتا عضوًا في الجامعة العربية تمثِّلها حكومة عموم فلسطين حتى عام 1952م[1]، إذ إن كثيرًا من الدول العربية قد ابتعدت عن الحكومة الفلسطينية ولم تتجاوب معها خوفًا من التورط مع إسرائيل في نزاع جديد[2]، علمًا بأنَّ قطاع غزة قد وقعت تحت حكم الإدارة المصرية حتى اندلاع حرب 1967م.

ويشبه باحثون ومفكرون سياسيون دولة الاحتلال «الإسرائيلي» بأنَّها جيش يمتلك دولةً وليس دولة تمتلك جيشًا، لذلك، كان يجب عليها أن تشعل حرباً واحدةً على الأقل خلال كل عقد من الزمان، ومن هنا فقد شاركت يوم «19 أكتوبر 1956م» في العدوان الثلاثي على مصر بجانب بريطانيا وفرنسا، وبدأت «إسرائيل» هجومها الجوي على مصر من منطقة شرق قناة السويس، كما ضربت بريطانيا وفرنسا المطارات والموانئ المصرية، وقررت مصر التركيز على حماية قناة السويس. وتمكَّن الجيش «الإسرائيلي» من احتلال غزة لأول مرة دون مقاومة، على الرغم من أنَّها كانت تحت حكم الإدارة المصرية، ثم صدر قرار من الأمم المتحدة في «2 نوفمبر» من نفس العام يقضي بوقف الحرب وانسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر، وانسحاب إسرائيل من وراء خطوط الهدنة، وتعهدت مصر في المقابل بمنع الفدائيين الفلسطينيين من العبور من قطاع غزة إلى الأراضي المحتلة عام 1948م، ووافقت مصر أيضًا على وضع قوات دولية على حدودها[3].

(1) حمزة عبد الحميد الصمادي، تجربة منظمة التحرير الفلسطينية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية 1964-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص27.

(2) يزيد صايغ، ترجمة: باسم سرحان، الكفاح المسلح والبحث عن دولة، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م، ص115.

(3) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1)، مصدر سابق، ص172.

وفي تلك الفترة ظهرت دراسات تتعلق بتوطين اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنَّ الحركة الوطنية الفلسطينية وقفت ضدها واعتبرتها مشاريع مشبوهة تنادي بتحسين حالة اللاجئ الفلسطيني بقصد دمجه في الأقطار العربية، ومن هذه المشاريع[1]:

1. مشروع «أنطوني أيدن الوزير البريطاني»، والذي أعلِن في 9 نوفمبر 1955م، ونادى بضرورة تثبيت حدود جديدة لـ «إسرائيل».

2. مشروع «جون فوستر دالاس» (وزير الخارجية الأمريكي) لعام 1956م، والذي يهدف إلى وضع حد لبؤس مليون لاجئ فلسطيني، وإزالة الخوف الذي يسيطر على دول المنطقة، كذلك محاولة التوصل إلى حل لمشكلة الحدود بين العرب وإسرائيل.

3. مشروع «همرشولد» (مبعوث الأمم المتحدة)، الذي قدَّم مشروعًا عام 1959م في مذكرة رسمية عنوانها: مقترحات بشأن استمرار الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، إذ هدف المشروعُ إلى توطين اللاجئين في أماكن تواجدهم، ومناشدة الدول العربية المضيفة لهم بالتعاون مع الوكالة الدولية.

بعد سنوات من تلك الأحداث التي عصفت بالقضية الفلسطينية، تدخلت جامعة الدول العربية ودعت لضرورة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه كشعبٍ واحدٍ وليس مجموعات متفرقة في أصقاع الأرض من اللاجئين، كما دعت لتشكيل جيش تحرير فلسطيني برئاسة «أحمد الشقيري» الذي كان موضع اتفاق كثير من العرب، خاصةً الرئيس

(1) تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، مصدر سابق، ص330-331. وكذلك: ليلي سليم القاضي، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1948 – 1972، مجلة شؤون فلسطين، بيروت: مركز الأبحاث (منظمة التحرير الفلسطينية)، العدد 22، يونيو 1973م، ص91-92.

المصري الأسبق «جمال عبد الناصر»، وقد مثَّل فلسطين بعد الاحتلال سنة 1948م كلٌّ من: موسى العلمي وعبد الكريم العلمي وأحمد حلمي عبد الباقي وأحمد الشقيري على التوالي.

لقد وضع «الشقيري» تصوُّرًا حول المنظمة وأقرَّه في مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة في 13-17 يناير 1964م، وعقدَت أول جلسةٍ لـ«المجلس الوطني الفلسطيني» في مدينة القدس يوم 29 مايو 1964م، وأقرَّ المجلس في دورته الرابعة في القاهرة يوم 10-17 يوليو 1968م «الميثاق الوطني الفلسطيني» الذي جاء تعديلًا جوهريًّا لـ«الميثاق القومي الفلسطيني» والذي اشتمل على 33 مادة، أي بزيادة أربع مواد على الميثاق القومي[1].

وفي خلال عمليات تشكيل «منظمة التحرير الفلسطينية»، كان عناصر من الفلسطينيين يشكِّلون تنظيمًا عسكريًّا مسلحًا، وبالفعل أعلِن في 1 يناير 1965م عن انطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (اختصارًا: «فتح») على يد ياسر عرفات وخليل الوزير وسليم الزعنون وآخرين، وتبنَّت «فتح» المقاومة المسلحة خيارًا استراتيجيًّا لتحرير فلسطين، كما بذلت جهدها لإحكام السيطرة على «منظمة التحرير الفلسطينية»، وطالبت في حينه بعسكرة المنظمة، لكن ما حدث هو العكس تمامًا، إذ بدأت حركة فتح بالتحول السياسي تدريجيًّا[2].

(1) راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974، بيروت: مركز الأبحاث (منظمة التحرير الفلسطينية)، 1975م. وكذلك: فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني (1964-1974): دراسة للمواثيق الرئيسة لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م.

(2) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، دون ناشر، 1996م، ص78.

ويشير المفكر الفلسطيني «يزيد صايغ» إلى أنَّ «الشقيري» تجاوَز صلاحياتِه إلى حد كبير وواجَهَ القادةَ العرب عندما أنشأ منظمةً شبيهةً إلى حدٍ كبيرٍ بالدول لها دستور وسلطة تنفيذية ومجلس تشريعي ومؤسسات قضائية ودوائر حكومية، وجيش وميزانية مدققة، وأنظمة داخلية، لدرجة أنّ «منظمة التحرير» فرضت الضرائب المحدودة والتجنيد الإجباري على بعض السكان الفلسطينيين في قطاع غزة بمساعدة المصريين، وطلبت تسهيلاتٍ مماثلةً في الدول العربية الأخرى. لكن كان من الواضح أنَّه لم يُسمح للشقيري بالعمل إلَّا في قطاع غزة. وفي النتيجة، أخفَقَت «منظمة التحرير» في ناحيتين أساسيتين:

فهي لم تأخذ مبادرة عسكرية ضد إسرائيل أولًا، ولم توفر لجماهير القنوات للمشاركة السياسية ثانيًا[1]. وبعد أن تأسست ثمَّة من كان يَنْظُر إلى منظمة التحرير كتجسيدٍ للطموحات الوطنية الفلسطينية، لكنها كانت سياسة المنظمة امتدادًا للسياسة العربية وانعكاسًا لديناميكياته[2].

وفي خضّم الاشتباك المسلح مع الاحتلال «الإسرائيلي»، وقعت هزيمة 67 بعدما شنَّ الجيش «الإسرائيلي» حرب الأيام الستة على الدول العربية المجاورة فاحتل سيناء ونهر الأردن وهضبة الجولان وجنوب لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة خلال 5-10يونيو 1967م، وقد مثَّلت تلك الحرب نقطة تحوُّل كبيرة في الشرق الأوسط، كما قلبت الأوضاع في

(1) يزيد صايغ، الكفاح المسلح وتكوين الدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 8، العدد 32، خريف 1997م، ص12.

(2) أيمن عبدالعزيز شاهين ووسام محمد صقر، مقاربة ثقافية لأزمة النظام السياسي الفلسطيني، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة: جامعة الأزهر، مجلد16، عدد1، يونيو 2014م، ص39.

فلسطين، سواءً من حيث مسار الحرب أو نتائجها الميدانية، وجعلت حركة المقاومة الفلسطينية منشغلةً في التفكير بكيفية الرد على الهزيمة الكبيرة التي جاءت بعد تصريحات العرب بأنَّهم سيلقون بـ»إسرائيل» في البحر ويجعلونهم طعمًا للأسماك، وعليه جرى توسيع نطاق الصراع العربي-الإسرائيلي جغرافيًّا، وأصبح لدى لبنان وسوريا والأردن ومصر أراضٍ محتلة من قبل إسرائيل، وفقد الأردن سيطرته على الضفة الغربية وفقدت مصر سيطرتها على قطاع غزة، وفي تلك الفترة بدأت بعض الدول العربية تتحدث عن إمكانية القبول بتسوية سياسية والموافقة على قرار مجلس الأمن 242، الذي صدر يوم 22 نوفمبر 1967م، والذي دعا إلى انسحاب «إسرائيل» من أراضٍ احتلتها في آخر نزاع، وتحدَّث عن حق الجميع بالعيش في حدود آمنة، وهو ما أثقل كاهل منظمة المقاومة الفلسطينية[1]. وكنتيجة طبيعية للحرب ازداد القضية الفلسطينية تعقيدًا، وانضم أكثر من 200 ألف لاجئ (نازح) جديد للاجئي نكبة 1948م، وهذا بدوره ضاعف من حجم مأساة هؤلاء اللاجئين، وزادت الحاجة لضرورة تقوية منظمة التحرير أكثر من أي وقت مضى، وقد أصبح هناك حاجة لاستكمال عناصر بناء منظمة التحرير وكافة الفصائل المسلحة وتأهيلها لتمثيل الشعب الفلسطيني في كافة المحافل سواءً سياسيًّا أو عسكريًّا[2].

عجَّلت الحرب من ظهور مجموعة من الفصائل الفلسطينية التي حَملتْ على عاتقها الإسهام في تحرير فلسطين بعد إدراكها استحالة الاعتماد على الأنظمة العربية في تحرير فلسطين، وقد ظهرت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بقيادة الفلسطيني «جورج

(1) حمزة عبد الحميد الصمادي، تجربة منظمة التحرير الفلسطينية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية 1964-2006م، مصدر سابق، ص39.

(2) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، ط1، رام الله: مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، 1988م، ص52.

حبش» عام 1967م، كحركة يسارية شيوعية ماركسية امتدادًا لـ«حركة القوميين العرب» التي ظهرت نتيجة نكبة 1948م، وانشقت عنها «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة» بقيادة الفلسطيني السوري «أحمد جبريل» عام 1968م، وانشقَّت عن الأخيرة «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» بقيادة الأردني «نايفة حواتمة» عام 1969م. وفي تلك الأثناء، اختلف «الشقيري» مع القادة العرب خلال انعقاد مؤتمر اللاءات الثلاثة في الخرطوم يوم 29 أغسطس 1967م محمِّلًا إياهم المسؤولية عن ضياع ما تبَّقى من فلسطين، كما واجه الشقيري ضغوطًا مصرية كبيرة متزامنة مع ضغوطات مارستها حركة فتح بدعوى أنَّ «منظمة التحرير الفلسطينية» تخضع لسيطرة وتجاذبات بعض الدول العربية من بينها مصر والأردن، وأنَّها لا تعبِّر عن طموحات الشعب الفلسطيني، وكذلك لم يَعُد الرئيس الراحل «جمال عبدالناصر» يتقبَّل رئاسة «الشقيري» للمنظمة، فقدَّم الأخير استقالته في ديسمبر 1967م، وتولَّى «يحيى حمودة» رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة.

وبعد ذلك، بدأت إرهاصات التوجه الفلسطيني نحو الحلول السلمية وتنحية الكفاح المسلح بصورة كبيرة، خاصةً في ظل الخسائر الكبيرة التي تكبَّدها الجيشان المصري والسوري، وعليه شارَكَ ياسر عرفات (رئيس منظمة التحرير ورئيس حركة فتح) في مؤتمر القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز والذي عُقِد في الجزائر يوم 5-7 سبتمبر 1973م، إذ اعترَف المؤتمرُ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثِّلًا وحيدًا وشرعيًّا للشعب الفلسطيني، كما اعترف مؤتمر القمة الإسلامي في العام التالي بمنظمة التحرير ممثِّلًا وحيدًا وشرعيًّا للشعب الفلسطيني.

لم تقِف الأمور عند هذا الحد، بل طَرَحت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين «برنامج النقاط العشر»[1] في أثناء انعقاد «المجلس الوطني الفلسطيني» في القاهرة في 9 يونيو 1974م، وهو برنامج يدعو لإقامة سلطة فلسطينية مستقلة على أي شبرٍ يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، وهو ما فتح المجال للقيادة الفلسطينية للسير بخطوات ثابتة نحو العملية السلمية[2]. ويعتقد كثير من المحللين السياسيين أنَّ البرنامج الذي طرحه أمين عام الجبهة الديمقراطية «نايف حواتمة» جاء ردَّ جميلٍ من الأخير لحركة فتح التي ساعدتْه في الانشقاق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سنة 1969م، في حين يرى آخرون أنَّ صياغة البرنامج تمَّت بواسطة حركة فتح وأنَّ «حواتمة» هو مَن طَرَحَهُ منعًا للحرج الذي قد تقع فيه حركة فتح التي أرادت عسكرة «منظمة التحرير الفلسطينية». وعلاوة على ما سبق ذكره، أصبحت «منظمة التحرير الفلسطينية» الممثِّلَ الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وتمَّ ذلك بقرار من القمة العربية التي عُقِدَت في الرباط يوم 26 أكتوبر 1974م، وحصلت في نفس العام على مَقعد «مراقِب» في الأمم المتحدة، وصارت تتحدث باسم الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية. واتَخذت القدسَ مقرًّا لها، وبادرت بإنشاء وحدات عسكرية في الدول العربية عرفت باسم «جيشالتحرير الفلسطيني»[3].

(1) سميح شبيب، تطور الفكر السياسي الفلسطيني (1974-1988)، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، العددان 240-241، مارس – أبريل 1993م، ص79-89.

(2) حسام محمود أحمد، أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993-2014م، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: أكاديمية الإدارة والسياسية، 2016م، ص43.

(3) تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، مصدر سابق، ص342.

يَرى بعضُ المفكرين أنَّ غياب موازين القوة العسكرية اللازمة للتحرير في الحال وتزايد قدرات «إسرائيل» العسكرية هو ما أَجْبَرَ قيادة «منظمة التحرير الفلسطينية» على البحث عن سبل التفاوض للتوصل إلى حلول سلمية مقبولة، ويبين «إبراهيم الدقاق» تلك الرؤية إذ يقول: «الصراع الفلسطيني مع الصهيونية لا يَدخل في دائرة الصراعات التي تَحتمل حلًّا مبكرًا، هو لا يستوي على سبيل المثال مع صراع فيتنام مع الفرنسيين والأمريكيين، ولا صراع كوبا مع الولايات المتحدة، ويكاد التطابق الجوهري بينه وبين صراعات أخرى يختفي من المشهد، ولأنه كذلك هو صراع غير تقليدي وطويل الأجل وأكثر تعقيدًا من الصراعات الأخرى، ولا يستجيب مثل هذا الصراع لأساليب الحل التقليدية كالمواجهة العسكرية على سبيل المثال، وهي مفتَقَدة في الحالتين العربية والفلسطينية حاليًّا، من هنا يمكن النظر إلى الصراع العربي الإسرائيلي من مَدخل الاشتباك والمشاغَلة مع الطرف المعادي تحيُّنًا لقدوم الفرصة التي تتضمن ظروفًا لإدارة الصراع»[1].

في نفس سياق الحلول السلمية على الساحة العربية، وبَعد انتصارِ مصر وسوريا في حرب التحرير 6 أكتوبر 1973م وتمكُّنِهما من تكبيد الجيش «الإسرائيلي» خسائر كبيرة (أكثر من 8 آلاف قتيل، وأكثر من 20 ألف جريح، وتدمير أكثر من ألف دبابة، وتدمير أكثر من 300 طائرة)، أعلَن الرئيس المصري الراحل «أنور السادات» في 9 نوفمبر 1977م من داخل البرلمان المصري عن استعداده للذهاب إلى الكنيست «الإسرائيلي» من أجل دفع عملية السلام بين مصر وإسرائيل. وفي المقابل، رحّب رئيس الوزراء الإسرائيلي «مناحم بيجن»

(1) إبراهيم الدقاق، آراء ومناقشات حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ضمن: عبد الإله بلقزيز، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحصيلة والمستقبل، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2004م، ص95-101، ص98.

والرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» بإعلان الرئيس «السادات»، وعلَّق عليها «كارتر» بأنَّ «السادات يُشْبه أول رجل صعد إلى سطح القمر». وعلى الرغم من اعتراض سوريا على تلك الزيارة، إلا إنها قد تمَّت بالفعل في 19 نوفمبر 1977م، وأعلن «السادات» من على منصة الكنيست الإسرائيلي بأنَّه «لا معنى للحديث عن السلام مع استمرار احتلال الأرض العربية، وبعدها جرى التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في 17 سبتمبر 1978م بين مصر و «إسرائيل» بحضور الرئيس كارتر.

قادت تلك الاتفاقيةُ إلى التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في 26 مارس 1979م، والتي بموجبها استعادتْ مصرُ السيطرةَ على سيناء في مايو 1982م. وبذلك انتهى دور مصر الريادي في مواجهة «إسرائيل»، وتراجَع دورها الإقليمي في الوطن العربي والشرق أوسطي، مما انعكس سلبًا على القضية الفلسطينية التي خسرتْ أكبر حليفٍ استراتيجيٍ كمصر، خاصةً في ظل الانقسام العربي، وهو ما ساعد إسرائيل في الاستمرار في سياستها المتجاهلة لحقوق الشعب الفلسطيني، وقرارات الشرعية الدولية والمضي قدمًا في مشاريع التهويد والاستيطان[1]..

حاول الفلسطينيون استعادة الزخم السياسي للقضية الفلسطينية على مستوى العالم، وحاولوا فتح قنوات اتصال مع العديد من دول العالم، وسَعَوْا جاهدين لتدشين علاقات دبلوماسية مع الدول الأوروبية للمساعدة في حشد الرأي العام العالمي لدعمِ ومساندةِ للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وقد نجح الفلسطينيون جزئيًّا في

(1) حسام محمود أحمد، أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية، مصدر سابق، ص44.

ذلك، إذ توصلوا لـ»بيان البندقية» في 16 يونيو 1980م، وقد ورد في البيان تشديدٌ من دول السوق الأوروبية التسع على أن الروابط التقليدية مع الشرق الأوسط تُلزِم أوروبا بأداء دور خاص لأجل السلام في المنطقة، وأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين، بل هي مشكلة شعب يجِب الاعتراف بحقوقه المشروعة، وضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية لتحقيق السلام[1]. وفي مقابل تلك الجهود العربية والمحاولات الفلسطينية الرامية للتسوية السلمية، كان الاحتلال «الإسرائيلي» يعمل جاهدًا على ضرب المقاومة الفلسطينية في كل مكان تتواجد فيه، إذ ضَرَبَ المقاومةَ الفلسطينيةَ ودَمَّرَ بنْيتَها العسكريةَ من خلال الحرب العدوانية على لبنان 1982م، وأسْهَمَ في القضاء على مشروع الثورة الفلسطينية الرامية لتحرير أي جزء من فلسطين من خلال الكفاح المسلح، وتمكَّن مِن جَرِّها إلى مشاريع التسوية وفق الشروط والمعايير «الإسرائيلية»، خصوصًا أنَّ الأنظمة العربية كانت قد هَجرت الخيار العسكري أو لم تَعُدْ تراهِن عليه، واستفاد الاحتلال «الإسرائيلي» من نجاحه في تحييد مصر من الصراع العربي - الإسرائيلي، كما ادَّعى أنَّ هدف الحرب هو تحقيق «سلامة الجليل» أي حماية المستوطنات اليهودية في شمال فلسطين المحتلة من الصواريخ والعمليات الفلسطينية، علمًا بأنَّه لم تَحدث عمليات عسكرية من هذا النوع منذ 24 يوليو 1981م حتى 4 يونيو 1982، وفي نفس الفترة المذكورة، خَرَقَ الاحتلال «الإسرائيلي» المجال الجوي اللبناني نحو 2125 مرة، وخَرَقَ المياه الإقليمية اللبنانية نحو 652 مرة، فضلًا عن بعض انتهاكاته بَرًّا[2].

(1) المصدر السابق، ص44.

(2) هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991م، ص125.

بعد أن أكَّدت على قوة الجيش «الإسرائيلي» في الردع، وافقت الحكومةُ «الإسرائيليةُ» على وقف إطلاق النار في 12 أغسطس 1982م، بعد أن فشلت في احتلال بيروت الغربية، لكنها في نفس الوقت أَجبرت المقاومةَ الفلسطينيةَ وقيادةَ منظمة التحرير الفلسطينية على الخروج من لبنان بعد أن تجمعت في بيروت، وهذا بالطبع أدَّى إلى خروج حوالي 11 ألف مقاتل فلسطيني و175 جريحًا من لبنان، وذلك وفق ترتيبات «تَضْمَن» سلامتَهم، وكان ذلك في الفترة 21-31 أغسطس 1982م، إذ توجَّه المقاتلون الفلسطينيون إلى معسكراتٍ خاصةٍ في سوريا والعراق وتونس واليمن (الشمالي والجنوبي) والجزائر والسودان، ولم تَحترم القواتُ «الإسرائيليةُ» تعهداتِها، وقررت «إسرائيل» غزو لبنان، لوضع المقاومة الفلسطينية بين فكَّي كماشة، وتذرعت بأنَّ المقاومة الفلسطينية حاولت اغتيال السفير «الإسرائيلي» في لندن «شلومو أرجوف» في 3 يونيو 1982م على الرغم من أنَّ «منظمة التحرير الفلسطينية» وفصائلها قد نفت مسؤوليتها عن الحادث، وتأكيد ذلك من جانب الحكومة البريطانية والشرطة الدولية. ووصلت القواتُ «الإسرائيليةُ» إلى بيروت، وقد نُفِّذَتْ بإشرافها مذابح مخيم صبرا وشاتيلا في 16-18 سبتمبر 1982م على يد قوات «حزب الكتائب اللبناني» و «جيش لبنان الجنوبي» الوطنين الأحرار وغيرهم من القوى المسيحية المتعصبة، وهو ما أدَّى إلى مقتل نحو 3500 فلسطيني ولبناني من المدنيين الأطفال والنساء والشيوخ[1].

فيما بين عصر الخميس 16 سبتمبر 1982م، وظهر يوم السبت 18 سبتمبر 1982م، أي خلال نحو 43 ساعة شَهِدَ مخيمُ صبرا وشاتيلا أحداثاً دموية تعد الأسوأ في تاريخ ويلات

(1) محسن محمد صالح، دراسات فلسطينية (1)، مصدر سابق، ص183.

ومآسي الشعب الفلسطيني، كونها شهدت تصفية ما بين ثلاثة آلاف وخمسمئة وأربعة آلاف إنسان، ذبحًا وقتلًا خنقًا، أغلبهم من الفلسطينيين وفقًا لتقرير الصليب الأحمر الدولي[1].

لقد استطاعت إسرائيل تحقيق بعض الأهداف التي كانت لها انعكاسات خطيرة على الجانب العربي عمومًا والمقاومة الفلسطينية خصوصًا، وهذا على الرغم من صمود القوات السورية في وجه العدوان «الإسرائيلي» على لبنان، ومحاولاتها الدؤوبة في دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية طيلة فترة الاجتياح الذي استمر نحو ثلاثة أشهر تقريبًا، وتأكيدًا لدعمها لإثبات صحة مقولة الحرب الشعبية طويلة الأمد[2].

وبعد ساعات من خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، أطلق الرئيس الأمريكي «رونالد ريغان» مبادرةً للسلام بيَّن فيها أنَّ «خسائر منظمة التحرير الفلسطينية في الحصار لم تقْضِ على تطلعات الشعب الفلسطيني، وأنَّه لا بدَّ من التوفيق بين المطالب الأمنية المشروعة «لإسرائيل» والحقوق المشروعة للفلسطينيين، ودعا الجانب الفلسطيني إلى الاعتراف بحق «إسرائيل» في العيش بأمان، وأنَّ إسرائيل موجودة، ولها الحق في الوجود في سلامٍ وراء حدود آمنة، وأنَّ طريق المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن هو حجر الزاوية لجهود السلام»، وبدا واضحًا من خلال تفكيك المبادرة أنها دعت إلى إقامة حكم ذاتي أو

(1) إلياس سحاب، ذاكرة مجزرة صبرا وشاتيلا في مواجهة ذاكرة المحرقة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد14، العدد55، صيف 2003م، ص141.

(2) حسين السيد حسين، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي، مجلة دراسات تاريخية، دمشق: جامعة دمشق، العددان 117-118، يناير-يونيو 2012م، ص491-492.

حكم كونفدرالي مرتبط مع الأردن[1].

وفي عام 1985م، جرى التوقع على «اتفاق عمان» بين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية «ياسر عرفات» و «حسين بن طلال» (ملك الأردن)، وهو اتفاقُ نصَّ على تشكيل وفدٍ مشترَكٍ للمشاركة في مفاوضات سلام من المقرر الاشتراك فيها في إطار مؤتمر دولي على قاعدة قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن، وكان من الملاحَظ أنَّ «اتفاق عمان» قد أوجَدَ حالةً من القطيعة مع مجْمَل فصائل اليسار الفلسطيني وفتور العلاقات مع موسكو، علمًا بأن تلك الفصائل تميل للارتباط مع سوريا، وعليه، لم يدُم اتفاقُ عمَّان طويل، وجمَّدَتْه الأردن[2].

وشهدت فترة ما بعد خروج «منظمة التحرير الفلسطينية» من بيروت حالة من الجمود السياسي، وتراجُع مكانة القضية الفلسطينية، بجانب حالات الاستقطاب العربي الكبير وتبعية الفصائل الفلسطينية للخارج وارتهان قرارها السياسي لهذه الدول. وفي ظل تلك الحالة اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى يوم 9 ديسمبر 1987م، وأحدثَت تلك الانتفاضةُ زلزالًا عنيفًا في المنطقة العربية، إذ انخرط معظم الشعب الفلسطيني في فعالياتها وبرامج عملها بعدما اعتقد بعضُ العرب والفلسطينيين بموت القضية الفلسطينية نتيجة اشتغال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وتعلُّمهم للُّغة العِبرية وتطبُّعهم بالأطباع «الإسرائيلية».

(1) عبد الله أحمد برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: إشكالية «الهيكلية والبرنامج، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2007م، ص59-60.

(2) عبد الستار قاسم، الطريق إلى الهزيمة، نابلس: المؤلف نفسه، 1998م، ص70.

تمكنت «منظمة التحرير الفلسطينية» من اقتحام أوسَع الميادين السياسية، خاصةً بعد فك الارتباط[1] بين الأردن والضفة الغربية في يوليو 1988م، إذ يقضي القرار بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الرغم من أنَّ القرار جاء دون التشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الأردن أكد انه جاء استجابة لأماني الفلسطينيين في الاستقلال عن الأردن[2].

وكان لافتًا للانتباه أنَّ الحركات الإسلامية قد عملت بشكلٍ كبيرٍ لاستمرار جذوة الانتفاضة، إذ اعتقدت أنها فرصة كبيرة لتصويب مسار الفلسطينيين الذين تطبَّعوا بالأطباع «الإسرائيلية، وظهر دورٌ بارز لحركة الجهاد الإسلامي التي أسسها «فتحي الشقاقي» مطلع ثمانينات القرن الماضي للاشتراك في العمل العسكري ضد الاحتلال «الإسرائيلي»، وانتقدتْ حركةُ الجهاد الإسلامي جماعةَ الإخوان المسلمين لاختيارها طريق الإيمان بغير جهاد، كما انتقدتْ منظمةَ التحرير الفلسطينية لاختيارها طريق الجهاد دُون إيمان. وفي نفس السياق، أعلنت حركةُ حماس انطلاقتَها يوم 14 ديسمبر من نفس العام، وكانت انطلاقتها بِاسم «حركة المقاومة الإسلامية» (اختصارًا «حماس»)، وجاء انطلاقة حماس كجناحٍ عسكريٍ للإخوان المسلمين[3]، وكان يمثِّلها الشيخ أحمد ياسين وآخرون

(1) تجدر الإشارة إلى أنَّ البرلمان الأردني لم يصادق على قرار فك الارتباط، ومازال الأردن يتعامل مع أهال الضفة الغربية بنفس الأسلوب السابق، وما زالوا يتمتعون بكثير من الحقوق والمزايا التي لا يتمتع بها أهالي قطاع غزة، وعلى سبيل المثال، يتطلب سفر الغزيين من غزة إلى الأردن حصولهم على وثيقة «عدم ممانعة» في حين ينتقل الفلسطيني من الضفة الغربية إلى الأردن في أقل من ساعة.

(2) عبد الله أحمد برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، مصدر سابق، ص64-65.

(3) تعاملت جماعة الإخوان المسلمين بحذر شديد مع الانتفاضة الوليدة، ولم تَقبل بالانخراط بنفس اسمها المنتشر في عشرات الدول حتى لا تسبِّب حرَجًا لهذه الفروع، فاختارت اسم «حركة المقاومة الإسلامية» لتتأكد من مدى نجاحها في توجيه دفة الانتفاضة، وإن فشلت فقد قطعت الطريقَ على الأنظمة العربية و»إسرائيل» من قمع الحركة الأم، وقد نجحت في الانتفاضة لكنها أبقت على اسمها الذي صار مشهورًا في كل أماكن التواجد

من قادة العمل الإسلامي الذين كان لهم دور بارز في هذه الانتفاضة[1]. وبدأت الحركة الإسلامية تُوائِم نفسها سريعًا مع التطور المفاجئ، وكان لها دور بارز في عملية النضال الفلسطيني[2]. وكان من الواضح أن انطلاق الانتفاضة واستجابة الإخوان المسلمين لها، قد مثَّل عودة للتيار الإسلامي إلى واجهة العمل السياسي في فلسطين بعد سنوات من الغياب بسبب الظروف الموضوعية التي شهدتها القضيةُ من ناحية، والانتكاسات التي شهدتها جماعةُ الإخوان المسلمين في المنطقة العربية من ناحية أخرى، خاصةً في مصر، وانخرَطَ التيار الإسلامي في مشروع مقاومة الاحتلال بكل قواه وإمكاناته، ومضيفًا إلى حلقات الكفاح الفلسطيني الطويل حلقةً جديدةً ذات سِمْتٍ خاصٍّ وإشكالاتٍ خاصةٍ ظلَّ تأثيرها إلى الآن[3].

شكَّل اندلاعُ الانتفاضة طوقَ نجاة لقيادة وفصائل «منظمة التحرير الفلسطينية» التي عاشت مأزومة منذ خروجها من بيروت، فانخرطتْ في الانتفاضة على وجْهِ السرعة ولكن ليس بنفس قوة التيار الإسلامي، وعَقَدَ المجلسُ الوطنيُّ دورتَه التاسعة عشرة في الجزائر يوم 15 نوفمبر 1988م، وأقرَّ وثيقتين بالغتَي الأهمية هما: «إعلان الاستقلال» و «البيان السياسي»، وانتُخِبَ «ياسر عرفات» أول رئيس لدولة فلسطين وقَرَأَ نصَّ إعلان الاستقلال الذي جاء ليسدَّ الفراغَ الناجمَ عن قرار فكِّ الارتباط الأردني بالضفة الغربية في

الفلسطيني في الشتات (أحمد فايق دلول، حركة المقاومة الإسلامية حماس: عشر سنوات في غمار المعترَك السياسي، ط1، إسطنبول: دار ميسلون للنشر والتوزيع والطباعة، 2018م، ص38-40.

(1) Ziad Abu Amr, Islamic fundamentalism in the west bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad, Indiana Series in Arab and Islamic Studies, Indiana University Bloomington, 1994, P 103.

(2) علي الجرباوي، الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩م، ص 102-120.

(3) خاد الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م، ص46.

عـام 1988م، لكـنَّ الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لـم تَقبـلْ بقـرارات المجلس الوطنـي، ورفضتْ مَنْـحَ «عرفـات» تأشـيرة دخـول لأراضيهـا لإلقاء خطـاب في الجمعيـة العامة للأمـم المتحدة، وهـو مـا أَجْبَـرَ الأخيـرةَ على عَقْدِ جلسـتِها في جنيف بسويسـرا، وبالفعل ألقـى خطابَه الذي أشـار فيـه إلـى خطـة السـلام الفلسـطينية والمؤتمـر الدولـي للسـلام في الشـرق الأوسـط، خاصـةً وأنَّ الرفـض الأمريكـي لقـرارات المجلـس الوطنـي ينبـع مـن كونِهـا تريـد أن تمـارِس ضغوطـات على «عرفـات» للقبـول بتسـويةٍ سـلميةٍ وتقديـم مزيد مـن التنازلات وفـق الرؤية الأمريكيـة لحل الصـراع العربي-الإسـرائيلي[1].

صورة من الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987م

(1) عبد الله أحمد برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: إشكالية «الهيكلية والبرنامج، مصدر سابق، ص69.

وجـرَّاء حـرب الخليـج الثانيـة في 2 أغسـطس 1991م، مـرَّت القضيـة الفلسـطينية بأخطـر مراحلهـا، ولـم تتجسَّـد تلـك الخطـورة جـرَّاء مجرَيـات الحـرب ونتائجهـا العسـكرية والتركيـز الإعلامـي الكبيـر عليهـا بمعـزل عـن القضيـة الفلسـطينية، لكـن بسـبب أنهـا كانت مسـرحًا لتفاعُـل وتشـابُك قـوى دولية وإقليمية، في ظل اتسـاع كبيـر وكثافة قلَّما نَشْـهَد مثيلًا لهما في الأزمـات والحـروب الإقليميـة. وعُـدَّتْ تلـك الأزمـةُ بمثابـة نـوعٍ جديـدٍ مـن الحـروب، لا من الناحيـة التكنولوجيـة فحسـب، بـل ومـن حيـث تجسـيدها لمنظومـة عالمية كاملـة تطوّرت بصـورة فعالـة على بقعـة ضيقـة مـن الأرض، وكانت هـذه حـرب إقليمية بتدخُّـل أجنبي من حيـث الشـكل، لكنهـا كانـت عالمية مـن حيث الجوهـر[1].

وفي خضّـم حـرب الخليـج الثانيـة أو ما تسـمَّى بـ»عمليـة عاصفة الصحـراء» في الفترة 17 ينايـر إلـى 28 فبرايـر 1991م، انحـاز «ياسـر عرفـات» بقـوة إلـى جانـب العـراق، وعبَّر عـن تأييده ودعمـه الكبيـر للرئيـس العراقـي صـدام حسـين في هـذه الأزمة، وبـدا ذلك واضحًـا من خلال البرقيـة التـي أرسـلها ردًّا على تهنئـة الأخيـر بمناسـبة انطلاقـة الثـورة الفلسـطينية، والتي جـاء فيهـا: «الأخ العزيـز.. إننـا نعيـش اليـوم لحظـة التكامـل الرائعـة بيـن الحجر الفلسـطيني الـذي تحملـه السـواعد الفلسـطينية الفتيـة لترجـم قـوة الاحتـلال، وبيـن القـدرة العسـكرية العراقيـة المتطـورة التـي تحمي شـرف وكرامـة الأمة العربيـة وحقوقها المشـروعة على كل الصعـد وفي جميـع الاتجاهـات (...) لو وضعوا الشـمس في يميني والقمر في يسـاري لن أقف

(1) عزمـي بشـارة، القضيـة الفلسـطينية في المرحلـة الراهنـة، مجلـة الدراسـات الفلسـطينية، بـيروت: مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية، المجلـد2، العـدد6، ربيـع 1991م، ص32.

إلى جانب الغزو الأميركي ولن أؤيده..»[1]. كما أصدرتْ قيادةُ منظمةِ التحرير الفلسطينية من مقرها في تونس أوامرَ لعناصرها المسلَّحة وكذلك لفصائل المقاومة الفلسطينية والاتحادات والنقابات وجميع الشباب الفلسطيني في الكويت كي تنخرط في الجيش الشعبي العراقي استعدادًا لمحاربة قوات التحالف الدولي المكوَّن من 34 دولة بقيادة جورج بوش الأب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك، أكَّد صلاح خلف (القيادي الفتحاوي في منظمة التحرير) في مهرجان أقيم في الجزائر في الذكرى الثانية لانطلاق الانتفاضة الأولى أنَّ «أية محاولة لضرب العراق ستعني الشرارة لثورة جماهيرية كُبرى تعصف بكل العروش»، وهو ما يؤكِّد انجرار القرار الفلسطيني لعاصفة قوية ستَلحق به، وهو أيضًا ما جَعَلَ القضيةَ الفلسطينيةَ تمُرُّ بأخطر مرحلة لها في تلك الفترة[2].

لقد منِيَ الفلسطينيون بانتكاسة كبيرة نتيجة تأييد القيادة الفلسطينية للنظام العراقي ضد الكويت، على الصعيد الديمغرافي، كان يقدَّر عدد الفلسطينيين في الكويت حتى عام 1991م نحو 400 ألف فلسطينيًّا، لكن هذا العدد تقلَّص حتى وصَلَ في نهاية الألفية الثانية لأقل من 60 ألفًا، ويَحمل الجزءُ الأكبرُ منهم الجنسيةَ الأردنيةَ[3].

وعلى الصعيد السياسي، لحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية نكسات عديدة في حوارها الدبلوماسي في مطلع التسعينيات بالتزامن مع بداية العملية السلمية، خاصةً

(1) فلاح عبد الله المديرس، تطور العلاقات الكويتية - الفلسطينية (1921 - 2004)، صحيفة القبس الكويتية، 13 نوفمبر 2004م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/gLyqVs

(2) المصدر السابق.

(3) Hassan A El-Najjar, «The Gulf War: Overreaction & Excessiveness», CHAPTER 10: «PALESTINIANS IN KUWAIT: TERROR AND ETHNIC CLEANSING», (Dalton, GA: Amazone Press, c2001). Look the link: http://www.gulfwar1991.com

أنَّها حاولت كسْبَ تفهُّم الولايات المتحدة وتعاطُفها. وخلال عامي 1989-1991م بَدَتْ المنظَّمةُ عاجزةً على وقْف المقاوَمة الشعبية التي تنعتُها أمريكا بـ»الإرهاب»، علمًا بأنَّ بعض فصائل المنظمة كانوا قد تمرَّدوا على قرارات الأخيرة فأصبحت غير قادرة على كبح جماحهم، خاصةً وأنَّها كانت ترتبط بعلاقات مشحونة سلبًا مع الحركات الإسلامية التي أشعلت جذوة الانتفاضة والتي كانت تَصِفُها حركة فتح والمنظمة بـ»الاتجاه الإسلامي[1].

وفي سياق التطورات في المشهد السياسي الدولي، رعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مؤتمرَ مدريد للسلام في الشرق الأوسط في الفترة من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 1991م في مدينة مدريد الإسبانية. وشكَّل ذلك محاولةً دوليةً لاستئناف عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال المفاوضات وإعادة صوغ المعادلة السياسية في المنطقة للحد من حالة الصراع القائم، وتوفير حالة من الاستقرار فيها بين «إسرائيل» وبقية البلدان العربية. وبَعدها انهار الاتحاد السوفيتي وتفكَّك فعليًّا في 26 ديسمبر 1991م، فتحوَّل النظام الدولي من «ثنائي القطبية» إلى «أحادي القطبية» بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد نحو 55 سنة من المنافَسة بين الطرفين السوفيتي والأمريكي، وزادت الولايات المتحدة من توجهاتها نحو منطقة الشرق الأوسط وفق استراتيجية جديدة لسياستها الخارجية تتناسب مع الواقع الدولي الجديد وتقوم على حفظ أمن «إسرائيل» وضمان تدفُّق النفط العربي لأمريكا، وحاولت الولايات المتحدة تحقيق أقصى درجة ممْكِنة من مَصالحها.

(1) نيل كابلان، ترجمة: محمد العشماوي، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: تواريخ متضاربة، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014م، ص325.

وبدا واضحًا أنَّ مؤتمر مدريد لعب الدور الأبرز في تطويع العديد من الدول العربية لصالح التفاهم والمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وهو ما يُحسَب نجاحًا كبيرًا لإسرائيل في رفع العزلة التي استمرت محاصَرة بها لعشرات السنوات وذلك من العام 1948م، وهو ما كانت إسرائيل تتطلع إليه من هذه العملية السلمية برمَّتها[1].

مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط

(1) سنية الحسيني، العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية بين مقاربتين متناقضتين، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 426، أغسطس 2014م، ص114.

المبحث الرابع: فلسطين منذ عام ١٩٩٣م حتى عام ٢٠٠٦م

شاركت منظمةُ التحرير في مؤتمر مدريد برئاسة الطبيب الفلسطيني «حيدر عبدالشافي»، وذلك كوفد مرافق للوفد الأردني وليس كوفد مستقل بذاته على الرغم من اعتراف الأمم المتحدة بعضوية منظمة التحرير، وقد شهدت الأراضي الفلسطينية في حينه معارضةً كبيرةً للسلام مع «إسرائيل»، لكن منظمة التحرير لم تُعطِ المعارضين للمحادثات السلمية اعتبارًا، وظلَّت تسِير في النهج السِّلمي إلى أن تمَّ التوصّل لاتفاق أوسلو والتوقيع عليه يوم 13 سبتمبر 1993م في واشنطن بين ياسر عرفات (رئيس منظمة التحرير) وإسحق رابين (رئيس الحكومة الإسرائيلية) برعاية بيل كلينتون (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية)، وهو الاتفاق الذي أحدَثَ ضجَّةً دوليةً واسعةً كانت سببًا في تغييرٍ جوهري قد طرأ على القضية الفلسطينية، خاصةً أنَّه قضَى بإقامة حُكم ذاتي فلسطيني في مدينتي غزة وأريحا وتنازَل عن 78% من أرض فلسطين الانتدابية جملةً واحدةً، وفتَحَ المجال للتفاوض على النسبة المتبقية[1]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الفريق الفلسطيني المفاوض برئاسة «محمود عباس» كان يسرع الخطَى في المفاوضات لقطع الطريق على فريق «حيدر عبد الشافي»، الذي خاض خمس جولات تفاوضية باءت كلها بالفشل، وذلك بسبب تمسُّكِه بالثوابت الفلسطينية ورفْضِ إرجاء القضايا المصيرية إلى مفاوضات الحل النهائي، إذ وضَعَ هذه القضايا على طاولة المفاوضات، على العكس تمامًا من الوفد الأول الذي أبدَى حُسنَ نيةٍ للطرف الإسرائيلي وقدَّمَ تنازلات كبيرة[2]، وقد فوجئ

(1) حنان ظاهر عرفات، أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2005، ص50.

(2) ربا الحصري، مقابلة: حيدر عبد الشافي: تنازلنا أكثر مما يجب ولا يجوز مطالبتنا بالمزيد، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات

«عبد الشافي» بنتائج المفاوضات التي كانت تسِير مع فريق «محمود عباس» في نفس فترة إجراء المفاوضات معه.

كان لاتفاق أوسلو دور بالغ الأثر في إثارة الكثير من الجدل في الشارعين الفلسطيني والعربي، خاصةً فيما يتعلق بمدى مقدرته على صيانة الحقوق الفلسطينية المشروعة، ومدى القبول به كلَبِنَةٍ أساسيةٍ يمْكِن أن يُبنَى عليها الحل العادل والشامل للصراع العربي الإسرائيلي، وقد مرَّت العملية التفاوضية بعدة عقبات، وكانت أغلب هذه المفاوضات تصطدم بالإصرار «الإسرائيلي» على مبدأ المرحلية في المفاوضات، وبالتالي تَدفع في اتجاه إغراق المفاوضات في تفاصيل لا تساعد في أي تقدم في العملية السياسية، وعلى أرض الواقع يستمر المشروع «الإسرائيلي» في مصادرة الأراضي من خلال زيادة الاستيطان

مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط

الفلسطينية، المجلد 3، العدد 11 (صيف 1992م)، ص117.

وتهويد القدس، وهذا الأمر كان سببًا كبيرًا في تقديم المفاوض الفلسطيني مزيد من التنازلات الفلسطينية على مبدأ حسن النوايا[1].

لقد صَنع اتفاقُ أوسلو تحوُّلًا بالغ الأهمية في الحقل السياسي الفلسطيني المعاصر، وتجسَّد هذا التحوُّل في إنشاء سلطة حكم ذاتي (سلطة فلسطينية) على مناطق صغيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، برئاسة رئيس منظمة التحرير (ياسر عرفات)، وجاء ذلك بنص اتفاق أوسلو وبالتزامن مع قرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في 10 أكتوبر 1993م في تونس، وكان الفلسطينيون يعوّلون على هذه السلطة في أن تكون نواة للدولة الفلسطينية المقبلة، لأنَّ السلطة الفلسطينية كانت ترى أنَّ مبرر وجودها يكمن في استكمال تحوُّلها إلى دولة مستقلة[2]، ثم تلاها إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية يوم 20 يناير 1996م فاز فيها «ياسر عرفات» رئيسًا للسلطة الفلسطينية، بجانب 88 نائبًا في المجلس التشريعي (السلطة التشريعية/البرلمان الفلسطيني) أغلبهم من حركة فتح.

وأجريَت تلك الانتخابات بناءً على نصوص اتفاقية أوسلو، إذ تشير المادة الثالثة منه إلى ضرورة إجراء انتخابات عامةٍ حرةٍ ومباشرةٍ، لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. وشكَّل هذا النص انتهاكًا صارخًا وصريحًا للحق الفلسطيني في تقرير المصير، لأنَّه يتضمن

(1) حسن صالح علي أيوب، آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003) كعامل محوري، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2006م، ص248.

(2) علاء فوزي أبو طه، ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية وإشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله: موقع دنيا الوطن، 19 فبراير 2006م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/b4jPtm

تدخُّلا إسرائيليًّا في مسألة فلسطينية خالصة، وهذه إحدى الثغرات السيئة في اتفاق أوسلو[1].

انتهت السنوات الخمس المقرَّرة كفترة انتقالية وفق اتفاقية أوسلو، ولم تلتزم «إسرائيل» بواجباتها المقرَّرة في تلك الاتفاقية التي أجحفت بحق الفلسطينيين، ولم يجري التفاوض على قضايا الحل النهائي، ووصلت المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية إلى طريق مسدودة، إذ أراد الرئيس الأمريكي السابق «بيل كلنتون» أن يختم ولايته الرئاسية الثانية بتحقيق اختراق سياسي في الصراع العربي-الإسرائيلي، فسعى إلى إجبار الفلسطينيين على دخول مفاوضات حول قضايا الحل النهائي دون الحصول على تعهد من الطرف «الإسرائيلي» بالالتزام بمخرجات تلك المفاوضات، وضغط على «ياسر عرفات» الذي اعترض على توقيت هذه المفاوضات، وأبدَى عدم تفاؤله من نتائجها.

لقد وافق «عرفات» على خوض مفاوضات كامب ديفيد الثانية التي تمَّت في شهر يوليو 2000م، خاصة وأنَّ إسرائيل «كانت» قد ماطلت في تنفيذ استحقاقات اتفاقيات أوسلو، وتأخرت في تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، بالانسحاب من 13% من أراضي الضفة الغربية المحتلة، التي أقرت ضمن لقاءات «واي ريفر» التي أقيمت عام 1995م، في عهد رئيس الوزراء «بنامين نتنياهو»، وهو ما أنتج تصاعدًا لحدة التوتر بين الطرفين نتج عنها هزات عنيفة أصابت الأوضاع في الأراضي المحتلة[2].

(1) أحمد فايق دلول، حركة المقاومة الإسلامية حماس: عشر سنوات في غمار المعترك السياسي، مصدر سابق، ص84-85.

(2) جلعاد شير، ترجمة: بدر عقيلي، قاب قوسين أو أدنى: تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية في كامب ديفيد (2)، عمان: دار الجليل للنشر، 2002م، ص24-36.

صحيح أنَّ انطباعات جيدة انتشرت قبل بدء المباحثات، وتبيَّن أن الجانب «الإسرائيلي» لم يكن مستعدًّا للتفاوض على قضايا الحل النهائي، وانتهت المفاوضات بالفشل بعد نحو أسبوعين متواصلين من التفاوض في منتجع كامب ديفيد الأمريكي، وحمَّل كل من الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك» رئيسَ السلطة «ياسر عرفات» كامل المسؤولية عن فشل المفاوضات[1].

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) في ظل انسداد الأفق السياسي، وجاء ذلك بعد محاولات «أرئيل شارون» لاقتحام الحرم القدسي الشريف داخل المسجد الأقصى يوم 28 سبتمبر 2000م على الرغم من معارضة وتحذير الفلسطينيين. وتصدَّى المصلّون الفلسطينيون للشرطة الإسرائيلية واشتبكوا معها اشتباكات عنيفة أدَّت إلى مقتل 20 فلسطينيًّا وجرح نحو 100 آخرين من المتظاهرين فلسطينيين، بجانب جرح 25 شرطيًّا إسرائيليًّا، وامتدَّت الانتفاضة إلى أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرَّت نحو 5 سنوات وتوقفت فعليًّا في 8 فبراير 2005م نتيجة التوقيع على اتفاق الهدنة الذي عُقِد في «قمة شرم الشيخ» والذي جَمَعَ الرئيسَ الفلسطينيَّ المنتخَبَ حديثًا «محمود عباس» ورئيسَ الوزراء الإسرائيلي «أرئيل شارون»، وأدَّت الانتفاضة إلى استشهاد ما يزيد عن 4400 فلسطينيًّا وجرح ما يزيد عن 48300 آخرين.

وثمَّة مَن نظر إلى انتفاضة الأقصى على أنَّها شكلت نقطة تحوُّل غيَّرت اتجاهاتِ بوصلةِ الأحداثِ الرئيسيةِ في فلسطين والمنطقة وأعادت الصدارةَ للقضية الفلسطينية

(1) سامر إرشيد، حركة فتح والسلطة الفلسطينية: تداعيات اوسلو والانتفاضة الثانية، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن»، 2007م، ص131-132.

من جديد، كما وأعادت الشعب الفلسطيني إلى نقطة المقاومة من جديد. وثمَّة مَن نظر إليها على أنها امتداد طبيعي لانتفاضة الحجارة 1987م[1].

كان من الملاحَظ أنَّ قيادات في السلطة الفلسطينية قد عملت جاهدةً على دعم الانتفاضة، بمن فيهم «ياسر عرفات» الذي اتخذ قرارًا بالتصعيد والمواجهة، ودَعَمَ بعضَ الأجنحة العسكرية المسلحة بمن فيها «كتائب شهداء الأقصى» كجناح تابع لحركة فتح،

الانتفاضة الفلسطينية الثانية

(1) عبد الجواد العطار، السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة وآثاره الاقتصادية والاجتماعية 2005-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، 2016م، ص37. كذلك: خالد شعبان وآخرون، أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني، بيروت: مركز باحث لدراسات، 2004م، ص99.

هـذا في مقابل أن مجموعة من قيادات السـلطة الفلسـطينية كانت مؤيـدةً لقمع الانتفاضة ووأدهـا، لأنَّها تمثِّـل تهديدًا لمصالحهـا وامتيازاتهـا ونفوذها[1].

مـع اسـتمرار الانتفاضـة الفلسـطينية الثانية، وتعثُّـر مسـار المفاوضات والحلول السـلمية، تدخَّـل المجتمـع الدولـي في محاولـة لزحزحـة الوضـع السياسـي في المنطقـة، وعقـدت جامعـة الـدول العربيـة قمـة في بيـروت يوم 27 مـارس 2002م، وهـي واحدة مـن أهم القمم في التاريـخ العربـي المعاصـر، إذ تقـدَّم ملك السـعودية «عبدالله بـن عبدالعزيـز» -وكان وليًّا للعهـد آنـذاك- بـ»مبـادرة السـلام العربيـة» الخاصـة بتطبيـع العلاقـات الإسـرائيلية العربيـة وفـرض السـلام في الشـرق الأوسـط بيـن إسـرائيل والفلسـطينيين، تتضمـن الانسـحاب الإسـرائيلي إلـى حـدود الرابع من يونيـو 1967م، وإقامة دولة فلسـطينية، مع عـودة اللاجئين وانسـحاب مـن هضبـة الجولان المحتلـة، مقابل اعتـراف وتطبيع العلاقات بين الـدول العربية مـع «إسـرائيل»، وحظيـت تلك المبـادرة بتأييد الـدول العربية، لكن «إسـرائيل» ضربتها بعرض الحائـط ولـم توافـق عليها.

وفي نهايـة العـام نفسـه، تقدَّمـت اللجنة الرباعية للسـلام في الشـرق الأوسـط بـ»خطة خارطـة الطريـق»، اسـتنادًا على «رؤيـة بـوش» التي أوضحهـا في كلمة ألقاهـا في 24 يونيو 2002م، وهـي خطـة تدعـو إلـى بـدء محادثـات للتوصـل إلـى تسـوية سـلمية نهائية -على ثـلاث مراحـل- وإقامـة دولـة فلسـطينية بحـدود مؤقتـة بحلـول عـام 2005م، شـريطة أن تنسـحب إسـرائيل إلـى حـدود الرابـع مـن حزيـران، وتلتـزم السـلطة الفلسـطينية بإصلاحـات

(1) تيسـير مـوسى نافـع، سلسـلة أوراق الجزيـرة (7): الوضـع الفلسـطيني في الأزمـة والمصالحـة ومسـتقبل الحركـة الوطنيـة، ط1، الدوحـة: مركـز الجزيـرة للدراسـات، 2008م، ص24-25-26.

هيكلية وتعمل على نبذ العنف ومحاربة الإرهاب (أي المقاومة الفلسطينية) ووقف التحريض الإعلامي وتعليم السلام في المناهج الفلسطينية.

كان من الملاحظ أنَّ خطة خارطة الطريق تَفرِض على الفلسطينيين وصاية دولية أكثر من توفير حلول، إذ وافق الفلسطينيون عليها بعلَّاتها[1]، في حين طالبت «إسرائيل» بإدخال تعديلات على خارطة الطريق قبل الموافقة عليها، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي «كولين بأول» أعلَن يوم 15 أبريل 2003م أنَّه لن يكون هناك أي تعديلات وأنَّ «خارطة الطريق» سوف تعلن بالتفصيل بعد تشكيل «محمود عباس» لحكومته الجديدة[2].

وفي نفس سياق فرض الحلول السلمية، ضغطت الولايات المتحدة على «ياسر عرفات» لاستحداث منصبَي رئيس الوزراء ووزير المالية، وجرَى في مطلع العام 2003م تعديل النظام الأساسي الفلسطيني، وشُكِّلت بعدها الحكومة السادسة برئاسة «محمود عباس» وهو أول رئيس وزراء، وضمَّت «سلام فياض» وزيرًا للمالية بطلب من الولايات المتحدة.

وخلال قراءته البيان الحكومي أمام المجلس التشريعي في 29 أبريل 2003م، تعهَّد رئيس الوزراء بإنهاء مظاهر فوضى السلاح وإنهاء وجود سلاح غير شرعي[3]، وما لبثت الحكومة أن عملت نحو 100 يوم حتى تقدَّم «عباس» باستقالته لرئيس السلطة، وذلك

(1) خليل الشقاقي وعائشة أحمد، مدخل لفرض وصاية دولية على الفلسطينيين أم طريق نحو دولة مستقلة ذات سيادة؟ ملاحظات أولية على خطة «خارطة الطريق»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2002م، الدراسة متوفرة على الرابط التالي: http://www.pcpsr.org/ar/node/295

(2) سامر إرشيد، حركة فتح والسلطة الفلسطينية: تداعيات اوسلو والانتفاضة الثانية، مصدر سابق، ص134-135.

(3) البيان الحكومي للسيد محمود عباس أمام المجلس التشريعي في 2003/4/29م، رام الله: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/84x3LP

بسبب إشكاليات مع رئيس السلطة، وقد اتهمه الأخير بأنَّه كرزاي فلسطين -نسبة إلى حامد كرزاي- وذلك بسبب محاولة «عباس» قمع المقاومة الفلسطينية وتنفيذ الإملاءات الإسرائيلية والأمريكية التي اعتبرها عباس بأنَّها من صلاحيات مؤسسة الحكومة وليست من صلاحيات مؤسسة الرئاسة، وقال «عباس» في كتاب استقالته: «وما دمتم مقتنعين بأنني كرزاي فلسطين وأنني خنت الأمانة ولم أكُن على قدر المسؤولية، فإنني أردّها لكم لتتصرفوا بها»[1]. ثمَّ واصل حكومة «عباس» مهامها كحكومة طوارئ، وتلاها تشكيل الحكومة الثامنة برئاسة «أحمد قريع» الذي ترأس الحكومة التاسعة أيضًا في ظل رئاسة «محمود عباس» للسلطة الفلسطينية منذ 9 يناير 2005م.

وفي ظل دعم عرفات للانتفاضة الثانية وبالتزامن مع المضايقات والإملاءات الأمريكية، عملت أطراف مختلفة على إنهاء فترة حكمِه للسلطة الفلسطينية، وقام الاحتلال «الإسرائيلي» بفرض الحصار عليه بعد انتقاله من مدينة غزة إلى مقر الرئاسة الفلسطينية (المقاطعة) في رام الله المحتلة، وبدأت عملية اجتياح[2] مقر «المقاطعة» يوم 27 مارس 2002م، وبعد ذلك تدهورت حالته الصحية فجرى نقلُه إلى مستشفى بيرسي في فرنسا يوم 29 أكتوبر 2004م، إلى أن أَعلنَت السلطةُ الفلسطينيةُ وفاتَه رسميًّا يوم 11 نوفمبر 2004م[3]. وثمَّة تحولات كبيرة قد شهدتها الساحة الفلسطينية بعد وفاة

(1) نص استقالة محمود عباس من منصب رئيس الوزراء في الذكرى الـ15 لتعيينه، موقع أمد للإعلام، 19 مارس 2018م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/QyaF7W

(2) شارك في اجتياح مدينة رام الله وحصار عرفات في مقر المقاطعة، نحو 20 ألف جندي معهم 500 دبابة ميركافا و50 طائرة مقاتلة و80 جرافة D9. صدر قرار الاجتياح والحصار بعد ساعات من عملية نفذتها حركة «حماس» في «فندق بارك»، والتي أسفرت عن مقتل 30 إسرائيليًّا وجرح 160 آخرين.

(3) حصار الاحتلال الإسرائيلي للرئيس عرفات في مقر المقاطعة، لندن: موقع العربي الجديد، 10 أكتوبر 2015م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/mKsJ1W للمزيد من التفاصيل انظر: تيسير موسى نافع، لسلة أوراق الجزيرة (7): الوضع الفلسطيني في الأزمة والمصالحة ومستقبل الحركة الوطنية،

عرفات، إذ تمكنت «إسرائيل» من القضاء على الزعامة التاريخية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ومن ثمَّ تعرَّض النظام السياسي الفلسطيني إلى أزمات بالغة الحساسية، وقد تميزت تلك الفترة بالخصائص التالية[1]:

1. تنامي مظاهر الفساد في الأراضي الفلسطينية.

2. تنامي الصراع بين أقطاب السلطة الوطنية من ناحية، وبعض قادة حركة فتح من ناحية أخرى.

3. الفوضى والفلتان الأمني وتنامي الصراعات بين الأجهزة الأمنية والفصائل الفلسطينية، وتغوُّل حركة فتح على مؤسسات السلطة الفلسطينية وتسخيرها لخدمة أبناء التنظيم الواحد[2].

4. تغيير نظام الانتخابات الفلسطينية، مما ولَّد رغبةً لدى حركة حماس بالمشاركة فيها.

مصدر سابق، ص24-26.

(1) حسام الدجني، فوز حركة المقاولة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، 2010، ص80-81.

(2) كُشف لأول مرة عن ملف الفساد في السلطة الفلسطينية عام 1997م، أي بعد سنوات بسيطة من إنشائها، فقد تناولت الصحف والتقارير في حينها اختفاء مبلغ 326 مليون دولار من ميزانية السلطة، وعلى الرغم من تحويل القضية للرقابة الإدارية، فإنها وجدت طريقها لأدراج الإهمال والتغطية. وسجل العام 1998 أول محاولة جادة لتحريك ملف الفساد بعد صدور بيان العشرين الذي ووجه الموقعون عليه بكل قسوة وعنف، فضرب من ضرب، واعتقل من اعتقل، ليدخل ملف الفساد من جديد غياهب أدراج الرئاسة. وفي عام 2003م، كشف «سلام فياض» عن حصر ما قيمته 600 مليون دولار من صندوق الاستثمارات كانت في حكم المنسية في حينه. وفي 2004/12/11 وجه «فاروق القدومي» في تقرير نشرته صحيفة الخليج اتهاما لمحمد رشيد بسرقة مئات الملايين من الدولارات، وقال إنه تمَّ استعادة 600 مليونا منها (المصدر: إبراهيم حمّامي، ملفات الفساد في فلسطين.. الخطوة الأولى في رحلة طويلة، الجزيرة نت، 9 فبراير 2006م). وفي (5 فبراير 2006م) وكشف النائب العام للسلطة الفلسطينية المستشار أحمد المغني في مؤتمر صحفي عن اختلاس 700 مليون دولار على الأقل من الأموال العامة خلال عشرة أعوام تقريبًا، منها 300 مليون دولار في ملف واحد من بين 50 ملف فساد (المصدر: السلطة الفلسطينية وتاريخ الفساد، الجزيرة نت، 23 فبراير 2010م).

بعد وفاة عرفات اختير رئيس المجلس التشريعي «روحي فتوح» لرئاسة السلطة الفلسطينية إلى حين اختيار رئيسٍ جديدٍ خلال 60 يومًا، إذ توافقت حركة فتح على اختيار «محمود عباس»، وجرت الانتخابات في 9 يناير 2005م فلم تشارك حركة «حماس» فيها، وقررت مقاطعتها بجانب حركة الجهاد الإسلامي، لأنَّ الاحتلال الإسرائيلي كان موجودًا في قطاع غزة من ناحية، وكانت الأراضي الفلسطينية تعيش ظروفًا بالغة الحساسية والتعقيد من ناحية أخرى، وكانت قيادة الجهاد الإسلامي وحماس معرَّضةً للاغتيال في أيّ لحظةٍ، وهو ما أجبرهما على مراقبة الانتخابات والتزام الصمت. وقد ترشح للانتخابات 7 مرشحين هم: محمود عباس (حركة «فتح») ومصطفى البرغوثي (مستقل مدعوم من الجبهة الشعبية) وبسام الصالحي (حزب الشعب) وتيسير خالد (الجبهة الديمقراطية) وعبد الكريم شبير (إسلامي مستقل) وعبد الحليم الأشقر (إسلامي مستقل) والسيد بركة (إسلامي مستقل)، وفاز محمود عباس بنسبة 62.32% ومصطفى البرغوثي 19.80% تراوحت نسبت البقية بين 0.76%- 3.50%، وبلغت نسبة التصويت 43،1 % فقط ممن يحق لهم الاقتراع والبالغ عددهم نحو 1.8 مليون نسمة[1]. وكان «عباس» قد دعا خلال حملته الانتخابية القوى والفصائل للمشاركة في صياغة القرار الفلسطيني ضمن أطر منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، بحيث تكون هناك سلطة واحدة وسلاح شرعي واحد.

وأكَّدت النتائج أنَّ حركتَي فتح وحماس تتقاسمان أغلبيةً واسعةً في الشعب الفلسطيني تصل بين 70-80% في تنافسٍ انتخابيٍ أو مقاطعةٍ انتخابيةٍ. وفي حال غياب حركة «حماس» فإنَّ حركة «فتح» قادرة على حصد معظم أصوات الناخبين في

(1) الانتخابات الرئاسية 2005: نتائج وإحصائيات، لجنة الانتخابات الفلسطينية، 2005م.

جولةٍ واحدةٍ ودون منافسين حقيقيين، إذ حصل «محمود عباس» مرشح حركة «فتح» على 62.3 % من أصوات المقترعين، في حين حصل الذي يليه وهو «مصطفى البرغوثي» المرشح المستقل والمدعوم من الجبهة الشعبية (التنظيم الثاني في منظمة التحرير)، على 19.8 %، بفارق يصل إلى 42.5 % أقل من مرشح فتح[1].

بدا «محمود عباس» ضعيفًا للغاية في السنة الأُولى من حُكمِه، ولم يكن قادرًا على صناعة القرار السياسي بشكلٍ يتناسب مع الأوضاع المشحونة بالاستقطابات والفلتان الأمني، مع تنامي دور الحركات الإسلامية بشكلٍ يقلق القيادة الفلسطينية والولايات المتحدة وإسرائيل، وعليه، قامت مصر بدعوة الفصائل الفلسطينية لحضور مؤتمر في القاهرة انبثق عنه «اتفاق القاهرة»، وجرى التوقيع عليه يوم 17 مارس 2005م إذ يقضي الاتفاق بالالتزام بفترة تهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي حتى نهاية عام 2005م في مقابل وقف إسرائيل «لكافة أشكال عدوانها»، مع التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم. كما اتُّفِقَ على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحدَّدة وفقًا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه، بجانب تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى

(1) جواد الحمد وآخرون، دراسة تحليلية لاتجاهات الناخبين وفق نتائج المرحلة الأولى من انتخابات البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 15 يناير 2005م، ص16.

والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[1]. وقد وافقت الفصائل الفلسطينية على المشاركة في حوار القاهرة لأنَّ الوضع العام في الأراضي الفلسطينية كان يشير إلى احتمالات دخول الفلسطينيين في حربٍ أهلية أو اقتتال داخلي، ونتيجة لهذا الاتفاق بدأت التحضيرات الجادة للانتخابات التشريعية الثانية[2].

ولم يكُن خافيًا أنَّ اتفاق القاهرة 17 مارس 2005م شكَّل واحدةً من أهم المحطات في طريق انضمام حماس والجهاد الإسلامي لمؤسسات المنظمة. لقد حصلت الحركتان المذكورتان على العضوية في أحد أطر «منظمة التحرير الفلسطينية» وهو الإطار القيادي الموحد لمنظمة التحرير، لأوَّل مرة، بعد أن حضرتا اجتماعًا في القاهرة 2005م، ترأسه «محمود عباس»، وحضره الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية، وأعضاء اللجنة التنفيذية لـ«منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس المجلس الوطني، وشخصيات مستقلة. وأطلِق على تلك القيادة «القيادة المؤقتة للمنظمة»، والتي ستُشْرِف على مهام إعادة تفعيل وتطوير هياكل المنظمة، حتى إجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني، وثمَّة من عَدَّ هذا الاجتماع بمثابة إعلان حماس موافقتها على دخول المنظمة.

وحَددت حركةُ «حماس» ثلاثَ نقاط جوهرية لإصلاح «منظمة التحرير الفلسطينية»،

(1) النص الحرفي «لإعلان القاهرة» الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17م، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/mKsJ1W

(2) حسام الدجني، فوز حركة المقاولة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص80-81.

على حد تعبير مسؤول العلاقات الخارجية في حماس أسامة حمدان[1]:

- الأُولى: ضرورة أن ترتكز عملية الإصلاح على أساس سياسي ومؤسسي وديموقراطي.

- الثانية: يجب أن يشارِك الجميعُ في إعادة بناء المنظمة، وألَّا يُستثنَى أحد، وألَّا يُعطَى طرف ما حقًّا في رفض مشاركة أيّ طرف فلسطيني في إعادة البناء.

- والثالثة: أن تكون عملية اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني في هذه المنظمة من خلال الانتخابات المباشرة، وتكُون حرية الاختيار والرقابة للشعب الفلسطيني دون أن تصبح المنظمة مرتعًا للحصص والمزايدات، وهو الأمرُ الذي نشر حالة الفساد، ومن ثم الانهيار الحاصل في مؤسسة المنظمة.

على أي حال، قرر الرئيس «عباس» تجديد الشرعيات في النظام السياسي الفلسطيني. واختير يوم 26 يناير 2006م موعدًا لانطلاق الانتخابات التشريعية (البرلمانية) الثانية التي كان من المقرر إجراؤها يوم 20 يناير 2000م، وشاركت حركة «حماس» فيها من خلال قائمة التغيير والإصلاح التابعة لها بـ76 مقعدًا، وبذلك فقد شكَّلت الكتلة البرلمانية ما نسبته 57.6% من أعضاء المجلس، أمَّا على مستوى الدوائر الانتخابية، فقد تمكَّنت حماس من الفوز بـ46 مقعدًا مشكلين ما نسبته 69.7% من مقاعد الدوائر، وعلى مستوى القوائم الانتخابية، فقد فازت هذه القائمة بـ30 مقعدًا ويشكلون ما نسبته 45.4% من المقاعد المخصصة للقوائم الانتخابية. من جهة أخرى، فقد دعمت حركةُ «حماس» 4 مرشحين

(1) محسن محمد صالح وآخرون، حركة المقاومة الإسلامية حماس .. دراسات في الفكر والتجربة، ط2، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015م، ص148.

مستقلين[1] حققوا النجاح في هذه الانتخابات، لتصبح المقاعد الموالية لحركة «حماس» 80 مقعدًا أي ما نسبته 60.6% من مجموع مقاعد المجلس التشريعي، وتمكَّنت بذلك من تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة برئاسة «إسماعيل هنية» على النحو المذكور في الفصول اللاحقة.

(1) المرشحون المشار إليهم هم: حسن عبدالفتاح، زياد محمود أبو عمرو، جمال ناجي الخضري، وحسام فؤاد الطويل (مسيحي).

الخاتمة

بدا واضحاً من العرض السابق كيف أنَّ فلسطين قد لعبت دوراً مهماً في الصراعات السياسية والعسكرية وكذلك في التبادل التجاري بين الدول وعبر التاريخ، من خلال موقعها الجيواستراتيجي بين قارات العالم القديم، وكذلك فقد حظيت بمكانة كبيرة لدى أصحاب الديانات الإبراهيمية، وذلك بحكم علاقتها بهذه الديانات، فكانت مسقط رأس عيسى عليه السلام، وكانت نقطة انطلاق النبي -محمد صلى الله عليه وسلم- في رحلة المعراج إلى السماء السابعة، وكذلك فقد حظيت بمكانة مرموقة لدى قادة الدولة الإسلامية منذ أبي بكر -رضي الله عنه- وحتى قبيل سقوط السلطنة العثمانية، وجاءها الصليبيون من أوروبا بحثاً عن اللبن والعسل، وجاءها اليهود والصهاينة من أصقاع الأرض؛ تاركين كل الخيرات التي كانوا يتنعمون بها من أجل إقامة دولة يهودية انتظاراً لنزول المسيح والعيش في ألف سنة من الخير.

من الملاحظ أنَّ فلسطين موضع أطماع العديد من القوى الاستعمارية المعاصرة، لذلك فقد وجدنا كيف أنَّ قرار التقسيم رقم 181 والصادر في 29 نوفمبر 1947م قد اعتبر أنَّ القدس منطقة دولية، وأعطاها 1% من مساحة فلسطين؛ أي أكبر من مساحتها التاريخية.

ويبدو واضحاً هذه الأيام أنَّ فلسطين تحظى بأسمى مكانة لدى العديد من قيادات العالم، وقد صارت وكأنَّها مركز قيادة العالم، وهذا يتوافق تماماً مع الأحاديث الشريفة التي اعتبرت أنَّ فلسطين أرض المحشر والمنشر. وختاماً؛ ما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من زلل أو خطيئة فمن نفسي ومن الشيطان، والله الموفق لكل خير.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولًا: المصادر

1. القرآن الكريم.

ثانيًا: الكتب العربية:

1. أبو ضاهر، كامل سالم والجدبة، فوزي سعيد، جغرافيـــة فلسطين: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، ط1، غزة: الجامعة الإسلامية، 2013م.

2. أبو ضاهر، كامل، محاضرات في جغرافيا فلسطين، ط1، غزة: الجامعة الإسلامية، 2014م.

3. أبو يصير، صالح، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط1، بيروت: دار الفتح، 1970م.

4. إرشيد، سامر، حركة فتح والسلطة الفلسطينية: تداعيات اوسلو والانتفاضة الثانية، ط1، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن»، 2007م.

5. الأسطل، رياض محمود، الفلسطينيون: الهوية السياسية والانتماء الحضاري، ط1، غزة: جامعة الأزهر، 1999م.

6. إشتية، محمد، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، ط1، عمان: دار الجليل للنشر والتوزيع والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2011م.

7. بارود، نعيم سليم وصالحة، رائد أحمد، جغرافيا فلسطين، ط1، غزة: الجامعة الإسلامية، 2016م.

8. بارود، نعيم، الجغرافيا الطبيعية لفلسطين، ط1، غزة: الجامعة الإسلامية، 2010م.

9. البديري، هند أمين، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، القاهرة: جامعة الدول العربية، 1998م.

10. بلقزيز، عبد الإله، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحصيلة والمستقبل، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2004م.

11. توما، إميل، جذور القضية الفلسطينية، ط1، الناصرة: المكتبة الشعبية، 1972م.

12. جامعة القدس المفتوحة، فلسطين والقضية الفلسطينية، ط2، عمَّان: جامعة القدس المفتوحة، 2008م.

13. الجرباوي، علي، الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1989م.

14. الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م.

15. حريس، صبري وخليفة، أحمد (محرران)، في دليل إسرائيل العام، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م.

16. الحمد، جواد (محرراً)، سلسلة دراسات، رقم (21): المدخل إلى القضية الفلسطينية، عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997م.

17. حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974، بيروت: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، 1975م.

18. الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981م.

19. حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني (1964-1974): دراسة للمواثيق الرئيسة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م.

20. خان، ظفر الإسلام، تاريخ فلسطين القديم منذ أول غزو يهودي حتى آخر غزو صليبي 1220 ق.م-1259م، ط1، بيروت: دار النفائس، 1993م.

21. خلف، صلاح، فلسطيني بلا هوية، دون مكان نشر، دون ناشر، 1996م.
22. الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، ج1، القسم الأول، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1965م.
23. الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، ج9، القسم الثاني، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1975م.
24. الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، ط2، بيروت: دار الطليعة، 1973م.
25. الدبش، أحمد (محرراً): موجز تاريخ فلسطين من أقدم العصور حتى القرن الحادي والعشرين، ط1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010م.
26. الدجاني، أحمد زكي، مأساة فلسطين بين الانتداب البريطاني ودولة إسرائيل، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999م.
27. الراوي، منصور، المالثوسية الجديدة والسياسة السكانية لإسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني الخصائص السكانية للشعب العربي الفلسطيني، ط1، بيروت: دار النضال، 1985م.
28. رياض، عادل محمود، الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها وسكانها، ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991م.
29. شعث، شوقي (محرر)، دراسات في تاريخ وآثار فلسطين: وقائع الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية، المجلد الرابع، ط1، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، 2001م.
30. شقفة، أشرف، الأقاليم الطبيعية في فلسطين، ط1، غزة: الجامعة الإسلامية، 2015م.
31. شقفة، أشرف، جغرافيا فلسطين، ط1، غزة: الجامعة الإسلامية، 2011م.
32. شوفاني، إلياس، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م، ط1، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م.
33. شير، جلعاد، ترجمة: بدر عقيلي، قاب قوسين أو أدنى: تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية في كامب ديفيد (2)، ط1، عمان: دار الجليل للنشر، 2002م.

34. صالح، حسن عبد القادر، جغرافية فلسطين، ط1، غزة: برنامج التربية، 1996م.

35. صالح، حسن عبد القادر، جغرافية فلسطين، ط2، عمان: جامعة القدس المفتوحة، 2007م.

36. صالح، حسن عبد القادر، موقع فلسطين، ط1، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984م.

37. صالح، محسن محمد وآخرون، حركة المقاومة الإسلامية حماس .. دراسات في الفكر والتجربة، ط2، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015م.

38. صالح، محسن محمد، دراسات فلسطينية (1): فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط1، كوالالمبور: المؤلف نفسه، 2002م.

39. صايغ، يزيد، ترجمة: سرحان، باسم، الكفاح المسلح والبحث عن دولة، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م.

40. صلاح الدين بحيري، أرض فلسطين – الأردن: طبيعتها، وحيازتها، واستعمالاتها، ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1974م.

41. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، تاريخ الطبري، ج1، ط1، القاهرة: دار المعارف، 1960م.

42. عابد، عبد القادر، فلسطين: الموضع والموقع، دمشق: مؤسسة الموسوعة الفلسطينية، 1984م.

43. العقاد، صلاح، المغرب العربي (تونس، الجزائر، مراكش)، ط2، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1966م.

44. قاسم، عبد الستار، الطريق إلى الهزيمة، نابلس: المؤلف نفسه، 1998م.

45. القدومي، عيسى، فلسطين وأكذوبة بيع الأرض، ط1، نيقوسيا: مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، 2004م.

46. كابلان، نيل، ترجمة: العشماوي، محمد، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: تواريخ متضاربة، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014م.

47. الكيالي عبد الوهاب، المطامع الصهيونية التوسعية، بيروت: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، يوليو 1996م.

48. الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، ط10، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990م.

49. الكيلاني، هيثم، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991م.

50. لوتسكي، فلاديمير، ترجمة: البستاني، عفيفة، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط8، بيروت: دار الفارابي، 1985م.

51. لورنس، هنري، ترجمة: السباعي، بشير، مسألة فلسطين، المجلد الثاني، الكتاب الثالث، ط2، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009م.

52. المحامي، محمد فريد بك، تحقيق: حقي، إحسان، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط1، القاهرة: دار النفائس، 1981م.

53. مشتهى، عبد العظيم واللوح، منصور نصر علي، جغرافية فلسطين الطبيعية، ط1، غزة: جامعة الأزهر، 2013م.

54. مصالحة، نور الدين، طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992م.

55. معمر، توفيق، ظاهر العمر، ط1، الناصرة: مطبعة الحكيم، 1917م.

56. النحال، محمد سلامة، فلسطين أرض وتاريخ، ط1، عمان: دار الجليل للنشر، 1984م.

57. هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، ط1، رام الله: مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، 1988م.

58. الهيثي، صبري فارس، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكة، ط1، القاهرة: دار الصفا للنشر والتوزيع، 2000م.
59. هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، ج3، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984م.
60. هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، ج1، ط1، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990م.
61. الواقدي، أبو عبد الله محمد بن عمر، من فتوح الشام، ج1، القاهرة: المطبعة العثمانية المصرية، 1935م.

ثالثًا: الدوريات:

1. بارود، نعيم سليمان، استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي: القدس في قضايا الحل النهائي، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، غزة: الجامعة الإسلامية، المجلد 20، العدد 2، يونيو 2012م.
2. بشارة، عزمي، القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 6، ربيع 1991م.
3. الحروب، خالد، بريطانيا الاستعمارية: تصنيع «أوسلو الانتدابية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 117، شتاء 2019م.
4. الحمد، جواد وآخرون، دراسة تحليلية لاتجاهات الناخبين وفق نتائج المرحلة الأولى من انتخابات البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 15 يناير 2005م.
5. الخالدي، وليد، عودة إلى قرار التقسيم 1947، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 9، العدد 33، شتاء 1998م.

6. الدبس، ممدوح، مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي-البشري، وأهميته كعامل في تحديد بنية الإقليم الاقتصادي وتخصصه ووظائف مراكزه العمرانية (إقليم الساحل السوري ومدنه نموذجاً)، مجلة جامعة دمشق، دمشق: جامعة دمشق، المجلد 30، العددان 1+2، 2014م.

7. دلول، أحمد فايق، الجغرافيا العسكرية لقطاع غزة وأثرها في تطور قدرات المقاومة الفلسطينية، مؤتمر التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو، غزة: الجامعة الإسلامية، 4-5 أكتوبر 2016م.

8. سحاب، إلياس، ذاكرة مجزرة صبرا وشاتيلا في مواجهة ذاكرة المحرقة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 14، العدد55، صيف 2003م.

9. السهلي، نبيل، التحولات الديموغرافية للشعب الفلسطيني، مجلة صامد الاقتصادي، عمان: مؤسسة صامد، العدد 120.

10. سوداح، سعاد، جسر الاحتلال وفيضان الانتفاضة، مجلة فلسطين الثورة، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 733، 22 يناير 1989م.

11. شبيب، سميح، تطور الفكر السياسي الفلسطيني (1974-1988)، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، العددان 240-241، مارس - أبريل 1993م.

12. الشريف، ماهر، البحث في تاريخ فلسطين الإسلامي وأسئلته، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2016م.

13. القاضي، ليلي سليم، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1948 - 1972، مجلة شؤون فلسطين، بيروت: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 22، يونيو 1973م.

رابعًا: الشبكة العنكبوتية والمقالات:

1. أبـو طـه، عـلاء فوزي، ملامح النظام السياسـي الفلسـطيني بعد التسـوية وإشـكالية العلاقة بين السـلطة ومنظمـة التحريـر الفلسـطينية، غـزة: موقـع دنيا الوطـن، 19 فبرايـر 2006م، انظـر الرابـط التالـي: https://goo.gl/b4jPtm

2. الجزيـرة نـت، السـلطة الفلسـطينية وتاريـخ الفسـاد، الدوحـة: الجزيـرة نـت، 23 فبرايـر 2010م، انظـر الرابط التالـي: https://soo.gd/GZbf

3. الجـهـاز الـمـركـزي للإحصاء الـفلسطيني، أوضاع السـكان في فلسـطين بمناسـبة اليوم العالمي للسكان 11 تموز 2018م، رام الله: الجـهـاز الـمـركـزي للإحصاء الـفلسطيني، 11 يوليو 2018م، انظر الرابط التالي: https://goo.gl/FbDyDk

4. المديـرس، فـلاح عبـد الله، تطـور العلاقـات الكويتيـة – الفلسـطينية (1921 – 2004)، صحيفـة القبـس الكويتيـة الكويتيـة، 13 نوفمبـر 2004م، انظـر الرابـط التالـي: https://goo.gl/gLyqVs

5. مركـز المعلومـات الوطنـي الفلسـطيني-وفا، جغرافيـا فلسـطين، رام الله: مركـز المعلومـات الوطنـي الفلسـطيني – وفـا، انظـر الرابـط التالـي: https://goo.gl/u79Uww

خامسًا: الكتب الأجنبية:

1. Abu Amr, Ziad, «Islamic fundamentalism in the west bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad», Indiana Series in Arab and Islamic Studies, Indiana University Bloomington, 1994.

2. Abu Sitta, Salman, «Palestinian Right to Return», London: The Palestine Return Centre, 1999.

3. El-Najjar, Hassan A, «The Gulf War: Overreaction & Excessiveness, CHAPTER 10: PALESTINIANS IN KUWAIT: TERROR AND ETHNIC CLEANSING», (Dalton, GA: Amazone Press, c2001). Look the link: www.gulfwar1991.com

4. J.B. BARRON, «PALESTINE REPORT AND GENERAL ABSTRACTS OF THE CENSUS OF 1922». PTDM AT GREEK CONVENT PRESS - JERUSALEM.

5. Keller, Wernerm, «the bible as History: Historiography the Ancient world and the Origins of Biblical History», (New Haven: Yale University Press, 1983.

6. Philip K. Hitti, «History of Syria: including Lebanon and Palestine» (London: Macmillan، 1951.

7. Wolf, L. «Notes on the Diplomatic History of the Jewish Questions», London: Cambridge, 1919.

تمَّت
بحمد الله

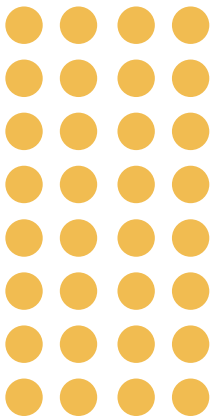

يقدم هذا الكتاب موجزاً في جغرافيا فلسطين وتاريخها، حيث يقع في فصلين، يتناول الأول جغرافيا فلسطين ضمن أربعة مباحث: يتحدث الأول عن موقع فلسطين، ويشرح الثاني الحدود السياسية، ويتحدث الثالث عن أهميتها الاستراتيجية والحضارية والتاريخية والدينية، ويستعرض الرابع تطور التوزيع الديمغرافي لفلسطين. أمَّا الفصل الثاني فيأتي ضمن أربعة مباحث، يتناول الأول فلسطين منذ فجر التاريخ وحتى 1882 مقدِّما تحليلاً لسبب التسمية، ويستعرض الثاني تاريخ فلسطين منذ 1882 وحتى النكبة، ويبحث الثالث في تاريخ فلسطين بعد النكبة وحتى توقيع اتفاقية أوسلو 1993م، ويتكلم الأخير عن تطورات المشهد السياسي بعد تشكيل السلطة الفلسطينية حتى تنظيم الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م.

A.R.S
أكاديمية دراسات اللاجئين
Academy Of Refugee Studies

من إصدارات
أكاديمية دراسات اللاجئين